الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الأوسط الوسيط

الموسومة بـ:

القضاء والقضاة على عهد الدولة الزيانية

(633– 962 هـ/ 1235– 1554م)

إعداد الطالبة:

– لخضر زينب

إشراف الدكتور:

– عبد الحق شرف

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة	الصفة
أ– عليلي مُحَمَّد	مساعد – أ–	رئيسا
د– عبد الحق شرف	محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
أ– طويلب عبد القادر	مساعد – ب–	مناقشا

السنة الجامعية: 1435هـ–1436هـ/2014–2015م

بسم اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

سورة المائدة، الآية: 08

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أختي التي لم تلدها أمي: صفار خالدية

إلى أختي في الله: بوروينة فاطيمة

إلى زملائي وزميلاتي في العمل

إلى زميلاتي في دفعة الماستر

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الأخوين بن حليمة الصديق وقشاشني علي.

إلى من تقاسمت معي مشقة هذا البحث رغم انشغالاتها المترجمة: عبد الحق صارة.

زينب

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم: "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ" سورة لقمان الآية: 12

الحمد والشكر للقدير العزيز الجبار على نعمته التي أنعم بها علي وما توفيقي هذا إلا من عند الله عز وجل.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور: "عبد الحق شرف" على تكرمه وتفضله بالإشراف على هذه المذكرة.راجية من المولى عز وجل المزيد له من النجاح في حياته العلمية والعملية.

كما أتوجه بخالص شكري إلى الأساتذة الذين بذلوا الجهد والوقت من اجل مناقشة هذا العمل وإبداء النصائح العلمية.

إلى جميع أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالخصوص: الأستاذ: "عليلي مُحَمَّد" والأستاذة: "شرقي نوارة" والأستاذة: "حسيني عائشة". وشكر موصول إلى عمال مكتبة عين بوشقيف والمكتبة الجامعية بكلية العلوم الإنسانية،و إلى كل من ساهم في كتابة هذه المذكرة وإخراجها على أحسن صورة.

في الأخير أشكر كل من شجعني ولو بكلمة طيبة في سبيل إثراء، هذا العمل فإن أخطأت فمن نفسي وإن أصبت فمن الله عز وجل. وصلى اللهم وسلم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه الأخيار وسلم تسليما كثيرا.

قائمة المختصرات:

- كل ما هو بين شولتين « » للاقتباس.
- (...) حذف لفظة، جملة أو أكثر من القول المستشهد به.
- تح: تحقيق.
- تع: تعليق.
- درا: دراسة.
- تق: تقديم.
- إشرا: إشراف.
- ع: عدد.
- ط: طبعة.
- هـ: هامش.
- ج: جزء.
- مج: مجلد.
- ص: صفحة.
- ص ص: صفحتين.
- ت: توفي.
- د.ط: دون طبعة.
- د. ت: دون تاريخ النشر أو الطبع.
- د.م: دون مكان النشر أو الطبع.
- د.ن: دون ناشر.
- تر: ترجمة.
- مرا: مراجعة.
- طخ: طبعة خاصة.

- س: سنة.

P : page.

E : édition.

مقدمة

يعتبر منصب القضاء من أهم وأخطر الخطط الدينية والسياسية، وذلك بوصفه أحد الفروع الرئيسية للإمامة الكبرى. فقد عنيت به الشريعة عناية فائقة، وعالجت كيفية الفصل في الخصومات وتنفيذ الأحكام. والدولة الزيانية بالمغرب الأوسط واحدة من دول المغرب الإسلامي التي عنيت بالقضاء والقضاة، فبحثوا في أركانه وتحدثوا عن شروطه وصفاته.

ويحفل التاريخ الزياني بالكثير من القضايا التي مازالت بحاجة إلى الدراسة والتمحيص، ومن هذا القبيل الدور الذي كان يضطلع به الجهاز القضائي على عهد الدولة الزيانية.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في معرفة التنظيمات القضائية التي تميزت بها الدولة الزيانية من خلال تشجيع سلاطينها للقضاء والقضاة، واحترام الأحكام التي كانت تصدر من طرفهم، ودور تلك المجالس في حفظ النظام ونشر العدل بين الناس.

الدراسات التي تطرقت إلى الموضوع:

لم يحظ موضوع "القضاء والقضاة على عهد الدولة الزيانية" بالتفاتة علمية تذكر من قبل الباحثين والدارسين – في حدود علمنا – باستثناء الدراسة التي قدمتها نبيلة عبد الشكور، والمتمثلة في "القضاء والقضاة على عهد الدولة الزيانية"؛ إلا أنها تعرضت للكثير من النقد من قبل بعض الدارسين لها من أمثال صابرة خطيف التي تذكر في كتابها"فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية"،بان هذه الدراسة لم تنل حقها من البحث لعدة أسباب منها:

– غياب الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه الخطة، واعتمادها على عدد من المصادر العامة دون محاولة تكيفها مع الواقع الزياني.

– اعتمادها على بعض الدراسات الحديثة دون إخضاعها للنقد والتمحيص، ما جعلها تقع في التعميم أحيانا والأخطاء أحيانا أخرى.

– خصصت هذه الدراسة قسم هام لترجمة حياة القضاة حتى من تولى منهم القضاء للمرينيين.

كما يجب الإشارة إلى انه تعرض بعض الدارسين لجزئيات من مادة هذه الدراسة في سياق الحديث عن تاريخ الدولة الزيانية، وأكبر دليل على ذلك ما كتبه عبد العزيز فيلالي حول "تلمسان في العهد الزياني" وهو عبارة عن رسالة دكتوراه طبعت في كتاب نوكم من جزئين، وما كتبه بلعربي خالد في كتابه "الدولة الزيانية في عهد يغمراسن"، بالإضافة إلى "تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان" الذي ألفه عبدلي لخضر. وقد يكون أبو حمو موسى الثاني في كتابه: "واسطة السلوك في سياسة الملوك قد خرج عن دائرة الإقصاء هذه؛ ورغم ذلك يبقى هذا الموضوع بحاجة لدراسة أعمق إذا توفرت له أصول جديدة.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع "القضاء والقضاة على عهد الدولة الزيانية"؛ رغبة منا في تسليط الضوء على بعض جوانبه المهملة، ومحاولة الإسهام ولو بصورة متواضعة في إعطاء نظرة عن أهم القضايا المعالجة على هذا العهد، والوقوف على مدى أهميتها في المجتمع.

إشكالية البحث:

عرف المغرب الأوسط خلال العهد الزياني ازدهاراً علمياً في مختلف العلوم، وكذا ظهور فقهاء وقضاة كان لهم الدور الفعال في الإنتاج الفكري و الإسهام الحضاري لهذه المنطقة ،ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التي يثيرها الموضوع حول ضرورة إبراز المكانة التي كان يحظى بها القضاة على عهد الدولة الزيانية بمختلف أصنافهم، والتعرف على مدى تأثيرهم في المجتمع الزياني، و الكشف عن حقائق التنظيمات الإدارية التي ميزت الدولة الزيانية عن باقي الدول الأخرى.

و للإجابة عن هذه الإشكالية وجب علينا الإجابة على عدة تساؤلات جاءت كالآتي:

– ما هي أهم الشروط التي كان يخضع لها القاضي على عهد الدولة الزيانية؟ فيما تتمثل المناصب التابعة والمكملة لخطة القضاء؟ كيف كان يتم الفصل في القضايا؟ على أي أساس كانت تصدر أحكام القاضي؟ ما هي أهم الشخصيات البارزة حيال ذلك؟

منهج البحث:

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات والإحاطة بجوانب الموضوع، تم إتباع منهجًا موضوعيًا استنادًا إلى المعلومات المتوصل إليها وهذا لمعرفة حقيقة الجهاز القضائي، معتمدين على سرد وعرض مجموعة من القضايا المختلفة، والتطرق إلى الحقائق بطريقة علمية من أجل ترسيخ المعطيات وجعلها أكثر تباين، قصد إعطاء صورة حقيقية عن الدور الذي اضطلع به الجهاز القضائي على عهد الدولة الزيانية. كما تم تحليل المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة واستنتاج الظروف التي أحاطت بها.

صعوبات البحث:

واجهت البحث بعض الصعوبات والمتمثلة في تشتت المادة وقلتها، فهي إن وجدت نجدها لا تعالج الموضوع بصورة كبيرة، وهذا ربما راجع لعدم إعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة؛ إضافة إلى ذلك طبيعة الموضوع في حد ذاتها والتي تتطلب دراسات خاصة وشاملة.

عرض وتحليل لمصادر ومراجع البحث:

وللإلمام بجوانب البحث، اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع تختلف أهميتها حسب صلتها بالموضوع. فشملت معظم الدراسات المكتوبة – خاصة باللغة العربية والفرنسية – نذكر منها:

كتب النوازل:

1- "جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام" لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي (ت: 841 هـ) وهو يحتوي على سبعة مجلدات، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الجزء الأول الذي أفادنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني؛ حيث يعتبر مصدراً رئيسيا من خلال تطرقه لبعض القضايا المطروحة والنتائج المتوصل إليها.

2- "ديوان الأحكام الكبرى" أو "الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الأحكام" لأبي الأصبغ عيسى بن سهل (ت: 486هـ)، وتم الاعتماد عليه في المبحث الثالث من الفصل الثاني، حيث تطرق هذا الأخير إلى أعوان القاضي، لذلك يعتبر من المصادر المهمة لأنه يحمل في طياته القضايا الاجتماعية والقانونية.

3- ما كتبه أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي (ت: 914 هـ) حول "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" والذي قسم إلى ثلاثة عشر جزءا، وكان الاعتماد على الجزء الأول الذي أفادنا هو الآخر في المبحث الثاني من الفصل الثاني وغيرها من كتب النوازل.

كتب التراجم:

كان لها دور كبير في إثراء رصيد هذا البحث، من خلال التعريف بالعديد من الشخصيات التي تطرقت لها الدراسة وأضفت عليها طابع الموضوعية من ذلك:

1- ما كتبه الحفناوي أبي القاسم مُحَمَّد بن الشيخ الديسي تحت عنوان: "تعريف الخلف برجال السلف"، والذي ترجم للعديد من الشخصيات نذكر منهم القاضي قاسم بن سعيد بن مُحَمَّد العقباني والقاضي سعيد بن مُحَمَّد التلمساني ومُحَمَّد بن علي القرشي، فهذا الكتاب من أهم كتب التراجم التي أفادتنا في الفصل الثاني وتحديدا المبحث الثاني.

2- "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لابن مريم الشريف المليتي المديوني (ت:1020 هـ) الذي سمح لنا بمعرفة عدد كبير من العلماء والأولياء الذين عاشوا في

تلمسان وأحوازها، وأسهموا في الحركة العلمية والثقافية التي عاشتها هذه المنطقة على عهده؛ حيث لم يكتف ابن مريم بالترجمة للعلماء والأولياء فقط بل زودنا بمعلومات في غاية الأهمية عن الحركة العلمية بتلمسان، وقد استفدنا منه في المبحث الثاني من الفصل الأول، كما اعتمدنا عليه كذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

3- كتاب "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" لأحمد بابا التنبكتي (ت: 1032 هـ)، الذي ترجم للعديد من الشخصيات البارزة، فهو بذلك يعتبر من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة والذي أفادنا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني، وغيرها من كتب التراجم التي كانت لها أهمية كبرى في إثراء وتزويد الموضوع.

كتب التاريخ: ومن أبرزها

1- "واسطة السلوك في سياسة الملوك، هذا الكتاب ألفه سلطان تلمسان" أبو حمو الثاني (ت: 791 هـ) لابنه أبي تاشفين ولي العهد في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري بالمغرب الأوسط، والذي أفادنا في المبحث الأول من الفصل الأول ؛ ويعد هذا المصدر من أهم المصادر التاريخية للفترة الزيانية، لأن صاحبه عاش في كنف الدولة وعاصر الكثير من أحداثها.

2- "كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد" ليحي بن خلدون (ت: 780 هـ)، والذي يعد أهم مصدر تطرق إلى الحياة الثقافية للدولة الزيانية خلال القرن الثامن الهجري (14م)، وقد اعتمدنا على جزءه الأول الذي أفادنا في دراسة المراحل والأدوار التي مرت بها الدولة الزيانية والعلاقات التي ربطتها بالدولتين الحفصية والمرينية، وقد قام المستشرق الفرنسي "ألفريد بيل" بنشر هذا الكتاب وطبع بمطبعة فونتانة بالجزائر، فطبع الجزء الأول منه سنة 1321 هـ، أما الجزء الثاني فنشره سنة 1328هـ، هذا وقام عبد الحميد حاجيات بتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ونشره بالتعاون مع المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة سنة 1400 هـ.

3- "نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان" لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الجليل التنسي (ت: 899 هـ)، الذي يعد من المصادر الأساسية في تاريخ دولة بني زيان خاصة خلال القرن 9 هـ/ 15م؛ فهو يؤرخ للفترة المحصورة ما بين (796- 868 هـ) من تاريخ هذه الدولة، الذي أفادنا في تسليط الضوء على الوضع السياسي لبلاد المغرب الأوسط خلال القرن 9هـ/ 15م لاستمرار التدخلات الحفصية في شؤون الدولة الزيانية.

كتب الجغرافيا والرحلات:

وقد استفدنا منها استفادة كبيرة، حيث أمدتنا بمادة علمية أساسية دعمت الموضوع من خلال شرحها لبعض الأماكن التي لها صلة وثيقة بالبحث ومن هذه الكتب نذكر:

1- "الرحلة المغربية" لمحمد بن مُحَمَّد العبدري (ت: أواخر القرن 7 هـ) وهي رحلة قام بها من بلدته حاحة جنوب المغرب سنة 688 هـ، وهو في طريقه إلى أداء فريضة الحج بمدن المغرب الأوسط كتلمسان ومليانة وقسنطينة؛ ودون رحلته واصفا ما رآه من المظاهر الثقافية والاجتماعية لدول المغرب والمشرق الإسلاميين، وقد استفدنا منه في الفصل التمهيدي وذلك من خلال تعريفه لمدينة تلمسان وإبراز مستوى علمائها.

2- "الروض المعطار في خبر الأقطار": لمحمد بن عبد المنعم الحميري (ت: أواخر القرن 8 هـ)، في هذا المعجم الجغرافي تطرق الحميري إلى مختلف الأعلام الجغرافية الموجودة في وقته ومنها بلاد المغرب الأوسط، فكان يورد العلم الجغرافي ثم يذكر حادثة مشهورة وقعت فيه، وقد أفادنا كثيرا في التعريف بالمواقع ومدن المغرب الأوسط وخاصة في الفصل التمهيدي.

3- "وصف إفريقيا": للحسن بن مُحَمَّد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي (ت: 944 هـ)، وعلى الرغم من أن هذه الرحلة جاءت في أواخر القرن 9 هـ/15م، فإننا استفدنا منه وخاصة من جزءه الأول. حيث أفاد الدراسة في التعريف ببعض الأماكن والمواقع الجغرافية التي استخدمت خاصة في الفصل التمهيدي.

الدراسات الحديثة:

من بين المراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا:

1- مؤلفات عبد الحميد حاجيات ككتاب: "التاريخ السياسي والحضاري لتلمسان" وكتاب: "أبو حمو موسى الثاني حياته وآثاره" وهذا الأخير أفادنا في التعريف بسلطان الدولة الزيانية، وما قام به من إنجازات.

2- كتاب "تلمسان في العهد الزياني" لعبد العزيز فيلالي وهو يتكون من جزئين، خص الأول لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أما الجزء الثاني فخصه لدراسة الأوضاع الثقافية لدولة بني زيان، وقد تم الاعتماد عليه في المبحث الثاني من الفصل الأول.

المقالات والأطروحات:

اعتمدت الدراسة على العديد من المقالات والأطروحات التي كانت لها الأهمية الكبرى في إثراء وتدعيم جوانب البحث من ذلك: ما كتبه بلعربي خالد بعنوان: "الجهاز القضائي على عهد الدولة الزيانية"، حيث أفادنا كثيرا وخاصة في المبحث الثاني من الفصل الأول.

ومقال ليبدري بلخير تحت عنوان: "الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي" حيث تم الاستفادة منه في المناصب الإدارية المكملة لخطة القضاء، فخطة الشرطة من بين الخطط التي اهتم بها سلاطين بني زيان لحفظ الأمن والإستقرار.

أما الأطروحات فقد تم الإعتماد على:

1- "العلاقات الزيانية المرينية سياسيا وثقافيا" لهوارية بكاي، والتي أفادتنا في تدعيم العلاقات التي ربطتها الدولة الزيانية مع جيرانها الحفصيين والمرينيين.

2- "أبو عبد الله المقري ورحلته العلمية بين تلمسان وحواضر المغرب الإسلامي" لفافة بكوش، والتي أفادت الدراسة في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

الدراسات الأجنبية: نذكر منها:

1- Sid Ahmed bouali, les deux grands sieges de tlemcen dans l'histoire et la legende.
2- djelloul benkalfate, il était une fois tlemcen …Récit d'une vie.
3- Mohammed Benamar djedbari, Nedroma et ses grands noms.

وقد أفادتنا هذه المراجع في التعريف ببعض الأماكن التي لها صلة بالموضوع مثل ندرومة، أغادير،تلمسان وغيرها من المواقع الأخرى، بالإضافة إلى العديد من المراجع التي كان لها الفضل الكبير في تدعيم وإثراء جوانب هذه الدراسة، والتي لا يسعنا المجال لذكرها جميعا.

خطة البحث:

أنزلت هذه الدراسة في مقدمة ومدخل وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة. **فالمدخل:** عالج أهمية القضاء ودليل مشروعيته من القرآن والسنة وإجماع الصحابة وذلك لإعطاء لمحة عن ماهية القضاء ومكانته عند الأمم.

الفصل التمهيدي: الذي تطرقنا فيه إلى الأدوار التي مرت بها الدولة الزيانية، وذلك لإحالة الباحث أو القارئ إلى التعرف على الأدوار السياسية التي مرت بها هذه الدولة منذ نشأتها إلى غاية سقوطها، كما اعطيت لمحة بسيطة عن عاصمة الزيانيين –تلمسان–

وتمحور الفصل الأول تحت عنوان: الأحكام القضائية على عهد الدولة الزيانية واندرج ضمنه ضمن ثلاث مباحث،**المبحث الأول** خصص لشروط اختيار القاضي، أبرزنا خلاله أهم الشروط التي يخضع لها القاضي الزياني لاعتلائه هذا المنصب،أما **المبحث الثاني** فقد تضمن المناصب الإدارية التابعة للقضاء، حيث بينا من خلاله الولايات التابعة والمكملة لخطة القضاء كما تطرقنا إلى ذكر تعريف لكل ولاية والمهام المسندة لها،وأخيرا **المبحث الثالث** الذي عالجنا فيه عنصر الحدود وتنفيذ الأحكام و بينا من خلاله الدور الهام الذي لعبه القاضي في إصداره للأحكام وتنفيذه للعقوبات.

كما جاء الفصل الثاني بعنوان: التنظيمات التي مرت بها خطة القضاء على عهد الدولة الزيانية واحتوى هو الآخر على ثلاث مباحث:اهتم المبحث **الأول** بأصناف القضاة على عهد الدولة الزيانية وتضمن اهتمام سلاطين بني زيان بالجهاز القضائي وتنظيماتهم له، فقد كان لكل عمالة قاض خاص بها. المبحث **الثاني**: عالجنا فيه نماذج لأهم القضاة والقضايا المطروحة على عهد الدولة الزيانية وتطرقنا فيه إلى ثلاث نماذج، وهذا لا يعني انه لم يكن لبقية القضاة أهمية تذكر، بل على العكس من ذلك فقد كان للعديد من القضاة الدور والمكانة المرموقة في ممارستهم لسلطاتهم القضائية على عهد الدولة الزيانية، وأما المبحث **الثالث** تعرضنا فيه إلى مساعدو القاضي؛ وحتى تكتمل الإجراءات القضائية كان لابد من مساعدين، الذين كان لهم الدور البارز والأهمية الكبرى في حفظ النظام وتسير المجالس القضائية.

و**ختمناه** بمجموعة من الاستنتاجات والملاحظات والتي جاءت كحوصلة، وأتبعناه بمجموعة من الخرائط والجداول التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

مدخل:

القضاء تعريفه وأهميته

1- تعريف القضاء

2- دليل مشروعية القضاء

يعد القضاء من الوظائف الأساسية الخاضعة لسلطة الحاكم، حيث تطرق العديد من المؤرخين والباحثين لتاريخه وأعطيت تعريفات وآراء كثيرة عن القضاء سواء من حيث المدلول اللغوي أو المدلول الاصطلاحي، فقد بين القرآن الكريم أصول التعامل والعلاقات بين الأفراد في الأمة وأوضح بشكل عام التشريعات المستند عليها لحسم المنازعات والخلافات، كما بينت لنا السنة النبوية دليل مشروعيته وذلك من خلال الأحاديث الشريفة التي جاءت في هذا المجال، لذلك كان لابد من الإشارة إلى تعريف وأهمية القضاء وحكم من يتصدر هذا المجلس.

1- تعريف القضاء:

1-1:التعريف اللغوي:

جاء في "القاموس المحيط": القضاء الحكم، واستقضى صير قاضيا، [1] وفي "لسان العرب": القضاء الحكم، ومعناه القاطع للأمور المحْكم لها، واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس.[2]

ورد القضاء في اللغة على عدة معان منها: إحكام الشيء وإتمامه والفراغ منه، وقضاء الحاجة وقضاء الصلاة بمعنى الأداء في الجميع، كما يأتي بمعنى أخذ الحق والصلح عليه، فالقضاء لفظ مشترك يستعمل بعدة استعمالات.

1-2:التعريف الاصطلاحي:

عرف الفقهاء القضاء بتعريفات كثيرة ولكنها متشابهة، وكلها ترجع إلى معنى واحد.

---

[1]- الفيروز آبادي مجد الدين محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: محمّد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط08،1426هـ-2005م، ص:1325. ينظر: محاسنة محمّد، الحضارة الإسلامية (مدخل معمق)، الأردن: مركز يزيد للنشر و التوزيع، ط01، 2005م، ص: 134.

[2]- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمّد، لسان العرب، مج12، بيروت: دار صادر للنشر و التوزيع، ط01، د.ت، ص 131. نصر فريد محمّد واصل، السلطة القضائية و نظام القضاء في الإسلام، مصر العربية: المكتبة التوفيقية للنشر و التوزيع، د.ط، د.ت، ص ص: 21، 22. سمعي إسماعيل، معالم الحضارة العربية الإسلامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، ط2007 م، ص: 102

فعرفه فقهاء الشافعية[1] بقولهم «القضاء هو فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى»، وقالوا أيضا: « هو إمضاء الشيء وإحكامه»[2] وهو الفصل في الخصومات بين الناس حسما للتداعي و قطعا للتنازع، ويكون بالأدلة الشرعية ويراعي الشريعة الإسلامية في أحكامه. [3]

2- دليل مشروعية القضاء:

يحتل القضاء جزءاً مهما في الشريعة، وأنه أحد سلطات الدولة الإسلامية، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين، كما أن العقل يؤيد ذلك ويحث عليه.[4]

2-1: القرآن الكريم:

وردت آيات كثيرة تنص على الحكم و القضاء و توجب على الأنبياء عامة **ورسوله الله صلى الله عليه و سلم** خاصة، أن يفصلوا بين الناس في منازعاتهم وخلافاتهم وأن ذلك شطر من وظيفتهم، كما جعل القران الكريم الإيمان متوقفا على التقاضي والتحكيم بشرع الله ودينه من قبول الحكم ووجوب تنفيذه[5] ونذكر بعض هذه الآيات:

---

[1]- اتفقت روايات جل المؤرخين على أن الشافعي ولد سنة 150هـ ،كما أن المذهب الشافعي انتشر بمصر، لان الشافعي أقام بها في آخر حياته، و بالعراق لأنه ابتدأ ينشر آراءه فيه وانبثق من العراق إلى خرسان وما وراء النهر، و قاسموا الحنفية الفتوى و التدريس. ينظر : أبو زهرة محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية (في السياسة و العقائد و تاريخ المذاهب الفقهية)، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر و التوزيع، د.ط، د.ت، ص ص : 407، 449.

[2]- الزحيلي محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، ط01، 1415هـ-1995م، ص : 11.ينظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام(السياسي و الديني والثقافي والاجتماعي)، ج01، بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، ط14، 1416هـ - 1996م، ص:394.

[3]- بوركبة محمد، الجزائر الاجتماعية في عهد الدولة الرستمية (160-296هـ/777-909م)، الجزائر : دار الكفاية للنشر والتوزيع، ط2013م، ص: 238.ينظر: بوزيان احمد، القضاء في دولة الأمير عبد القادر، د.م: مطبعة سخري للنشر و التوزيع، ط2002م، ص: 23.

[4]- الزحيلي محمد، المرجع السابق، ص: 19.

[5]- المرجع نفسه، ص:19.

قال الله تعالى: "**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا**"[1]

فالحكم بين الناس إحدى غايات الرسالة السماوية، وأن **رسول الله صلى الله عليه وسلم** مكلف شرعا بالحكم بين الناس، ورد الحقوق إلى أصحابها مهما كانت صفتهم وعقيدتهم.[2]

وقال أيضا: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**".[3]

جاء في تفسير هذه الآية، المبالغة في الاستقامة بالشهادة لله وبالعدل، ولا يحمل شدة البغض للأعداء على ترك العدل والاعتداء على الناس، فالله مطلع على كل الأعمال ومجاز عليها.[4]

قال تعالى: "**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**"[5]

فالآية تبين مقتضى الإيمان عند المؤمنين إذا طلبوا إلى دين الله وشرعه، واحتكموا إلى **رسول الله** ﷺ في القضاء وفصل الخصومات وإقامة الحق والعدل بينهم أن يستجيبوا

---

[1]- سورة النساء، الآية: 105.وردت العديد من الآيات التي أشارت إلى الحكم بالعدل بين الناس منها: سورة النساء، الآية:58، 65.سورة الحديد، الآية:25.سورة المائدة، الآية:42. 44، 45، 47، 48، 49. سورة النحل، الآية: 90.

[2]- الزحيلي محمد، المرجع السابق، ص: 19.

[3] - سورة المائدة، الآية:08.

[4]- الصابوني محمد علي، صفوة التفاسير، بيروت: دار القلم للنشر و التوزيع، ط 05، د.ت، ص286. ينظر: بن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، تفسير القران العظيم، تح: مصطفى السيد محمد و آخرون، مج 05، جيزة: مؤسسة قرطبة للنشر و التوزيع، ط01، 1421 هـ- 2000م، ص: 07 .

[5]- سورة النور، الآية : 51.

لـذلك، و يسـمعوا الحـق و يطيعـوا و ينفـذوه فكـان القضـاء احـد وظـائف **الرسـول صـلى الله عليه و سلم** و التي انتقلت إلى خليفته و قضاته[1].

يسـتنتج ممـا سـبق انـه وردت العديـد مـن الآيات الـتي حثـت علـى العـدل بـين النـاس، وهـذا إن دل علـى شـيء إنمـا يـدل علـى تأكيـد ذلـك، لأن العـدل أسـاس وتاج الملـك؛ كمـا أشـارت هـذه الآيات إلى أهميـة القضـاء والحكـم بالقسـط، لأن الله عـز وجـل حـرم الظلـم علـى نفسه وجعله محرما بين الناس.

2-2: الأحاديث الشريفة في القضاء:

وهـي أحاديـث كثـيرة جـدا و تمتـاز بأنهـا تطبيـق للقـران الكـريم وبيـان لـلآيات السـابقة وتنفيـذ عملـي للقضـاء والحكـم في الإسـلام، وإن الاسـتدلال يقـوم علـى الأحاديـث القوليـة الـتي بينهـا **رسـول الله عليـه الصـلاة والسـلام** في مشـروعية القضـاء، كمـا يقـوم علـى الأحاديـث الفعليـة بتـولي **الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم** القضـاء بنفسـه، وفصـله في كثـير مـن الـدعاوى و الخصومات التي كانت ترفع إليه، ومن بين هذه الأحاديث:

عـن **عبـد الـرحمن بـن أبي بكـرة** ﷺ أن **النـبي** ﷺ قـال:"**لا يحكـم احـد بـين اثنـين و هو غضبان**".[2]

في هـذا الحـديث نهـي عـن القضـاء في حـال الغضـب، لأن ذلـك قـد يـؤدي إلى الخطـأ والحكـم بغـير الحـق لمـا انشـغل بـه بالـه، وقـاس العلمـاء علـى الغضـب كـل مـا يحصـل بـه تغيـير الفكـر كالعطش والجوع المفرطين والقلق والهم[3].

[1]- الزحيلـي محمّد، المرجـع السـابق، ص: 21. ينظـر: بـدري محمّد فهـد، محاضـرات في الفكـر و الحضـارة، الأردن: دار المنـاهج للنشـر والتوزيـع، ط 1429 هـ- 2009م، ص: 207 .

[2]- بن الحجاج القشيري أبي الحسن مسلم، صحيح مسلم، الرياض: دار طيبة للنشر و التوزيع، ط 01، 1426 هـ- 2006م، ص: 821.

[3]- طرحـة حسـين، شـرح مائـة حـديث مـن جوامـع الكلـم مـن صـحيح البخـاري و مسـلم، الجزائـر: دار الخلدونيـة للنشـر و التوزيـع، ط 1432هـ- 2010 م، ص: 137.

عن **عمرو بن العاص** أنه سمع **رسول الله** ﷺ قال:"**إذ حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذ حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**"[1].

فقد حث **رسول الله** ﷺ في هذا الحديث على الاجتهاد في الحكم وللقاضي أجر ذلك، بمعنى أن القاضي يحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإذا تطلبت القضية الاجتهاد فليجتهد الحاكم حتى وإن أخطأ فله الأجر.

جاء من حديث **ابن مسعود رضي الله تعالى عنه** عن **النبي** ﷺ قال: "**لا حسد إلا في اثنتين، رجل أتاه الله مالا فسلطه على ملكته في الحق ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضي بها و يعمل بها.**"[2]

لذلك يجب تعظيم هذا المنصب الشريف و معرفة مكانته من الدين، وجعل النبي ﷺ القضاء من النعم التي يباح الحسد عليها، وقال **عبد الله بن مسعود** ﷺ: "لأن أقضي يوما أحب إلي من عبادة سبعين سنة "فلذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الأجر[3].

وفي الأخير نستنتج انه قد وردت أحاديث كثيرة ترغب في تولي القضاء والحكم بالعدل بين الناس، وأحاديث أخرى ترهب وتنفر من الحكم بغير علم وكلها تدل على مشروعية القضاء.

---

[1]- بن الحجاج القشيري أبي الحسن مسلم، المصدر السابق، ص: 821.

[2]- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، د.م: دار طوق النجاة للنشر والتوزيع، ط 01، 1422هـ، ص: 1937.

[3]- بن فرحون برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية و مناهج الحكام، تع: جمال عثلي، الرياض: دار عالم الكتب للنشر و التوزيع، ط خ، 1423هـ-2003 م، ص: 10.ينظر خلاق عبد الوهاب، السلطات الثلاث في الإسلام (التشريع، القضاة، التنفيذ)، الكويت: دار القلم للنشر و التوزيع، ط 02، 1405هـ- 1985 م، ص: 18.قويدر بشار، دراسات و أبحاث في تاريخ المغرب و المشرق (التاريخ الإسلامي)، ج 01، الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط 2011م، ص ص: 143، 144.الملاح هاشم يحي، حكومة الرسول صلى الله عليه و سلم (دراسة- دستورية – مقارنة)، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، ط01، 1428هـ- 2007م، ص: 132.

2-3: الإجماع:

أجمع المسلمون على مشروعية القضاء ولم يخالف احد في ذلك، وقد بيّنه الصحابة[1] رضوان الله تعالى عليهم واهتموا به، وتولاه كثير منهم وطلبوه من غيرهم، ونقل كثير من العلماء الإجماع على مشروعية القضاء، وجاء في كتاب **عمر رضي الله عنه**[2] في القضاء أنه: "فريضة محكمة وسنة متبعة" أي لا يرد عليها نسخ ولم يخالف فيها أحد[3].

في الأخير نورد ما ذكره **ابن القيم الجوزية** عن القضاء؛ حيث أشار إلى أن الأمم لا تبلغ أوج عزها ولا ترقى إلى عز مجدها إلا حين يعلو العدل تاجها، و القضاء عند الأمم رمز سيادتها واستقلالها و الأمة التي لا قضاء فيها لا حق فيها، وتاريخ القضاء في كل أمة هو عنوان مجدها[4].

فخطة القضاء من أشرف الخطط الدينية وقد ورد ذلك في العديد من الآيات والأحاديث، كما لا تسند هذه المهمة إلا لمن توفرت فيه العديد من الصفات والشروط.

---

[1]- ينظر: ملحق رقم: 01.

[2]- (40 ق. هـ- 23 هـ /584- 644م): هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين و أول من لقب بأمير المؤمنين؛يضرب بعدله المثل و هو أحد العمرين اللذين كان النبي صلى الله عليه و سلم يدعوا ربه بأن يعز الإسلام بأحدهما، أسلم قبل الهجرة بخمسة سنين و بويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر سنة 13 هـ و هو أول من دون الدواوين في الإسلام و كان يقضي بين الناس، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي بخنجرة في خاصرته و هو في صلاة الصبح. ينظر: الزركلي خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين، ج 05، بيروت: دار العلم للملايين للنشر و التوزيع ، ط 15، 2002م، ص: 45.

[3]- الزحيلي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص ص: 28، 29. ينظر: عبد الرزاق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517-1798م)، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر و التوزيع، ط 1998م، ص: 302.

[4]- ابن قيم الجوزية أبي عبد الله مُحَمَّد، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تح: نايف بن احمد الحمد، مج 01، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع، ط 01، 1428هـ، ص ص: 10، 11. ينظر: ابن الأزرق أبي عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تع: وتح: علي سامي النشار، ج 01، القاهرة: دار السلام للنشر و التوزيع، ط 01، 1429هـ- 2008 م، ص: 202.

الفصل التمهيدي:

الأدوار التي مرت بها الدولة الزيانية منذ نشأتها إلى غاية سقوطها

1- أهمية الموقع الجغرافي لمدينة تلمسان.

2- أصل بني عبد الواد.

3- حدود الدولة الزيانية.

4- العلاقات السياسية للدولة الزيانية مع جيرانها.

إن تاريخ الدولة الزيانية حافل بالأحداث والتطورات السياسية؛ وقد عمرت هذه الدولة أكثر من ثلاث قرون، وكانت ميزتها أنها حكمت **تلمسان** ومعظم بلاد **المغرب الأوسط** بخلاف الدول الأخرى، ولهذا اشتهر بنو زيان بنسبة **تلمسان** إليهم إذ كانوا يعرفون في مختلف كتب التاريخ بأنهم ملوك **تلمسان**.

1- أهمية الموقع الجغرافي لمدينة تلمسان:

نعرف بإيجاز مدينة **تلمسان** التي كانت على طول العصر الزياني العاصمة السياسية والثقافية للدولة الزيانية.

تقع **تلمسان** في سفح جبل **بني ورنيد** المار جنوبها[1]، وهي ترتفع على مستوى سطح البحر بـ 806 أمتار[2]، وتتموقع في أقصى الشمال الغربي على الحدود الجزائرية المغربية[3]، وكل ما يعرف عن هذه المدينة أنها اختطها أمراء **بني يفرن** من **زناتة**[4]، وأن اسمها الأول هو **أقادير**[5].

وصارت تدعى **تلمسان** منذ أواخر القرن الثاني وابتداء القرن الثالث للهجرة (أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع للميلاد)، مع أن لفظة **أقادير** بقيت ولا زالت تطلق على الحي[6]، الذي كانت به المدينة القديمة في الجهة الشرقية من **تلمسان** الحالية[7].

---

[1]- بن ساري مسعود، جماليات المكان في حاضرة تلمسان، الجزائر: منشورات بني سنان، د.ط، د.ت، ص: 53. ينظر: بخدة الطاهر، "علاقة حواضر المغرب الأوسط بممالك السودان الغربي"، ع: 12، مجلة الثقافة الإسلامية، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للنشر والتوزيع، ط 1435 هـ- 2014م، ص: 34.

[2]- شترة خير الدين، محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (المصلح الثائر وفكره الإصلاحي في توات والسودان الغربي، ج01، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م، ص: 41.

[3]- بن ساري مسعود، المرجع السابق، ص: 53.

[4]- معروفون منذ القدم، وهم آخذون من شعائر العرب في سكنى الخيام واتخاذ الإبل، وشعارهم بين البربر اللغة التي يتراطنون بها، والأكثر منهم بالمغرب الأوسط حتى أنه ينسب إليهم ويعرف فيقال: وطن زناتة. ينظر: ابن خلدون عبد الرحمان، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مرا: سهيل زكار، ج 07، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1421 هـ، 2000م، ص: 03. ابن الأحمر، تاريخ دولة بني زيان (مقتطف من كتاب ترجمان العبر وديوان المبتدأ و الخبر وكتاب تاريخ الدولة الزيانية)، تق: وتح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر: دار مدني للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص: 103.

[5]- هي لفظة زناتية معناها: "الصخرة ذات انحدار الوعر". ينظر: شاوش محمد بن رمضان، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1995م، ص: 49. "ما قالوا عن تلمسان"، ع: 09، مجلة آمال، الجزائر: وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص: 132.

Voir : Bouali sid ahmed, les deux grands sieges de tlemcen dans l'histoire et la legende, Alger : l'arbe à livres, e : 01, 2011, P : 38.

[6]- ينظر الملحق رقم: 04.

[7]- شاوش محمد بن رمضان، المرجع السابق، ص: 49. ينظر: بوعزيز يحي، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، الجزائر:وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2007م، ص: 15. بوفلاقة سعد، أوراق تلمسانية، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، ط 1432هـ- 2011م.

أورد لنا **المقري** وصفا لمدينة **تلمسان** حيث قال: « تلمسان مدينة جمعت بين الصحراء والريف ووضعت في موضع شريف، كأنها ملك على رأسه تاجه، وحواليه من الدوحات حشمه وأعلاجه...فواكهها عديدة الأنواع، ومتاجرها فريدة الانتفاع...إلا أنها بسبب حب الملوك مطمعة للملوك...» [1].

وقع اختلاف كبير بين المؤرخين[2] في معنى كلمة **تلمسان**، فمنهم من قال أنها بفتح التاء وضم اللام، وأنها كلمة عربية مركبة من "تلم" أي تجمع و"سان" أي الإنسان، ومنهم من قال أنها بكسرتين علم زناتي مركب من "تلم" أي تجمع و"سان" أي اثنين ويعنون بذلك أنها تجمع بين البحر والبر[3].

ما يمكن أن يقال حول الوصف الجغرافي لمدينة **تلمسان**، انه قد أشاد العديد من المؤرخين والجغرافيين بأهمية الموقع الذي تكتسيه هذه المدينة وما تشتمل عليه من خيرات وفواكه؛ إذ كان لها ماضيا تاريخيا هاما اكتسبته من خلال هذا الموقع ومن كونها كانت عاصمة **للمغرب الأوسط**.

2- أصل بني عبد الود:

بنو عبد الواد فرع من فروع الطبقة الثانية من **زناتة**، ويعود أصل تسميتهم إلى جدهم عابد الوادي[4]؛ استقروا منذ أزمنة طويلة بالمنطقة الغربية **للمغرب الأوسط**، وتمتد مواطنهم من **تاهرت**[5]إلى **نهر**

---

[1]- المقري أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تق: وتع: مريم قاسم طويل ويوسف علي طويل، مج 09، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، طخ، 2011م،ص:355.ينظر:الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ليدن: دار بريل للنشر والتوزيع، ط 1863م، ص: 82.السنوسي أبي عبد الله محمد بن يوسف، شرح المقدمات، درا: وتح: ماحي قندوز، الجزائر: دار دادة للنشر والتوزيع، طخ،2011م، ص ص:25-29.

Benkalfate djelloul, il etait une fois tlemcen, Alger: e 2011, P: 20.

[2]- يورد لنا بهلولي سليمان العديد من آراء الباحثين والجغرافيين حول مدينة تلمسان. ينظر: بهلولي سليمان، الدولة السليمانية والإمارات العلوية في المغرب الأوسط (173- 342هـ/ 789- 954م)، تق: غازي الشمري، الجزائر: دار ذاكرة الناس للنشر والتوزيع، ط01، 2011م ص ص: 95- 97. دويب عبد الرحمن، تاريخ المدن، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، طخ، 2013م، ص: 553. البوعبدلي المهدي وآخرون،مآثر تلمسان ماضياً وحاضراً،تع:محمد بوزواوي،الجزائر: القافلة للنشر والتوزيع،د.ط،د.ت،ص ص:40- 45.

[3]- شاوش محمد بن رمضان، المرجع السابق، ص: 49، العبدري أبو عبد الله، رحلة العبدري، تح: علي إبراهيم كردي، تق: شاكر الفحام، دمشق: دار سعد للنشروالتوزيع، ط02، 1426هـ- 2005م، ص: 49.

Géorges Marçais, les villes d'art célébres tlemcen, Alger: enag editions, e 2011, P: 08.

[4]- نميش سميرة، دور أهل الذمة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (من القرنين 7- 10 هـ/ 13/ 16م)، إشرا: عبدلي لخضر، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، ط 1435هـ- 2014م، ص: 14. بختاوي قاسمي، "التعليم بالكتاب في المغرب الأوسط أيام حكم بني عبد الواد" ، ع:12،س:04،مجلة كان التاريخية،د.م: دار ناشري للنشر والتوزيع،ط1429هـ-2011م،هـ01،ص:33.ينظر:الملحق رقم:07.

[5]- اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى المغرب، يقال لإحداهما تاهرت القديمة وللأخرى تاهرت المحدثة، وكانت قديما تسمى عراق المغرب، وهي مسورة مسورة ولها أربعة أبواب؛ وهي في سفح جبل يقال له جزول وهي على نهر يسمى مينة. ينظر: الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت، معجم البلدان، مج 02، بيروت: دار صادر للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص: 08.

نهر ملوية، وهم من **ولد باديس بن مُحَمَّد** إخوة **بني توجين ومصاب وزارول وبني راشد ويرتبط** المرينيون[1] معهم بالمصاهرة، وينقسم **بني عبد الواد**[2] إلى عدة بطون ذكر منها ستة هي: **بنو باتكين** و**بنو أولو**، و**بنو ورهطف**، و**نصوحة** و**بنو تومرت** و**بنو القاسم**[3].

كان **بنو عبد الواد** بدوا ينتقلون بين الصحراء والريف، وعندما استولى الموحدون[4]، على هذه المناطق حاولوا الوقوف في وجههم خوفا من أن يقطع عليهم هؤلاء مراعيهم في التل؛ لكن عبد المؤمن[5] هزمهم ولما تأكدوا من عجزهم عن المقاومة راحوا يتقربون من الموحدين[6].

---

[1]- نسبة لبني مرين فخذ من زناتة البربرية، وهم أكثر عددا وأقواهم سلطانا وملكا، وهم الذين أسقطوا الدولة الموحدية نهائيا سنة 668هـ- 1265م وحاضرة دولتهم فاس. ينظر: ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر السابق، ص: 78. ابن أبي دينار مُحَمَّد بن أبي القاسم، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، د.م: مطبعة الدولة التونسية للنشر والتوزيع، ط01، 1286م، ص: 137. ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط:د.ن، ط 1972م، ص ص: 278، 279. ابن أبي زرع الفاسي علي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، الرباط: د.ن، ط 1392هـ- 1972م، ص: 14. حسن أسامة أحمد، "العلاقات السياسية بين دولتي بني مرين وبني زيان في القرن 8 هـ/ 14م كما تعكسها النقود"، ج 01، مجلة تلمسان الإسلامية، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص: 113.

[2]- عرفت هذه الدولة بدولة بني عبد الواد، إلى أن غير اسمها السلطان أبو حمو الثاني باسم الدولة الزيانية؛ نسبة إلى زيان بن ثابت والد يغمراسن، وقد عمل يغمراسن وخلفه على جعل دولتهم مستقلة وعاصمتها تلمسان ولقب سلطانها بأمير المسلمين ويختار دائما من أسرة بني زيان. ينظر: أبي راس الناصر، لقطة العجلان في شرق الشيخ عبد القادر بن زيان (وأنه من بني زيان ملوك تلمسان)، دار: وتح: حمدادو بن عمر، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 1432هـ- 2011م، ص ص: 143- 152. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع ، ط 2013م، ص: 333. المزاري آغا بن عودة، طلوع سعد السعود (في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر)،تح:ودرا:يحي بو عزيز،ج01، بيروت:دار الغرب الإسلامي،ط01،1990م،ص159.

[3]- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر (الجزائر القديمة والوسيطة)، ج 01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1999م، ص ص: 220، 221.

[4]- قامت الدولة الموحدية عام 524 هـ- 1129م، واتخذت من مراكش عاصمة لها، تمكنت من توحيد سلطانها في جميع تراب المغرب الإسلامي، ظهرت كدعوة مع مُحَمَّد بن تومرت، وكدولة مع مخلصه عبد المؤمن بن علي.ينظر: الزركشي أبي عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: وتع: مُحَمَّد ماضود، تونس: المكتبة العتيقة للنشر والتوزيع، ط02، 1986م، ص ص: 03، 04. الصنهاجي أبي بكر بن علي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تق: وتح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر: وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2007م، ص: 27.

[5]- عبد المومن بن علي بن علوي، سلطان المغرب الذي يلقب بأمير المؤمنين الكومي القيسي، ولد بأعمال تلمسان سنة سبع وثمانين وأربع مائة، وقال: «إنما نحن نحن من قيس بن غيلان بن مضر بن نزار، ولكومية علينا حق الولادة، وهم أخوالي». ينظر: المراكشي ابن القطان أبي مُحَمَّد حسن بن علي، نظم الجمان في ترتيب ما سلف من أخبار الزمان، دار: وتح: محمود علي مكي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط01، 1990م، ص: 101. ابن الخطيب لسان الدين، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط(القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تح: وتع: احمد مختار العبادي ومُحَمَّد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء: دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط 1964م، ص: 271.المراكشي عبد الواحد ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تق: وتح: وتع: مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، د.م: دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط 1994م. الصنهاجي أبي بكر بن علي، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط: دار المنصور للنشر والتوزيع، ط 1971م، ص: 13.

[6]- بشاري لطيفة، العلاقات الخارجية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد (من القرن 7- 10 هـ/ 13- 16م)، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط01، 2011م، ص ص: 33، 34.ينظر:شعباني بدر الدين، "تطور وسائل الدفاع والهجوم في عهد الدولتين الزيانية والمرينية"، ع:21، مجلة العصور،الجزائر: منشورات البحث التاريخي،ط2013م،ص:50.

وسيتم التطرق لاحقا إلى التطورات السياسية التي مرت بها هذه القبيلة، والتي انتهى بها المطاف في الأخير إلى إعلان الانفصال عن الدولة الموحدية وتوطيد العلاقات بالقبائل الأخرى للإعلان عن قيام دولة ذات أركان متينة ووطيدة.

3- حدود الدولة الزيانية:

لم تعرف الدولة الزيانية استقرارًا طوال مدة حكمها؛ نظرا لوجودها بين فكي بني مرين غربا وبني حفص[1] شرقا، وبقيت الحدود بذلك بين مد وجزر، فقد كانت تتسع حينا حتى تبلغ قرية تاور يزت[2] غربا وعمالة **قسنطينة** شرقا، كما كانت تضيق أحيانا حتى لا تشمل إلا على منطقة **تلمسان**[3].

الحدود التي كانت تشكل في الغالب العام حدود الدولة الزيانية هي: الحدود الغربية التي تكاد أن تستقر عند **نهر ملوية**،أما الحدود الشرقية فلا يوجد استقرار كبير؛ غير أنها كانت في عهد السلطان الزياني **أبي تاشفين**[4]**بن أبي حمو موسى الثاني** إلى **جبل الزان**[5].

أما الحدود الشمالية فتشمل **البحر الرومي** أو **البحر الأبيض المتوسط**، والحدود الجنوبية هي الصحراء التي تفصل بلاد **المغرب** عن بلاد **السودان**[6].

4- العلاقات السياسية للدولة الزيانية مع جيرانها:

مرت الدولة الزيانية بالعديد من الأدوار السياسية التي أسفرت عن صراعات داخلية وخارجية مع جيرانها الحفصيين والمرنيين؛ وكل ذلك كان له تأثير كبير على الدولة الزيانية التي

---

[1]- الحفصية: فرع من الموحدين من هنتانة، تأسست دولتهم في الجزء الشرقي للمغرب الإسلامي في سنة 625 هـ/ 1227م عاصمتهم مدينة تونس، وأول ولاتهم أبو محمد ابن أبي حفص. ينظر: المراكشي ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (القسم الموحدي)، تح: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ج 05، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 1406هـ- 1985م، ص: 290.

[2]-كانت تاوريزت تخما لعمل بني مرين وبني عبد الواد، في جانبها عامل السلطان أبي يعقوب، وفي جانبها الآخر عامل عثمان بن يغمراسن. ينظر: الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج02، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، ط 2010م، ص: 212.

[3]- قربان عبد الجليل، التعليم بتلمسان في العهد الزياني، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 01، 1432هـ- 2011م، ص: 46. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، ط 2006م، ص: 159.

[4]- أبو تاشفين الثاني (791- 795هـ/ 1383- 1389م): أدى أبو تاشفين دورًا غير مشرفا في التخلص من أبيه بمساعدة القوة المرينية، وقد عرفت الدولة الزيانية في عهده تطورًا كبيرًا بامتداد رقعة الدولة، فالثورات والاضطرابات التي عرفتها الدولة في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني تم القضاء عليها ولم يجد أي معارضة من إخوانه. ينظر: حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج04، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص ص: 58- 59.

[5]- ذكرت هنا حدود المملكة الزيانية من الناحيتين الشرقية والغربية. ينظر: التنسي محمد بن عبد الله ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان)، تح: وتع: محمود آغا بوعياد، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص: 184.

[6]- قربان عبد الجليل، المرجع السابق، ص: 47.

كانت تصارع دولة وتتفاوض مع أخرى، إلى أن انتهى بها المطاف إلى تدخل العثمانيين في هذه المنطقة، وسيتم التطرق لهذه الأدوار السياسية بإيجاز مشيرين في ذلك إلى البدايات الأولى لقيام الدولة إلى غاية سقوطها.

ظهرت الدولة الزيانية مثلها مثل دولة الحفصيين والمرنيين على أنقاض دولة الموحدين[1]، وكان هذا الانقسام نتيجة حتمية لما تعيشه المنطقة آنذاك من أوضاع سياسية وعسكرية وغيرها[2].

يرجع الفضل في تأسيس هذه الدولة للدور الفعال الذي لعبته قبيلة **بني عبد الواد** وعلى رأسها **جابر بن يوسف** في خدمة ومساندة الموحدين، فأسند الخليفة الموحدي **أبو العلاء إدريس المأمون** ولاية **تلمسان** إلى رئيس قبيلة **بني عبد الواد**[3].

كان ذلك بداية لقيام الدولة الزيانية، فبايعته كل قبائل **تلمسان** ونواحيها إلا سكان **ندرومة**[4]، عندئذ خرج إليهم **جابر بن يوسف** وأثناء حصاره للمدينة أصابه سهم فقتله[5].

خلفه على **تلمسان** ابنه **الحسن** سنة 629 هـ ولكنه استقال من منصبه بعد ستة أشهر، ترك مكانه لعمه **عثمان بن يوسف** الذي أساء السيرة في الرعية؛ حينئذ ثاروا عليه أهل **تلمسان** وخلعوه من منصبه بعد عام من حكمه، وحل مكانه سنة 631هـ ابن عمه **زغدان بن زيان بن ثابت** الذي قتل خارج **تلمسان**[6].

---

[1]- عمارة عمار و نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة من ما قبل التاريخ إلى 1962م)، ج01، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، ط 2009م، ص: 154.

[2]- بلوط عمار، فنادق مدينة تلمسان الزيانية (دراسة أثرية)، الجزائر: مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، ط01، 2011م، ص: 31. ينظر: الملحق رقم: 02.

[3]- عمارة عمار ونبيل دادوة، المرجع السابق، ص: 154.ينظر: الدراجي بوزيان، أدباء وشعراء من تلمسان، ج01، الجزائر: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص ص: 154، 155.

[4]- مدينة تابعة لملك تلمسان، أسس هذه المدينة الرومان قديما عندما كانوا يحكمون المنطقة وبنوها على بقعة واسعة في سهل. ينظر: البكري أبي أبي عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص: 80. المصمودي فوزي، تلمسان بعيون عربية (الرحالة والجغرافيون المؤرخون والكتاب والشعراء)، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، ط01، 2011م، هـ01، ص: 23.

[5]- عمارة عمورة ونبيل دادوة، المرجع السابق، ص ص: 154، 155.

[6]- المرجع نفسه، ص: 155.

خلفه أخوه **يغمراسن**[1] وكان أول عمل سياسي قام به إعلانه استقلال قبيلته بالحكم، مع الاعتراف الرمزي بالخلافة الموحدية، فتأسست بذلك الدولة الزيانية[2].

وباعتلاء السلطان **يغمراسن** عرش تلمسان سنة 633هـ- 1235م تبدأ المرحلة الأولى من مراحل الدولة الزيانية، وتنتهي في سنة 737 هـ- 1336م تاريخ احتلال **تلمسان** من طرف السلطان المريني[3]؛ وتضم هذه المرحلة خمسة سلاطين على التوالي[4].

تميزت هذه المرحلة بالبروز القوي لشخصية **يغمراسن بن زيان**، واستطاع أن يؤسس فعلا لدولة زيانية قوية رغم الضربات[5] التي كانت تتعرض لها الدولة من حين لآخر[6]، فمن الشرق كان بنو حفص **بتونس** يزعمون أنهم ورثة الموحدين وان لهم الحق في بسط نفوذهم على **المغرب الأوسط**[7].

كان الحفصيون أول الأخطار التي واجهها السلطان الزياني، فقد سعى الخليفة الموحدي لتوثيق الصلة **بيغمراسن** حتى يساعده ضد بني مرين الثائرين عليه، فاستشعر الأمير الحفصي **أبو**

---

[1]- هو يغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمّد العبد الوادي، بويع سنة 633هـ، هو أول من خلط زي البداوة بأبهة الملك في تلك الدولة؛ وصاهر بني حفص فزوج ابنه عثمان بابنة إبراهيم بن عبد الواحد الحفصي، أدركته الوفاة بوادي شلف سنة 681هـ- 1283م وكان قد ولد سنة 603هـ- 1206م ومدة إمارته 44 سنة وخمسة أشهر و12 يوما. ينظر: ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق: وتح: وتع: هاني سلامة، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط01، 1421هـ- 2011م، هـ01، ص: 60. الكعاك عثمان، موجز التاريخ العام للجزائر (من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي)، تق :ومرا: أبو القاسم سعد الله وآخرون، بيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط01، 2003م، ص: 222. براهامي نصر الدين، تلمسان، الذاكرة، الجزائر: منشورات ثالة، ط 02، 2010م، ص: 65.

[2]- حاجيات عبد الحميد، أبو حمو موسى الزياني (حياته وآثاره)، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م، ص ص : 12، 13. ينظر: مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي للنشر والتوزيع، ط 01، 1407هـ- 1987م، ص: 173.بن داود نصر الدين،الحياة الفكرية والتعليمية بتلمسان من خلال علماء بني مرزوق(من القرن7هـ-13م/10هـ-16م)،الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع،ط01،2011م،ص ص:09،10.

[3]- أبو الحسن علي بن عثمان الملقب بالمنصور ولد سنة 697هـ، بويع البيعة الخاصة إثر مهلك أبيه بتازا، ثم بويع البيعة العامة بناحية فاس؛ وكان أول عمل قام به قصد سلجماسة حيث يوجد أخوه أبو علي فحاصره نحو سنة كاملة إلى أن استولى على سجلماسة سنة 733هـ، ثم اعتقل أخاه وقتله بعد أشهر وبذلك سلمت له مقاليد الحكم بالمغرب. ينظر: حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ (من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين)، مج 02، الدار البيضاء: درا الرشاد الحديثة للنشر والتوزيع، ط 01، 1398هـ- 1978م، ص ص: 43- 44.

[4]- سعدون نصر الله، تاريخ العرب السياسي في المغرب (من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة)، بيروت: در النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 2003م، ص: 339.

[5]- المرجع نفسه، ص: 339.

Voir: Tlemcen (capitale musulmane le siecle d'or du Maghreb central essai), Alger: editions dalimen, e: 2011, P: 52.

[6]- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمّد الناصري، ج03، الدار البيضاء:دار الكتاب للنشر للنشر والتوزيع، ط 1954م، ص: 31. ينظر: قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 50، 51.

[7]- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط 2011م، ص: 787.

زكـريا يحـي الأول خطـورة هـذه الصـلة علـى إمارتـه **بتـونس**، فقـام بغـزو **تلمسـان** عـام 639هـ-1242م ليؤدب **يغمراسن** الذي اضطر إلى ان يعترف بالسيادة الحفصية[1].

وجد **يغمراسن بن زيان** نفسه مضطرا لمهادنة الحفصيين لكسب ودهم، لكن هذا الأمر كلفه سخط الموحدين والمرينيين وظهور عدة ثورات.

وقبل وفاة السلطان **يغمراسن** أوصى ولي عهده السلطان **أبي سعيد عثمان**[2]، بأن يكف عن محاربة بني مرين وبأن يوسع ملكه بانتزاع ما كان بيد الحفصيين في الأقاليم الشرقية من **المغرب الأوسط**[3].

بعد وفاة السلطان **يغمراسن** تولى الحكم بعده ابنه **أبي سعيد عثمان** الذي عمل بوصية أبيه، فهادن المرينيين وعمل على جمع كلمة أفراد الأسرة والقبيلة واستطاع أن يثبت ملكه على الكثير من النواحي التي كانت متمردة **بالمغرب الأوسط**[4].

ثم توالت حركات السلطان المريني إلى **تلمسان** كل سنة، تهيئا للحصار الطويل الذي ضربه على المدينة واستمر الحصار في عهد **أبي زيان**[5]. وإزدادت الأحوال سوءا لندرة الأغذية وبمقتل السلطان المريني على يد أحد مواليه في السابع من ذي القعدة سنة 706 هـ- 1307م، ارتحل الجيش المريني إلى بلاده،

---

[1]- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج01، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ص: 78.

[2]- هو عثمان بن يغمراسن بن زيان أبو سعيد ولي الحكم بعد وفاة أبيه سنة 681هـ، وبدأ بإخضاع بعض البلاد الخارجة عن نطاق دولته، وهاجمه السلطان يوسف بن يعقوب المريني سنة 689هـ فهزمه أبو سعيد؛ وأعاد السلطان يوسف كرته فتمكن من محاصرة أبي سعيد في قاعدة ملكه ونقض كثير من القبائل طاعته واشتد الضيق على تلمسان وهلك الناس بالجوع، فتوفي أبو سعيد محصورا فيها سنة 703 هـ- 1304م، وكان مولده سنة 639 هـ- 1241م ومدة حكمه 21 سنة إلا شهرا. ينظر: ابن الأحمر، المصدر السابق، ص: 63. بن الخطيب أبي عبد الله، رقم الحلل في نظم الدول، تونس: المطبعة العمومية للنشر والتوزيع، ط 1316م، ص: 72.

[3]- شاوش محمد بن رمضان، المرجع السابق، ص: 80.

[4]- سعدي عثمان، المرجع السابق، ص: 336.ينظر:حساني مختار، تاريخ الجزائر الوسيط، ج01، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع،ط2013م، ص:285.

[5]- ابن السلطان أبي سعيد، ولد سنة تسع وخمسين وستمائة، وبويع يوم الأحد سنة ثلاث وسبعمائة. ينظر: بن خلدون يحي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزائر: مطبعة بيرفونطانا الشرفية للنشر والتوزيع، ط 1321هـ- 1903م، ص ص: 121، 122.

Voir: Mahres Amine, complement de l histoire des beni zeiyan,ain defla: dar alif,e:2011,pp:39,40.

وبعد فك الحصار اشتغل السلطان الزياني وأخوه **أبو حمو موسى**[1] بإعادة السلطة الزيانية على مناطق **المغرب**[2].

بعد وفاة السلطان **أبي زيان** بايع **بنو عبد الواد** أخاه **أبو حمو موسى**، الذي سالم بني مرين واطمأن من جهتهم على الناحية الغربية من بلاده، وكثرت فتوحاته شرقا حتى امتد ملكه إلى **بجاية** شمالا وإلى **الزاب** جنوبا، ولكن مما يؤسف له أن الأمير **أبا تاشفين**[3] دبر مكيدة كان والده ضحيتها ثم تقلد الحكم مكانه[4].

مرت الدولة الزيانية بوضعية حرجة نتيجة الضربات الخارجية التي كانت متوالية عليها، وما زاد الوضع سوءًا ما قام به **أبي تاشفين** ضد والده لذلك يمكن القول انه تهيأت مجموعة من العوامل والظروف كانت لصالح الدول المتناحرة مع الدولة الزيانية.

بعد الحصار الذي فرضه المرينيون على **تلمسان** جاءت حركة الاحتلال على يد **أبي الحسن** المريني سنة 737 هـ- 1336م، وقد كانت الدولة الزيانية في هذه الفترة مستقلة عن أي نفوذ خارجي، ولتأكيد استقلالها ضرب السلطان **أبو سعيد** السكة[5].

كان **أبو سعيد وأبو ثابت**[6] يعملان في جيش **أبي الحسن**، وبعد هزيمة **القيروان** وما نجم نجم عنها من انشغال المرينيين بمشاكلهم الداخلية؛ اغتنما الفرصة وانسحبا مع حوالي خمسمائة

---

[1]- هو موسى الأول بن عثمان أبي سعيد بن يغمراسن بن زيان رابع سلاطين بني عبد الواد، كان عضدا لأخيه السلطان أبي زيان في حربه وسلمه، وخلفه بعد وفاته سنة 707هـ، صد المرنيين عن التقدم من جهة الغرب، وحقد عليه ابنه أبو تاشفين لتقديمه غيره عليه، ولد سنة 665 هـ- 1267م ومات سنة 718هـ- 1318م. ينظر: ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، ص: 63. بوطبل عبد القادر، تاريخ مدينة حمو موسى في الماضي والحاضر، الجزائر:المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص ص: 25، 26.

Voir : Hajiat Abdel hamid, le Maghreb central (sous le règne du Abou h'ammou Mousa II (760- 791 1359- 1389), Alger: e: 2011, PP: 147, 148.

[2]- حاجيات عبد الحميد، دراسات حول التاريخ السياسي والحضاري لتلمسان والمغرب الإسلامي، ج01، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م، ص ص: 36، 37.

[3]- ولد سنة 962 هـ وبويع بعد يوم اغتيال والده سنة 718هـ، قام بإبعاد أقاربه إلى الأندلس خشية الانتقام لوالده، كما سجن عمه السعيد بن عثمان حيث بقي سجينا إلى أن مات. ينظر: سعدي عثمان، المرجع السابق، ص ص: 339، 340.ينظر: الملحق رقم: 05.

[4]- شاوش محمد بن رمضان، المرجع السابق، ص ص: 86، 87. ينظر: صاري الجيلالي، تلمسان الزيانية، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

[5]- قربان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 54، 55.

[6]- حكم أبو سعيد وأبو ثابت ما بين (749- 753 هـ/ 1348- 1353)، وهذان الأميران ينتسبان إلى أبي يعقوب يحي بن يغمراسن عكس السلاطين الذين سبقوهم، ينتسبون إلى عثمان بن يغمراسن. ينظر: السليماني أبو عبد الله الأعرج، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح: حساني مختار، د.م: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص ص: 188، 189.

Voir : Benamar Mohamed, nédroma et ses grands noms, Alger: Dar essabil, e: 2011, P: 31.

فارس من **مغراوة**[1] **وبني توجين**[2]، فساروا إلى **تلمسان** واسترجعاها وتولى الأول السلطة وقاد الثاني الجيوش، وبدأ يسترد من المرينيين أراضي الدولة، فاسترجع **وهران**[3] و**ندرومة** و**تدلس** وقد حاول **الناصر بن أبي الحسن** المريني أن يتصدى له في **إفريقية**[4].

أعاد **الناصر** الكرة مع أبيه الذي قدم من **بجاية**[5] إلى **الجزائر** عن طريق البحر، واعترضه القائد الزياني **أبو ثابت** فقتل **الناصر** وذهب والده إلى **المغرب**؛ ولم يطمئن **أبو عنان** لانتصارات **بني عبد الواد**، فانتهز فرصة استغاثة **مغراوة** ضدهم وزحف عليهم في آخر شهر ربيع الثاني 753 هـ- 1352م فقتل سلطانهم وشرد أخاه **أبا ثابت** إلى **بجاية**، حيث قبض عليه الحفصيون وقتله أميرهم **أبو يحي**[6].

نشط **أبو حمو موسى الثاني**[7] بين القبائل وذلك بعد موت **أبي عنان** المريني[8]، فاتجه نحو **تلمسان** فحاصرها ثم استولى عليها سنة 760 هـ- 1358م، وحدثت بينه وبين ابنه **أبي تاشفين** حرب، استنجد فيها **أبو تاشفين** ببني مرين وقضى على والده سنة 791هـ- 1389م،

---

[1]- هؤلاء القبائل من مغراوة كانوا أوسع بطون زناتة، ونسبهم إلى مغراو بن يصلتين بن مسربن زاكيا بن ورسيك بن ألديرت بن جانا إخوة بني يفرن وبني يرنيان؛ وأما شعوبهم وبطونهم فكثيرة. ينظر: ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر السابق، ص: 33.

[2]- ينتسبون إلى زناتة كانوا يقطنون الواحات الصحراوية ثم انتقلوا إلى السهول التلية في عهد الدولة الموحدية، فتمركزوا في الناحية الممتدة ما بين حوض شلف وتلمسان. ينظر: السليماني أبو عبد الله الأعرج، المرجع السابق، ص: 183.

[3]- وصفها حسن الوزان في كتابه: "وصف إفريقيا"، بأنها مدينة كبيرة فيها ستة آلاف كانون؛ بناها الأفارقة الأقدمون على شاطئ البحر المتوسط، يقع جزء من المدينة في السهل والجزء الآخر في جبل شديد الارتفاع. ينظر: الوزان حسن، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 02، 1983م، ص: 30.

[4]- بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص: 44.

[5]- هي قاعدة المغرب الأوسط وهي مدينة عظيمة على ضفة البحر يضرب سورها، ولها من جهة الشمال جبل يسمى "أمسيول" وهو جبل صعب المرتقى. ينظر: ينظر: الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، ط01، 1975م، ص: 80.

[6]- بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص: 44.

[7]- تولى الخلافة سنة 760هـ- 1358م واستمرت خلافته إلى سنة 791هـ- 1388م؛ ألف كتابا في السياسة لولي عهده أبي تاشفين في شكل نصائح لإرساء لإرساء قواعد الحكم والحفاظ عليها بعنوان "واسطة السلوك في سياسة الملوك"، والغريب أن أبا حمو الذي نصح ابنه في كتابه تعرض هو الآخر لمشاكل في الحكم. ينظر: قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 56- 59. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962م)، بيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط 01، 1997م، ص: 46.لعرج عبد العزيز،" المساجد الزيانية بتلمسان(عمارتها وخصائصها)"،ع:06،ج01، حوليات جامعة الجزائر،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،ط1992م،ص:107.حاجيات عبد الحميد وآخرون،كتاب مرجعي حول تاريخ الجزائر في العصر الوسيط،الجزائر: منشورات المركز الوطني للنشر والتوزيع،د.ط،د.ت،ص:228.

[8]- من دهات السلاطين اشتهر بالحزم والكفاية والعزم، إلا أن خلافته كثيرة الأهوال مضطربة الأحوال. ينظر: مؤلف مجهول، السفر الثاني من زهر البستان في دولة بني زيان (760- 764 هـ/ 1359- 1363م)، تق: محمد بن أحمد باغلي، الجزائر: الأصالة للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ- 2011م، ص: 50.
Voir: R. pgthéry, Tlemcen évocation sur son passé, Alger: enag editions, e: 2011, P: 85.

وبموت هذا الأخير انتهت فترة من أزهى فترات الدولة الزيانية وجاءت بعدها فترة التبعية للمرينيين ثم للحفصيين[1].

عرفت الدولة الزيانية في فتراتها الأخيرة نوعا من التدهور، فبعد الحصار المريني الأول جاء الحصار المريني الثاني، ثم تبعيتها للدولة المرينية وما انجر عن ذلك من تدهور للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

صارت الدولة الزيانية في عهد **أبي تاشفين الثاني** تابعة للمرينيين كما أصبحت الدعوة في المساجد لهم[2]، إلى أن وصل الحكم إلى السلطان **أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو الثاني**[3]، **الثاني**[3]، الذي كان أسير المرينيين في **فاس** حيث أمدوه بالعدة والجيش وانتهز الفرصة وقبض على أخيه **السعيد** وانتصب على العرش سنة 814هـ- 1411م[4].

بعد أن انتهى دور التبعية للمرينيين جاء دور التبعية للحفصيين، كان ذلك بعد أن رأى السلطان الحفصي **أبو فارس عبد العزيز**[5] ما قام به السلطان الزياني **عبد الواحد**، فقرر كسر شوكته واستطاع السيطرة على **تلمسان** سنة 827هـ- 1423م، ثم جاءته بيعة المرينيين قبل أن يصل إليها[6].

كانت التبعية للحفصيين تبعية استغلال ومصالح تبدأ بتعين أفراد الأسرة على العرش والدعوة لها على المنابر، فإذا استحكم له الملك قام بثورة على الحفصيين فيقومون بعزله وينصبون

---

[1]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 56، 57.

[2]- سعدي عثمان، المرجع السابق، ص: 350. ينظر: لعرج عبد العزيز، مدينة المنصورة المرينية بتلمسان (دراسة في الفكر العمراني الإسلامي تطبيقاته العلمية عمرانا وعمارة وفنا)، الجزائر: شركة ابن باديس للنشر والتوزيع، ط02، 2014م، ص ص: 35- 42.

Voir :M. L'abbé, complément de l'histoire des ben- zeiyan, Alger: enag editions, e: 2011, P: 18.

[3]- اختلفت سياسته عن الذين سبقوه، لأنه سلك سياسة تميزت بالحزم الشديد، فجهز الجيوش ضد القبائل المعارضة للدولة وتخلص من سلاطين بني مرين، فقد فقد اغتنم الضعف الذي عرفته الدولة المرينية فتدخل في شؤونها الداخلية، وأرسل الجيوش وأغدق الأموال واستولى على فاس. ينظر: حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ص: 62.

[4]- قربان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 60، 61.

[5]- كان من سياسة أبي فارس عبد العزيز بعد مبايعته أن زاد من تكليف إخوته ببعض المناصب، فجعل أخاه إسماعيل رديفًا له في الملك وبعث بأحدهم أميرا على سوسة، وبآخر على المهدية وأحل الآخرين محل الشورى والمفاوضة؛ ويعتبر من ألمع سلاطين بني حفص في العهد الثاني لهذه الدولة أي منذ أن تم توحيدها على يد والده أبي العباس. ينظر: العروسي المطوي محمد، السلطنة الحفصية (تاريخها السياسي ودورها في الغرب الإسلامي)، بيروت: درا الغرب الإسلامي، ط 1406هـ- 1986م، ص: 551.

[6]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 61، 62.

آخر إلى أن جاء عهد السلطان **أبي ثابت مُحَمَّد المتوكل**[1]؛ الذي كادت تمر سنتين على حكمه حتى قرر رفض الدعوة الحفصية[2].

بوفاة السلطان **المتوكل** تنتهي مرحلة التبعية للحفصيين وتظهر مرحلة الضعف بظهور الغزو الاسباني على السواحل **المغرب الإسلامي** كله؛ والتزمت بذلك كل دولة من الدول الثلاث بالحفاظ على حدودها وانتهى عصر التبعية للمرينيين والحفصيين ليأتي دور التدخل الأجنبي ثم العثماني[3].

إن الدور الأخير من تاريخ الدولة الزيانية يتمثل في كثرة التدخلات الاسبانية في شؤونها الداخلية، كما يتمثل في بروز قوة العثمانيون[4] كطرف رابع في الصراع، وكان الإسبان بعد أن قضوا على الحكم الإسلامي **بالأندلس** سنة 1492م قد وجهوا نشاطهم لغزو **بلدان المغرب**؛ وقد واتتهم الفرص بسبب ضعف دول **المغرب** وتطاحنها فيما بينها[5].

تبدأ هذه المرحلة من سنة 890 هـ- 1485م؛ أي زمن اعتلاء الحكم من طرف السلطان **تاشفين بن أبي ثابت** إلى سنة خلع السلطان **مولاي الحسن** من طرف العثمانيين سنة 962هـ- 1554م[6].

تدخل العثمانيون للدفاع عن المسلمين والجهاد ضد الإسبان وقتل **عروج**[7] في أحواز **تلمسان** دفاعا عنها، وقد استعاد العثمانيون **تلمسان** سنة 923 هـ- 1517م غير أن بعض سلاطين بني زيان لم يرضهم ذلك فاستنجدوا بالاسبان وحدث صراع بين الطرفين[8].

---

[1]- يعرف بمحمد الخامس، حكم الفترة ما بين (866هـ- 1462م/ 890هـ- 1485م)؛ وهو السلطان الذي أبطل محاولات الحفصيين لبسط نفوذهم على البلاد، ولقد استمرت عهدة ملكه مدة طويلة بالمقارنة بمن سبقه من أسلافه، مما مكنه من القيام بإصلاحات كبيرة في أمور الدولة عادت على الرعية بالرخاء. ينظر: العربي حرز الله مُحَمَّد، تلمسان مهد حضارة وواحة ثقافة، د.م: دار السبيل للنشر والتوزيع، ط 01،2011م، ص ص: 188، 189.

[2]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 61، 62.

[3]- المرجع نفسه، ،ص ص:61،62.

[4]- دخل الأتراك العثمانيون آسيا الصغرى في الثلث الأول من القرن الثالث عشر الميلادي كقبيلة من القبائل التركيبة التي كانت على فترات متباعدة حينا ومتقاربة حينا آخر، تنزح من مناطق الاستبس في آسيا متجهة غربا نحو الأناضول. ينظر: إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط01، 1416هـ- 1996م، ص: 09.

[5]- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ص: 87.

[6]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص: 64. ينظر: بوعياد محمود آغا، جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن 9 هـ- 15م، الجزائر: منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 01، 1982م، ص: 17.

[7]- في أوائل القرن السادس عشر كان رياس البحر التركي عروج بن يعقوب قد وضع نفسه في خدمة الأتراك العثمانيين؛ فقد كانوا إخوة أربعة من أهل جزيرة متلين (Metelin) التي تسمى اليوم لسبوس (Lesbos) وهم: عروج وخير الدين وإلياس وإسحاق. ينظر: مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارته (من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي) مج 02، بيروت: درا العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط01، 1412هـ- 1992م، ص: 160.

[8]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص: 64. ينظر: فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط 01، 1434 1434 هـ- 2013م، ص: 62.

وفي الأخير كانت الغلبة للطرف العثماني وتمكنوا من استيلائهم على **تلمسان** وأصبحت الدولة الزيانية تابعة لهم، وبعد أن أرى العثمانيون ان لا حاجة لهم بالسلطان الزياني الذي فقد معظم صلاحياته وأصبح وجوده كعدمه، قرروا خلعه وانتهت بذلك الدولة الزيانية[1].

يستنتج مما سبق ذكره أن الأدوار والمراحل التي مرت بها الدولة الزيانية كانت بداياتها الأولى قوية على يد السلطان **يغمراسن بن زيان**، بعد ذلك بدأت الدولة تعرف نوعا من التدهور والتراجع بسبب الصراعات الداخلية والخارجية، إلى أن انتهى بها المطاف إلى دور الضعف والتبعية للعثمانيين.

[1]- قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص: 64.

الفصل الأول:

الأحكام القضائية على عهد الدولة الزيانية

1- شروط إختيار القاضي

2- المناصب الإدارية التابعة للقضاء

2-1- ولاية المظالم.

2-2- ولاية الحسبة.

2-3- ولاية الشرطة.

3- الحدود وتنفيذ الأحكام

1- شروط اختيار القاضي:

تعتبر خطة القضاء من المناصب الهامة والحساسة في الدولة، لذلك خضع هذا المنصب لعدة إجراءات وشروط معروفة في كتب الفقه.

أورد لنا **الماوردي** في كتابه: "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" أن أصول الأحكام في الشرع أربعة هي:

1- أن يكون عالما بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الأحكام.

2- أن يكون علمه بسنة **رسول الله** ﷺ.

3- أن يكون علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا واختلفوا فيه ليتبع الإجماع ويجتهد برأيه في الاختلاف.

4- علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها في الأصول المنطوق بها والمجمع عليها، حتى يجد طريقا إلى العلم بأحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل، فإذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربع في احكام الشريعة صار من اهل الاجتهاد في الدين وجاز له أن يفتي[1] ويقضي[2].

وهذه الشروط السالفة الذكر، اتبعها سلاطين الدولة الزيانية في اختيار قضاتهم من بين الفقهاء البارزين في العلوم الشرعية، فكانت الأحكام القضائية على عهد الدولة الزيانية ترتكز أساسا على المذهب المالكي[3] شأنهم في ذلك شأن بلدان **المغرب**[4].

---

[1] – اشتهر بالفتيا من الصحابة: عمر بن الخطاب، السيدة عائشة وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت، وعبد الله بن العباس ﷺ أجمعين. ينظر: الشامي فاطمة قدور، تطور تاريخ العرب السياسي والحضاري (من العصر الجاهلي إلى العصر الأموي)، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1997م، هـ 02، ص 168.

[2] – الماوردي أبي الحسن علي بن مُحَمَّد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: احمد مبارك البغدادي، الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، ط 01، 1409هـ - 1989م، ص: 90.

[3] – تنسب المالكية إلى مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة مولده ووفاته في المدينة (93- 179هـ/ 712- 795م)، كان صلبا في دينه بعيدا عن الأمراء والملوك، صنف الموطأ وله رسالة في الوعظ وكتاب في النجوم. ينظر: الزركلي خير الدين، المرجع السابق، ص: 257. الدقر عبد الغني، الإمام مالك بن أنس (إمام دار الهجرة 93- 179هـ)، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع، ط 03، 1419هـ- 1998م، ص ص: 21- 30. المامي مُحَمَّد المختار مُحَمَّد، المذهب المالكي (مدارسه ومؤلفاته- خصائصه وسماته)، الإمارات العربية المتحدة: مركز يزيد للتراث والتاريخ للنشر والتوزيع، ط01، 1422هـ- 2002م، ص: 27.

[4] – عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان (633- 962هـ/ 1236- 1554م)، د.م: دار الأوطان للنشر والتوزيع، ط01، 2011م، ص ص: 368، 369.

يمكن إجمال شروط القاضي المتفق عليها فيما يأتي:

الإسلام: فلا يصح أن يتولى القضاء كافر، ولا يصح أن يتوافر في القاضي شروط الشهادة والإسلام شرط في جواز الشهادة، ولا خلاف في أنه لا يجوز لغير المسلم تولي القضاء على المسلمين، وأجاز الإمام **أبو حنيفة**[1] أن يتولى غير المسلم القضاء بين أهل دينه[2].

ولما كان القضاء من باب الولاية[3]، ولا ولاية لغير العاقل وغير البالغ وغير الحر؛ وعلى ذلك لا تصح للقضاء ولاية المجنون والسفيه والصبي[4].

الذكورة: ينبغي أن يكون القاضي رجلا واشترط بذلك الجمهور وخالفهم الإمام **أبو حنيفة**، فقد أجاز تولية المرأة القضاء في الأموال خاصة قياسا على شهادتها فيها[5].

كما أوصى السلطان **أبو حمو موسى الثاني** ولي عهده في كتابه: "واسطة السلوك في سياسة الملوك" قائلا له: «...وأما قضاتك فاعلم يا بني أنه إذا أردت اختبار قاضيك فتفرس فيه تفرساً سياسياً واحكم على اختباره حكماً رئاسيا، وأنظر إلى أحواله، فإن كان يميل إلى خطة القضاء، ويعتني بها غاية الاعتناء، فتعلم أنه رقيق الدين...»[6].

من خلال هذه النصائح التي أوردها **أبو حمو الثاني** يمكن استنتاج العديد من الشروط الواجب توفرها في القاضي، والتي تعتبر بمثابة دستور رسم معالمه لولي عهده؛ حتى يفلح في اختيار قضاته ويسير على النهج الصحيح.

الفطنة والفراسة: فلا يجوز توليه غير الفطن الذي ينخدع بالكلام المنسق ولا يتنبه بما يوجب الإقرار أو الإنكار، كما يجب أن يتمتع القاضي بالفراسة والتلميح فيفهم ما يبغى الخصم[7].

---

[1] – نشأ بالكوفة وعاش أكثر حياته فيها، وانصرف أبو حنيفة إلى العلم أكثر وقته ولم يجد ما يملأ نزعة الجدل التي مر بها صغيرا، إلا علم الكلام الذي كان يجادل فيه المعتزلة. ينظر: أبو زهرة مُحَمَّد، المرجع السابق، ص ص: 330، 331.

[2] – الشربيني محمود، القضاء في الإسلام، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر والتوزيع، ط 02، 1999م، ص ص 18، 19.

[3] – الولاية نوعان: عامة وهي السلطة الملزمة في شأن من شؤون الجماعة كولاية سن القوانين والفصل في الخصومات، أما الولاية الخاصة فهي السلطة التي يملك صاحبها التصرف في شأن من الشؤون الخاصة بغيره كالوصاية على الصغار؛ ولقد ساوت الشريعة الإسلامية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالولاية الخاصة. ينظر: العبودي عباس، تاريخ القانون، الأردن: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 1998م، هـ 47، ص: 278.

[4] – المرجع نفسه، ص 277.

[5] – الشربيني محمود، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

[6] – أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، ط 01، 1432هـ–2011م، ص: 181.

[7] – الشربيني محمود، المرجع السابق، ص: 30.

أن يكون كامل الخلقة سليم جارحة الكلام: واما كلام الخلقة فأن يكون متكلما سميعا بصيرا، لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكمة ولا يفهم جميع الناس إشارته والأصم لا يسمع قول الخصمين والأعمى لا يعرف المدعي من المدعي عليه، وقد قال يعض أصحاب **الشافعي** يجوز أن يكون القاضي أعمى لأن **شعيبا** كان أعمى[1].

امتاز القضاة في عهد الدولة الزيانية بسعة الاطلاع ودقة الملاحظة وطول النفس في المناظرة والصبر، وقد ساعدهم على ذلك عدة أمور تتجلى في الاهتمام البالغ الذي كان يوليه السلاطين للقضاة حرصا منهم على نشر العدل بين أفراد الرعية، الأمر الذي دفعهم إلى مد يد العون لهم واستشارتهم، وفي بعض الأحيان اسندوا إليهم أعمال أخرى، – بالإضافة إلى القضاء– نظرا للثقة بهم والاعتماد عليهم[2].

يجب على القاضي أن يسّوي بين الخصمين في دخولهما وجلوسهما والنظر إليهما والكلام معهما، وغير ذلك من شأنهما؛ ومن العدل أيضا أن يعطي كل واحد من الأخصام نوبته من الكلام، ثم لا يقبل من الشهود إلا عدلا رضى فيما سبق إليه، لا تهمة فيه على المشهود عليه. [3]

لا يولي القضاء من يطلبه:

لا ينبغي أن يسند منصب القضاء لرجل طلبه، لأن القضاء تبعة ثقيلة وأمانة عظيمة لا يطلبها إلا مستحق بشأنها[4].

إن العدل أساس من الأسس التي يقوم عليها القضاء، ومن أجل أن يحكم القاضي بين الناس يحتاج إلى ادلة وحجج يستند إليها في حكمه، لذلك حرص علماؤنا من السلف

---

[1] – الشريبني محمود، المرجع السابق، ص ص 31، 32.

[2] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن (دراسة تاريخية وحضارية)، الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، 2011م، ص ص 203، 204.

[3] – المغيلي محمّد بن عبد الكريم التلمساني، تاج الدين (فيما يجب على الملوك والسلاطين)، تح: محمّد خير رمضان يوسف، بيروت: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط 01، 1415 هـ– 1994م، ص ص 41، 42. ينظر: فخري خليل النجار، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ– 2011م، ص ص: 132، 133.

[4] – الجزائري أبو بكر جابر، منهاج المسلم (عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات)، المدينة المنورة: دار السلام للنشر والتوزيع، ط 1384هـ– 1964م، ص: 426.

على تحري الحقيقة والصواب في الأحكام[1]، لذلك عدة خطة القضاء من الرتب الحساسة لأنها عماد الحكم[2].

بما أنه فرضت على من يتولى منصب القضاء العديد من الشروط وجدت له حقوق.

فحقوق القاضي تنحصر في أمرين: الأول مادي والثاني معنوي؛ فالمادي هو بذل المال الذي يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس.

والمعنوي: هو إعطاء القاضي منزلة رفيعة بين سلطات الدولة بحيث لا يطمع به أو يؤثر على قراره من باقي السلطات، ومن حقه أن تكون أحكامه نافذة، لذلك وجب على الحاكم أن ينفذ أحكام القاضي ويحترمها[3].

في الأخير يستنتج مما سبق ذكره أن سلاطين بني زيان أعاروا اهتمام كبيرا للقضاء والقضاة، ويتضح ذلك من خلال المؤسسات القضائية التي أقاموها، كما وضعوا للقاضي راتب خاص به حتى يسترزق منه ولا يطمع في حقوق الناس.

2- المناصب الإدارية التابعة للقضاء:

وجدت العديد من المناصب الإدارية التابعة والمكملة لخطة القضاء كولاية المظالم وولايتي الحسبة والشرطة، لذلك لابد من الإشارة إلى ماهية كل ولاية وأهم الفروق الواضحة بينهما.

2-1:ولاية المظالم:

ديوان المظالم[4] بمثابة المحكمة الاستئنافية العليا التي يلجأ إليها المتخاصمون لاعتقادهم أن القاضي لم يحكم بينهم بالعدل[5]، وتسمى ولاية الردة أيضا لأنها متوليها يحكم فيما رده القضاة عنهم[6].

---

[1] – أبو يعقوبي أبي العباس، "تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة"، ع: 01، مجلة عصور الجديدة، سيدي بلعباس: دار الرشاد للنشر والتوزيع، ط 2008م، ص: 185.

[2] – بوكريديمي نعيمة، الرحلة العلمية لعلماء تلمسان إلى فاس خلال القرن (8 هـ/ 14م)، الجزائر: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، د .ط، د.ت، ص: 58.

[3] – عباس نصر الله، "ديوان المظالم في الإسلام مقاربة تاريخية مقارنة"، ع: 06، مجلة صوت الجامعة، بيروت: مركز البحوث للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1435هـ- 2014م، ص: 13.

[4] – ترجع عادة رد المظالم إلى أصل عربي قبل الإسلام إذ تعاون القرشيون قبل البعثة على رد حقوق المظلومين من خلال ما أسموه بحلف الفضول. ينظر: قرقوبي جنان، في الحضارة الإسلامية حول تدوين القرآن الكريم والسنة الشريفة ونظام الحكم، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 01، 1427هـ- 2006م، ص: 137.

[5] – نزيه شحادة، صفحات من الحضارة الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1427هـ- 2006م، ص: 65.

[6] – خطيف صابرة، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ- 2011م، ص: 211.

وكانت محكمة المظالم تنعقد في المسجد ويحضرها إلى جانب رئيس المظالم الحماة والأعوان لردع من يحاول اللجوء إلى العنف أو الفرار من القضاء، والفقهاء كانوا مرجعا لرئيس المظالم مما أشكل عليه من الأمور الشرعية[1]، لأن اختصاصات صاحب المظالم تفوق اختصاصات القضاء في أمور كثيرة[2].

وكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر وعظيم الهيبة، ظاهر العفة وقليل الطمع[3]، ويحق له أن يستدعي الشهود قبل أن يدلي المدعي ببينته[4]، وأن يسألهم عما لديهم من معلومات عن تنازع الخصوم[5].

كان السلطان الزياني يترأس هذا المجلس بنفسه وينعقد عادة يوم الجمعة بعد صلاة الظهر، وهذا المجلس مخصوص بالرعية وبالجمهور، ففيه يتفقد السلطان الضعفاء والمساكين، فكان السلطان يأمر بفتح أبواب القصر ويؤذن للناس في الدخول فينصف المظلوم من الظالم[6].

وقد أشار عبد **العزيز فيلالي** إلى من تولى مجلس المظالم في العهد الزياني وهو الفقيه العالم **أبو العباس أحمد** المعروف بابن الفحام التلمساني الذي جمع بين خطتي المظالم والشرطة بمدينة **تلمسان**[7].

وتعتبر هذه الخطة من أجل الخطط القضائية وأرفعها شأنا، والمظالم هي لمنع الظلم عن الرعية، وقال **علي** ﷺ، "إمام عادل خير من مطر وابل، وأسد خطوم خير من سلطان

---

[1] – لقبال موسى، المغرب الإسلامي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط02، 1981م، ص: 113.

[2] – صبحي الصالح، النظم الإسلامية (نشأتها وتطورها)، بيروت: دار العلم للملايين للنشر والتوزيع، ط05، 1980م، ص: 324.

[3] – حسين الحاج حسن، حضارة العرب في صدر الإسلام، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 02، 1426هـ-2006م، ص: 187.

[4] – البينة في الشرع: اسم لما بين الحق ويظهره، بمعنى أن المدعي ملزم بإظهار ما يبين صحة دعواه، فإذا أظهر صدقه بإحدى الطرق حكم له. ينظر: التليسي بشير رمضان وآخرون، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، بيروت: دار المدار الإسلامي للنشر والتوزيع، ط02، 2004م، هـ 01، ص: 122.

[5] – حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص: 190، ينظر: فاضلي إدريس، المدخل إلى تاريخ النظم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 2006م، ص: 262.

[6] – عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، ص: 371.

[7] – فيلالي عيد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، ج 01، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ط 2002م، ص: 232.

ظلوم، وسلطان ظلوم خير من فتنة تدوم"؛ لذلك جاءت ولاية المظالم للنظر فيما عجز عنه القضاة وهي مكملة لخطة القضاء.

2-2: ولاية الحسبة:

الحسبة[1] في اللغة مأخوذة من الاحتساب بمعنى حسن التدبير والنظر فيه، وهي وظيفة جليلة[2]، كما تأتي بعدة معان منها العد والحساب، وقد تأتي بمعنى التجسس[3].

أما **الماوردي** فيعرفها على أنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذ أظهر فعله[4]، قال الله تعالى: "**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ**"[5].

أما **عبد الرحمان بن خلدون**[6] في مقدمته فيشير على أنها وظيفة دينية يبحث صاحبها عن المنكرات ويعزر ويؤدب على قدرها[7].

نظام الحسبة في مدينة **تلمسان** كان قائما على العهد الزياني مثل غيرها من **المدن المغربية**، تؤكد ذلك بعض الإشارات التي وردت في الوصية التي تركها السلطان **أبو حمو موسى الزياني الثاني** لابنه **أبي تاشفين الثاني**، والمدونة في كتابه: "واسطة السلوك"، بحيث

---

[1] – عرف نظام الحسبة عند اليونانيين ويعني صاحب السوق، ولقد أبقى الإسلام على هذه الوظيفة وأدخل عليها العرب الكثير من التعاليم الإسلامية، وظهرت التسمية أيضا في العصر العباسي. ينظر: الشامي فاطمة قدور، المرجع السابق، ص: 168.

[2] – نزيه شحادة، المرجع السابق، ص: 100.

[3] – المعموري محمد عبد الله، تاريخ المغرب والأندلس، العراق: دار صادق الثقافية للنشر والتوزيع، ط01، 1433هـ- 2012م، ص: 167.

[4] – الماوردي أبي الحسن علي بن محمد، المصدر السابق، ص: 315. ينظر: الخالدي محمود، "ديوان المظالم في دولة الخلافة الراشدة"، ع: 23، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1428هـ- 2007م، ص ص: 13- 15.

[5] – سورة آل عمران، الآية: 104.

[6] – يعتبر العلامة عبد الرحمان بن خلدون (732- 808هـ/ 1332- 1406م) من بين القواسم التاريخية المشتركة بين بلاد الزواوة وتلمسان، إذ عاش شطرا من حياته في المدينتين وقد ارتبط دخوله إلى مدينة بجاية بخدمة الدولة المرينية، التي لم تخف طموحها لتوحيد المغرب الإسلامي تحت سيادتها، وتحقق لها ذلك في عهد السلطان أبي الحسن المريني الذي أخضع لسلطته بجاية وتونس سنة 748هـ- 1347م. ينظر: أرزقي محمد فراد، "العلاقات التاريخية بين الزواوة وتلمسان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، بجاية: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م، ص ص :28، 29.

[7] – ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، مرا: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1421- 2001م، ص ص :280، 281.

أكد عليه بأن يعتني بهذه الخطة وبأصحابها[1]. ما يوحي أن اختيار صاحب الحسبة يتم من قبل السلطان ذاته باعتباره من كبار موظفي الدولة[2].

وحقيقة الأمر أن الدارس لموضوع الحسبة في العهد الزياني تواجه صعوبات كثيرة، بالرغم من اهتمام سلاطين بني زيان بهذه الولاية، إلا أنه لا يوجد ذكر لمن تولى هذه المنصب.

يجب على صاحب هذه الولاية أن يكون من أكمل الناس دينا ومروءة وعلما ودراية[3] ومن وجهاء المسلمين[4]، ويتصف بصفات الرفق ولين القول، كما يجب أن يكون يكون مسلما ذكرا عاقلا مواظبا على سنن **الرسول** ﷺ، يتعفف عن أموال الناس ويرفض قبول الهدايا والرشاوي[5].

وما يؤكد على وجود هذه الخطة اهتمام سلاطين بني زيان وحرصهم على وضع مكاييل وموازين نموذجية بأسواق المدينة، حتى يلتزم بها التجار في معاملتهم مع الناس[6].

ومما هو جدير بالملاحظة أن بعض العادات السيئة كان يستعملها جزارو مدينة **تلمسان**، وغيرها من مدن الدولة الزيانية. هو خلط اللحم بالبطن والمصران وقد منع **مُحَمَّد بن قاسم بن سعيدالعقباني**[7] هذه العادة[8].

كانت للمحتسب خطة يجب أن يتبعها في القيام بأعماله، فمن ذلك أن يتخذ له دكة في السوق، يراقب منها أهل ذلك السوق[9]. ومن آثار الحسبة على عهد الدولة

---

[1] – فيلالي عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص : 228،229.

[2] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 218.

[3] – العقباني أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التلمساني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح: علي الشنوفي، د. م: د. ن، د.ط، د.ت، ص: 177.

[4] – جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي،مج:01، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة،د.ط،د.ت،ص:242.

[5] – حلاق حسان، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1409هـ- 1989م، ص: 66. ينظر: فركوس صالح المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962م)، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 1423هـ- 2002م، ص ص:72 ، 73.

[6] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ع: 12، س: 04، مجلة كان التاريخية، د.م: دار ناشري للنشر والتوزيع، ط 1432هـ- 2011م، ص: 108.

[7] – ولي قضاء الجماعة بتلمسان، أخذ عن جده الإمام قاسم وغيره، واخذ عنه أبو العباس الونشريسي وأحمد بن حاتم وغيرهما، توفي سنة سنة 871هـ في الثالث والعشرين من ذي الحجة، ينظر: ابن مريم أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مرا: مُحَمَّد بن أبي شنب، الجزائر: دار المطبعة الثعالبية للنشر والتوزيع، ط 1336هـ- 1908م، ص 224.

[8] – عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، 2011م، ص :179.

[9] – نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، بيروت:دار المطبعة الكاثوليكية للنشر والتوزيع، ط 1963م، ص: 37.

الزيانية، مقياس الذراع[1] الذي وضعه السلاطين الزيانيين وعلقوه في سوق القيسارية كنموذج، وأجبروا تجار الأقمشة على التقيد به في معاملتهم مع الناس[2].

في الأخير يستنتج بأن المحتسب مراقب مدني، مهامه تتضمن مراقبة تطبيق مبادئ الشرع تطبيقا سليما، كما يدخل ضمن اختصاصاته محاربة البدع والاتجاهات الشاذة في المجتمع؛ وكأنها أحكام ينزه القاضي عنها لعمومها ولكنها خادمة ومكملة لمنصب القضاء.

2-3: ولاية الشرطة:

كلمة شرطة مشتقة من الشرط وهي العلامة لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات يعرفون بها، وتطلق على الذين يحفظون الأمن ويسهرون على النظام[3]،ويعد الأمن مطلبا أساسيا في تحقيق توازن واستقرار الفرد والمجتمع[4].

ورث بنوزيان ولاية الشرطة عن الموحدين واتخذوها وسيلة لحفظ الأمن والنظام والآداب العامة، ومكافحة الجريمة وإقامة الحدود وأعطوها عناية إلى جانبي الحسبة والمظالم؛ ولتداخل مهام الشرطة مع مهام المظالم قلد بنو زيان هاتين الوظيفتين لشخص واحد[5].

ومن المهام المسندة لصاحب الشرطة النظر في التهم على الجرائم ومباشرة تنفيذ الحكم على أهلها[6]. وتعتبر خطة صاحب الشرطة خطة كبيرة لدى الملوك فعلى الملك أن يختار لها رجلا صاحب دين وهمة وفراسة ليطلعه على كل ما يحدث في حاضرة ملكه[7].

---

[1] – الذراع: هو المعيار الذي أمر الملك أبو تاشفين الأول بوضعه في سوق القياسرية بتلمسان سنة 728هـ. ينظر:عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، هـ02، ص: 180. ينظر: ملحق رقم:09.

[2] – المرجع نفسه، ص: 180. ينظر: وليد عبد الله عبد العزيز، "الحسبة على المدن والعمران"، ع: 16، حوليات كلية الآداب، الكويت: د.ن، ط 1417هـ- 1996م، ص ص: 40، 41. لقبال موسى، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامي (من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي)، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ط 2002م، ص ص: 119، 120.

[3] – ليبدري بلخير، "الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي"، ع: 08، مجلة كان التاريخية، د.م: دار ناشري للنشر والتوزيع، ط 1431هـ- 2008م، ص: 84.

[4] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 220.

[5] – فيلالي عبد العزيز، المرجع السابق، ص: 234.

[6] – الميلي مبارك بن مُحَّد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 03، الجزائر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ط 2010م، ص :1001.

[7] – القاضي وداد، "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، ع: 27، س: 04، مجلة الأصالة، الجزائر: دار البعث للنشر والتوزيع، ط 1395هـ- 1975م، ص: 61.

وكان **أبو حمو موسى الثاني**، قد قلد هذه الخطة **لموسى بن يخلف** الذي كان عينا له وعليه في نفس الوقت، فقد تواطأ مع ولي العهد **أبي تاشفين الثاني** على قتل المؤرخ **يحي بن خلدون**[1]. وكان الولاة يقومون بمساعدة صاحب الشرطة في مهامه بولاتهم[2].

ويبدوا أن بني زيان شيدوا عدة سجون، حسب أنواع السجناء وطبقاتهم، فمنها سجن بالقرب من سوق السراجين، والثاني بالقصبة وسجن بدويرة بقصر المشور[3].

تعتبر خطة الشرطة من أهم الخطط في الدولة الزيانية، لأن صاحبها يقوم بعدة مهام منها الحفاظ على الأمن والاستقرار؛ وينفذ الأحكام الصادرة عن مجلس القضاء، فهو يعتبر من كبار رجال الدولة التابعين للسلطان مباشرة، والملازمين لباب قصره، يساعده في ذلك عدد من الأعوان.

3- الحدود وتنفيذ الأحكام:

شملت اختصاصات القضاة مجالات واسعة من حياة الأفراد والمجتمع على غرار الفصل في الخصومات، ولما كان العدل أساس الملك، كان لابد على قضاة الدولة الزيانية أن يتحلون به في تنفيذ أحكامهم.

فقد أوصى السلطان **أبو حمو موسى الثاني** ولي عهده بالعدل وأكد له على ذلك بقوله: « اعلم يا بني أن العدل سراج الدولة فلا تطفئ سراج العدل بريح الظلم، فإن ريح الظلم إذا عصفت قصفت، وريح العدل إذا هبت ربت، ومن شروط الإمارة العدل في الأحكام، والرفق بالأنام، والتجنب عن الحرام، والصبر في الشدائد، والجري على أحسن العوائد. فإن صلاح الدولة بقواعدها، وفسادها بخرق عوائدها»[4].

---

[1] – أبو زكريا يحي بن خلدون (ت: 781هـ- 1378م) الذي يعد أحد مؤرخي الدولة الزيانية بفضل كتابه بغية الرواد الذي جمع فيه أحداث المغرب الأوسط خلال القرن 8 هـ/ 14م. ينظر: بوشقيق محمد، تطور العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (8- 9هـ/ 14- 15م)، اشرا: عبدلي لخضر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، ط: 1432هـ 2011م، ص :20.

[2] – فيلالي عبد العزيز، المرجع السابق، ص: 234.

[3] – المرجع نفسه، ص: 234.

[4] – أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص: 29.

وكانت مهمة القضاة على العهد الزياني تتمثل في الفصل في الأحكام بعد التثبت الدقيق من القضايا المرفوعة، وعدم قبول من لا عدالة له من الشهود[1]، فمهام القضاة على العهد الزياني كانت لا تختلف كثيرا عن مهام القضاة في بقية الدول الإسلامية[2].

تحوّل إلى المفتي[3] القضايا التي يدور الخلاف بشأنها والتي تعسر الفصل فيها على ضوء القانون[4]، وكان لقضاة الدولة الزيانية مهام أخرى إلى جانب أعمالهم القضائية غالبا من الصلاة والخطابة في المساجد والإشراف على الأماكن الدينية وعلى أموال الغائبين والمفقودين، وولاية الحج وأخذ البيعة للخليفة ومصاحبة الجيش في الحروب، وكان القضاة يستمدون أحكامهم من الشرع في معالجة القضايا المطروحة عليهم[5].

ويمكن إجمال مهام واختصاصات القاضي فيما يلي:

– إقامة الحدود على مستحقيها وتنقسم الحدود إلى قسمين: ما تعلق منها بالله كترك الصلاة والزكاة وشرب الخمر، وما تعلق بالحدود المرتبطة بالتجاوز في حقوق الأفراد والمجتمع[6].

– استيفاء الحقوق لمستحقيها من ذلك المواريث والوصايا.

– النظر في الأوقاف بالحفاظ عليها ورعايتها في الوجه الذي خصت به، من ذلك أوقاف المساجد والمدارس والزوايا[7].

ومن الأسباب التي تكشف عن العلاقة ما بين القاضي والمسجد[8]، كون هذا الموضع مركزا رئيسيا في مزاولة القاضي لوظيفته، ذلك أنه كان على القاضي إذا تولى القضاء

---

[1] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ص: 106.

[2] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 206.

[3] – المفتي هو مصدر السلطة التشريعية لأنهم يبينون ما أشكل عليهم من الأحكام. ينظر: مزهود الصادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، د.م: دار مداد يونيفار سيتي براس، ط 02، 2013م، ص: 142.

[4] – ر.ب سرجنت، المدينة الإسلامية، تر: أحمد محمّد تعلب، اليونسكو: دار الفجر، ط 1983م، ص: 47.

[5] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 206.

[6] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 204.

[7] – المرجع نفسه، ص: 204.

[8] –كثر الاهتمام بالعلوم الدينية وخصوصا الفقه لحاجة الناس إلى معرفة مختلف المسائل الدينية من عبادات ومعاملات، ولحاجة الحكام إلى إصدار الأحكام الشرعية لمختلف القضايا، وأصبحت مدينة تلمسان تستقطب العلماء ورجال الثقافة من كل حدب وصوب، وأضحى مسجدها الجديد مؤسسة ثقافية، وأدى توافد الكثير من رجال العلم إليها إلى تكوين أجيال جديدة من العلماء. ينظر: شقرون الجيلالي، "تلمسان مركز إشعاع حضاري في المغرب الوسط"، مجلة الفقه والقانون، الجزائر: د.ن، د. ط، د.ت، ص: 01.

ببيتـه أن يكـون مسـكنه وسـط البلـد، ورغـم ذلـك ظـل المسـجد المكـان المفضـل لـذلك، لأنّـه ميسر على جميع الناس وصوله والدخول إليه من ضعيف أو امرأة[1].

في الأخـير يمكـن الإشـارة إلى أن القاضـي لم يقـم بهـذه المهـام لوحـده، بـل سـاعده في ذلـك العديـد مـن المـوظفين مـن بيـنهم الكتـاب والعـدول والمفتـين وغـيرهم، وذلـك لتكتمـل الإجراءات القضائية على أحسن وجه.

[1] -خطيف صابرة، المرجع السابق، ص:205.

الفصل الثاني:

تنظيمات خطة القضاء على عهد الدولة الزيانية

1- أصناف القضاة على عهد الدولة الزيانية

1-1- قاضي الجماعة

1-2- قاضي الحضرة

1-3- قاضي العمالات

1-4- قاضي الأنكحة.

1-5- قاضي الأهلة

2- نماذج لأهم القضاة والقضايا المعالجة على عهد الدولة الزيانية

2-1- القاضي ابن هدية القرشي

2-2-القاضي محمد ابن أحمد ابن قاسم العقباني

2-3- القاضي أبو عثمان سعيد ابن محمد العقباني

3- مساعدو القاضي

تميز القضاء **بالمغرب الأوسط** على العهد الزياني بتوزيع الاختصاصات كغيره من بلدان **المغرب الإسلامي**، فنجد قاضي الجماعة وقاضي الحضرة، كما نجد قاضي العمالات وقاضي الأنكحة وحتى قاضي الأهلة، فكان لكل منهم اختصاصه بحسب المهمة التي تسند إليه.

1- أصناف القضاة على عهد الدولة الزيانية:

1-1: قاضي الجماعة:

يقابل قاضي القضاة **بالمشرق**[1]، وكان قاضي الجماعة على عهد الدولة الزيانية يعين من قبل السلطان، بعدما يبحث عن القاضي الكفء والقدير والمؤهل علميا[2].

يعتبر أعلى منصب قضائي، لذلك كانت الأحكام التي تصدر عنه تكتسي أهمية بالغة، لأنها تعتبر شبه ملزمة لجميع القضاة في المدن والقرى[3]، وكانت وظيفة قاضي الجماعة تنحصر في النظر في الدعاوي والخصومات والفصل في المنازعات[4]، في جميع القضايا الشرعية في مركز الدولة وحضارتها[5].

أشهر من تولى منصب قاضي الجماعة في العهد الزياني نذكر: **أبو سعيد بن مُحَمَّد العقباني**[6]، الذي تولى هذا المنصب في جل مدن **المغرب الأوسط** خلال العهد الزياني[7].

---

[1] – ظهر هذا المنصب لأول مرة في عهد الخليفة العباسي "هارون الرشيد" ببغداد سنة 170 هـ أو ما بعدها. ينظر: بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 207.

[2] – المرجع نفسه، ص: 207.

[3] – بكوش فافة، أبو عبد الله المقري ورحلته العلمية بين تلمسان وحواضر المغرب الإسلامي، اشرا: جيلالي بلوفة عبد القادر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ السياسي والثقافي لدول المغرب الإسلامي، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، ط 1433 هـ-2012م، ص: 135.

[4] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ص: 108.

[5] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 207.

[6] – سعيد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد العقباني التلمساني إمامها وعلامتها، أخذ الأصول عن الآبلي وغيره وصدارته في العلوم مشهورة، ولي قضاء الجماعة ببجاية في زمن أبي عنان، وولي أيضا قضاء تلمسان وألف شرح الحوفي وقصيدة ابن الياسمين في الجبر والمقابلة والعقيدة البرهانية وتفسير سورة الفتح. ينظر: الحفناوي أبي القاسم مُحَمَّد، تعريف الخلق برجال السلف، الجزائر: د.ن، ط 1324 هـ- 1906م، ص ص: 153، 154. إقروفة زبيدة، "التواصل الفكري بين حاضرتي بجاية وتلمسان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ص: 54. بوباية عبد القادر، "الروابط العلمية بين بجاية وتلمسان من خلال كتاب البستان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،ص ص: 101- 103.

[7] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ص: 108.

تولى منصب قاضي الجماعة في عهد **يغمراسن بن زيان أبو محمَّد الحباك** الذي كان فقيها[1] وخطيبا[2]، **وأبو الفضل قاسم العقباني**[3] الذي يعتبر من أكبر علماء عصره و**اليزناسي**[4] الذي كان قاضيا في مدينة الجزائر ثم نقل إلى **تلمسان؛** وهما من المجتهدين نسب إليهما **المازوني**[5] و**الونشريسي**[6] مجموعة من النوازل تمس الأحكام الشرعية[7].

1-2: قاضي الحضرة:

يعتبر قاضي الحضرة عدلا للأشخاص المنتمين لقصر السلطان[8]، فهو يشغل منصب الموثق الملكي ويتم تعينه من قبل السلطان نفسه بمشورة قاضي الجماعة[9].

---

[1] – كان لعلماء وفقهاء تلمسان وضواحيها الحظ الكبير في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وحتى السياسية، التي كانت تتخبط فيها مجتمعات المغرب الإسلامي في أواخر العصر الوسيط. ينظر: غرداوي نور الدين، "دور تلمسان في الإشعاع الفكري لبلاد المغرب الإسلامي في العهد الزياني (من خلال مخطوط الدرر المكنونة في نوازل مازونة)"، ج 02، مجلة تلمسان الإسلامية، تلمسان: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م، ص: 89.

[2] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 207.

[3] – لم تذكر المصادر متى ولد، حفظ القرآن الكريم وأتقنه على والده ودرس عليه علوما أخرى كذلك؛ تولى منصب قاضي الجماعة بتلمسان، وفي عام 830هـ– 1427م سافر إلى المشرق الإسلامي لأداء فريضة الحج وحضر دروسا من إملاء ابن حجر العسقلاني واستجازه، ووضع تعاليمه على كتاب ابن الحاجب الفرعي وأرجوزة في أذكار الصوفية وتراتيلهم، توفي عام 854 هـ– 1450م. ينظر: بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طخ: 2009م، ص ص: 136، 137.

[4] – تولى القضاء في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني بمدينة الجزائر ثم نقل إلى تلمسان، وأورد له المازوني في كتابه: "الدرر المكنونة في في نوازل مازونة" مجموعة من النوازل. ينظر: حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاجتماعية)، ج03، الجزائر: منشورات الحضارة، ط 2009م، هـ 04، ص: 98.

[5] – هو يحي بن موسى أبي عمران بن عيسى بن يحي أبو زكريا المغيلي المازوني، فقيه مالكي من أهل مازونة من أعمال وهران، ولي قضاءها وتوفي بتلمسان سنة 883هـ– 1478م، له كتاب "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" مجلدان ضخمان. ينظر: حميش عبد الحق وآخرون، موسوعة تراجم علماء الجزائر (علماء تلمسان وتوات)، الجزائر: دار زمورة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م،ص: 219. المازوني أبي بكر زكريا يحي بن موسى، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، دار: وتح: قندوز ماحي، ج01، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط01، 1433هـ– 2012م، ص ص: 89، 90.

[6] – ولد أحمد بن يحي بن محمَّد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي بجبال ونشريس حوالي عام 834هـ، ونشأ بمدينة تلمسان حيث درس درس على جماعة من الأعلام منهم: أسرة العقبانيون العلماء، ألف أحمد الونشريسي غير المعيار كتبا عديدة يتعلق موضوع معظمها بالفقه المالكي وأصوله وفروعه، توفي بفاس سنة 914هـ. ينظر: الونشريسي أبي العباس احمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إشرا: محمَّد حجي، ج01، بيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط 1401 هـ– 1981م، ص ص: 01- 04.

[7] – حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاجتماعية)، ص: 98.

[8] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 182.

[9] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 207.

يعد قاضي الحضرة نائبا لقاضي الجماعة، ويلقب بقاضي **تلمسان**، وممن تولى هذا المنصب في العهد الزياني نذكر **أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني**، الذي كان عادلا في أحكامه حتى قيل انه لم يجلد أحدا بالسوط أيام قضائه، كما نذكر **أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن اللجام وأبو عبد الله مُحَمَّد المدكالي** وغيرهم من قضاة الحضرة في العهد الزياني[1].

1-3:قاضي العمالات:

ينوب عن قاضي الجماعة بالمدن والعمالات[2] التابعة للدولة الزيانية[3]، وكان قاضي العمالات يعتبر من الموظفين الرئيسين، ولم تكن تتجاوز اختصاصاته حدود عمالته[4].

تولى هذا المنصب **عبد العزيز عمر بن مخلوف**[5]، وقال **الغبريني**[6] فيه: «كان فصيح اللسان والعبارة، حسن الإشارة، له عكوف على التدريس دؤوب عليه، تخرج على يديه مجموعة من الأئمة وانتفعوا به »[7].

أفادت عدة نصوص زيانية على وجود قضاة بالعمالات والمدن والقرى، ورغم الدور الذي قام به الباحثين في رصد عمالات ومدن **تلمسان** يبقى الغموض يكتنف التقسيم

---

[1] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ص: 108.

[2] – يقصد بالعمالة ما يكون من إقليم تحت حكم السلطان ويضاف إليه، وقد ورد هذا المصطلح خلال العصر الزياني. ينظر: خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 202.

[3] – بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 209.

[4] – بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ص: 108.

[5] – يكنى أبا فارس، محدث من فقهاء المالكية من أهل تلمسان، اخذ العلم عن شيوخها وعلماء بجاية، ولي القضاء في عدة عمالات؛ تتلمذ على يديه الفقيه والأديب أبو العباس أحمد الغبريني، توفي سنة 686هـ– 1280م. ينظر: بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص ص: 209، 210.

[6] – أحمد بن احمد بن عبد الله الغبريني البجائي، الإمام العلامة قاضي القضاة ببجاية، توفي سنة أربع وسبعمائة (704 ه). ينظر: ابن فرحون إبراهيم بن نور الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار: وتح: مأمون بن محي الدين الجنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط01، 1417هـ– 1996م، ص: 136. فلاق مُحَمَّد، "المشهد العلمي والثقافي في زواوة وتلمسان في القرنين السابع والثامن للهجرة"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م، ص: 75.

[7] – الغبرينـي أبـو العبـاس أحمـد بـن عبـد الله، عنـوان الدرايـة فـيمن عـرف مـن العلمـاء في المائـة السـابعة ببجايـة، تـح: وتـع: عـادل نـويهض، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط02، 1979م، ص: 63.

الدقيق للجهاز الإداري خلال العصر الزياني، خاصة وأن من السمات الرئيسية التي طبعت الدولة الزيانية عدم الاستقرار في رقعتها الجغرافية بين الاتساع والتقلص والسقوط[1].

1-4: قاضي الأنكحة:

يختص قاضي الأنكحة[2] بعقود النكاح وما يتفرع عنها[3]، وكان يشرف على عقد عقد الخطوبة مع الحرص أن يتم ذلك طبقا للكتاب والسنة[4].

عرفت الدولة الزيانية العديد من القضايا، وكان لكل قضية قاض خاص بها، حتى العادات والتقاليد من زواج وخطوبة كان لها قاض عرف بقاضي الأنكحة، لذلك يمكن أن يقال بأن الدولة الزيانية وضعت تنظيمات قضائية هامة.

1-5: قاضي الأهلة:

ينظر في ظهور الهلال الجديد، وذلك لما يترتب على التماس الهلال ورؤيته من أحكام شرعية كبدء الشهر للاستحقاق والالتزام والنذور والعبادات، فأصبح هذا الواجب من مهام القضاة[5].

وثمة إشارة للمؤرخين على وجود قاضي الأهلة في الدولة الزيانية.

في الأخير يتضح لنا مما سبق أن الجهاز القضائي على عهد الدولة الزيانية لعب دورا كبيرا في الحياة العامة للمجتمع، حيث كان يمثل سلطة في حد ذاتها، ويظهر ذلك من خلال أصناف القضاة، فقد كان لكل مجال قاض خاص به وهذا إن دل على شيء إنما يدل على دقة التنظيمات القضائية واهتمام سلاطين بني زيان بذلك.

2- نماذج لأهم القضاة والقضايا المعالجة على عهد الدولة الزيانية:

برز على عهد الدولة الزيانية العديد من القضاة الذين كان لهم الدور الفعال في تنظيم الأمور القضائية والفصل بين الناس، وبالعودة إلى أمهات مصادر كتب التراجم

---

[1] - خطيف صابرة، المرجع السابق، ص ص: 202، 203.

[2] - يعرف اليوم بالقاضي الشرعي المختص بالأحوال الشخصية في الزواج والطلاق والنفقة وغيرها. ينظر: بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، هـ 02، ص: 211.

[3] - المرجع نفسه، ص: 211.

[4] - بلعربي خالد، "بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني "، ص: 108.

[5] - بلعربي خالد ، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، ص: 211.

الخاصة بالقضاء والقضاة؛ تسمح لنا بالوقوف على أسماء كبيرة تركت بالفعل بصمتها الاجتهادية القضائية وآثارها الفكرية وسنذكر منهم بعض النماذج.

مدارس القضاء والاجتهاد القضائي **بتلمسان** كان لها أثر وإسهامات كبيرة في تنظيم مختلف النشاطات القضائية والاجتماعية في المدينة، وكان لهذه المدارس حضور متميز في **بلاد المغرب الأوسط؛** من خلال تلك الأسماء الشهيرة لبعض قضاة **تلمسان،** الذين قادتهم سمعتهم وشهرتهم إلى ممارسة القضاء في البلدان التي استقروا بها[1]. نذكر منهم:

2-1: القاضي ابن هدية القرشي:

هو الشيخ الفقيه **أبو عبد الله بن منصور بن علي بن هدية القرشي،** وهو كبير عصره وكان مفضلا عند السلطان **أبي تاشفين الأول؛** كلفه إضافة إلى مهنة القضاء بكتابة سره[2].

أشار السلطان **أبو حمو موسى الثاني** إلى كيفية اختيار كاتب السر بقوله: « وأما كاتب سرك فاعلم يا بني انه ينبغي لك أن تتفرس في كاتب سرك المباشر لمهام أمرك إذا كان فيه أربع خصال، فهو كامل على كل حال، وهي: أن يكون صحيح المذهب قائلا بالحق، قليل الإخوة والأصحاب، ومن ذوي البيوت والأحساب...» [3].

انطلاقا مما سبق الإشارة إليه، يتضح أن القاضي **ابن هدية القرشي** قد توفرت فيه الخصال التي ذكرها السلطان **أبو حمو موسى الثاني** في كتابه: "واسطة السلوك في سياسة الملوك"، الأمر الذي ترك السلطان **أبي تاشفين الأول** يقلده ولاية منصبين في آن واحد.

[1] – عيادي سعيد، موقع تلمسان في تاريخ المدارس الفكرية في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1432هـ- 2011م، ص ص: 324، 325.

[2] – توات الطاهر، شخصيات تلمسانية أندلسية ومظاهر من الثقافة الإسلامية، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 2011م، ص: 49.

[3] – أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص: 180.

كان **ابن هدية القرشي** قاض، أديب وخطيب، فقيه مالكي من الكتاب البلغاء[1] من ولد **عقبة بن نافع الفهري**[2]، نزل سلفه **بتلمسان** حيث نشأ وتعلم بها وولي قضاءها فأحسن السيرة[3]، وكتب الرسائل عند الملوك الأوائل من بني **يغمراسن بن زيان**[4].

جعل القاضي **ابن هدية القرشي** في منزلة ومكانة أعلى من وزرائه، حيث كان يستشيره دوما في سياسة تسيير مملكته[5]، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أصالته في فكره كما أشار إلى ذلك **النباهي** الذي قال عنه بأنه: « كان أصيل الرأي...مذّكراً سلطانه بالخير ومعينا عليه...» [6].

كان ذا حظ وافر من التاريخ له من التآليف: "تاريخ **تلمسان**" وشرح[7] رسالة **ابن ابن خميس** نظما ونثرا[8]، وأجمع بعض المؤرخين أن وفاته كانت سنة 736هـ؛ ونظرا للمكانة والمنزلة المرموقة لهذه الشخصية العلمية والأدبية والسياسية فإن سلطان تلمسان وهو يومئذ **أبو تاشفين الأول** قد شهد جنازته[9]؛ وولى ابنه **أبا علي منصورا** مكانه[10].

---

[1] – نويهض عادل، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والتوزيع، ط 02، 1400هـ- 1980م، ص: 336.

[2] – ابن مريم أبي عبد الله محمّد بن احمد التلمساني، المصدر السابق، ص: 225. ينظر: المقري شهاب الدين أحمد بن محمّد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، تح: سعيد أحمد أعراب وآخرون، ج05، د.م: د.ن، ط 1400هـ- 1980م، ص: 48.

[3] – نويهض عادل، المرجع السابق، ص: 336.

[4] – الحفناوي أبي القاسم محمّد، المصدر السابق، ص ص: 549، 550.

[5] – توات الطاهر، المرجع السابق، ص: 49.

[6] – النباهي أبو الحسن بن عبد الله، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط 05، 1403 هـ- 1983م، ص: 134.

[7] – هذا الشرح كان من ابن هدية نفسه كما سلفنا الذكر، ووجهها إلى أبي غالب المغيلي بفاس، وعنونه بـ "العلق النفيس في شرح رسالة ابن خميس"، وهذا من أمر أبي تاشفين الأول إلى ابن هدية بأن يشرح له تلك الرسالة التي كانت معانيها غامضة. ينظر: توات الطاهر، المرجع السابق، ص: 51.

[8] – شاوش محمّد بن رمضان، المرجع السابق، ص: 484.

[9] – توات الطاهر، المرجع السابق، ص ص: 50، 51.

[10] – نويهض عادل، المرجع السابق، ص: 336.

2-2: القاضي مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم العقباني[1]:

ولد **مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني**[2] بمدينة **تلمسان**، حفظ القرآن في في صغره ودرس على جده **الإمام العقباني** وعلى علماء آخرين، العلوم العربية الفقهية واللغوية والأصولية[3]. فهو من أكابر فقهاء المالكية[4]، وتضلع مثل جده ووالد جده في مادة الفقه الإسلامي، وأصبح له باع في الإفتاء والنوازل، تولى منصب القضاء **بتلمسان** واهتم بعلم التصوف مثل جده فدرسه وتصوف مثلهم[5].

عاش **مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم العقباني** عدة أحداث سياسية وذهب إلى تونس سفيرا من قبل السلطان الزياني، واشترك مع بعض أهل **تلمسان** في توقيع الصلح [6]مع سلطان إفريقية الحفصي عندما غزا **تلمسان**[7].

رحل إلى **المشرق** وحج وعاد فولي قضاء الجماعة ببلده، من آثاره: "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" [8].

توفي يوم 23 ذو الحجة عام 871 هـ- 1467م، وقد ذكر بعض المؤرخين بأن **أحمد بن القاسم العقباني** له ولد **اسمه عبد الواحد العقباني**[9] تولى هو الآخر وظيفة القضاء **بتلمسان** وهو على ما يبدو آخر أعلام هذه العائلة من القضاة والفقهاء[10].

---

[1] – لم تذكر المصادر متى ولد بالضبط، ولكن يبدو أنه ولد في مطلع القرن التاسع الهجري أواخر القرن الثامن. ينظر: بوعزيز يحي، مدينة مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص: 139.

[2] – العقباني نسبة لعقبان قرية بالأندلس، أصله منها تجيبي النسب. ينظر: التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشرا: وتق: عبد الحميد عبد الله الهدامة، ج 01، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط 01، د.ت، ص: 190.

[3] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص: 139.

[4] – نويهض عادل، المرجع السابق، ص: 237.

[5] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص: 139.

[6] – الوفد تشكل من ثلاثة شيوخ: هم الشيخ أبو العباس أحمد بن الحسن، والفقيه أبو عبد الله مُحَمَّد بن احمد بن القاسم العقباني وأبو الحسن علي بن حمو بن أبي تاشفين، ويؤكد هذا الصلح أن جميع ما يبرمونه من شروط ستكون ملزمة للأمير مُحَمَّد بن ثابت، وطلبوا منه ان يكف عن عزمه لغزو المدينة، فقبل عرضهم ورجاءهم، وأعلن الأمير مُحَمَّد طاعته له فرحل وعاد إلى تونس في شهر صفر من عام 867هـ-1462م. ينظر: المرجع نفسه، ص ص: 140، 141.

[7] – المرجع نفسه، ص ص: 139، 140.

[8] – نويهض عادل، المرجع السابق، ص ص: 237، 238.

[9] – عبد الواحد بن احمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني، قاض من فقهاء المالكية، ولد ونشأ وتعلم بتلمسان ثم ولي قضاء الجماعة بها، توفي سنة 896هـ- 1491م. ينظر: المرجع نفسه، ص: 237.

[10] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص: 144.

يعتبر **مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم العقباني** من أكبر الشخصيات التلمسانية، حيث انه تولى العديد من المهام على غرار مهمة القضاء فقد كان سياسي وفقيه وعالم متمكن، لذلك يمكن القول بأنه لعب دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية على عهد الدولة الزيانية.

2-3:القاضي أبو عثمان سعيد بن مُحَمَّد العقباني:

ولد **بتلمسان** سنة 720 هـ- 1360م وأخذ العلم عن **ابني الإمام**[1] و**الآبلي**[2]، نبغ في العديد من العلوم العقلية والنقلية، حتى لقب برئيس العلماء والعقلاء **بتلمسان**[3]، ولاه **أبو حمو موسى الثاني** قضاء الحضرة **بتلمسان** مكان **أبي العباس**[4]، وله وله في ولاية القضاء ما يزيد على الأربعين سنة[5].

أصبح من الفقهاء البارزين في مذهب **الإمام مالك**[6]، وروى كتاب **البخاري** والمدونة في الحديث عن السلطان **أبي عنان** الذي رواهما بدوره على العالم الحافظ **عز الدين بن جماعة**[7]، وتولى الخطابة بالجامع الأعظم والتدريس بالمدرسة التاشفينية **بتلمسان**[8].

---

[1] – هما أبو موسى عيسى وعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله التلمسانيان العالمان المشهورين بأولاد الإمام التنسي البرشكي، وهما فاضلا المغرب في وقتهما، وكان خصيصين بالسلطان أبي الحسن المريني تخرج بهما كثير من الفضلاء ولهما العديد من التصانيف. ينظر: التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص: 245. القرافي بدر الدين مُحَمَّد بن يحي، توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تح: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط01، 1425هـ- 2004م، ص: 128.

[2] – هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم الآبلي، أصله من آبلة (شمال الأندلس)، نشأ بتلمسان وعكف على التدريس، وكان شيخ العلوم التقلية والعقلية في عصره؛ تخرج عليه علماء أجلاء لم يترك مؤلفا لأنه كان يقول: "إنما أفسد العلم كثرة التأليف وبنيان المدارس"، انضم إلى طبقة العلماء الذين كانوا يحضرون مجلس السلطان أبي الحسن المريني بفاس وبقي هناك إلى أن توفي عام 757هـ- 1356م. ينظر: شاوش مُحَمَّد بن رمضان، المرجع السابق، ص ص: 425، 426.

[3] – بكاي هوارية، العلاقات الزيانية المرينية (سياسيا وثقافيا)، إشرا: بودواية مبخوت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، ط 2007م- 2008م، ص: 70.

[4] – أبو العباس أحمد بن الحسن المديوني، وهو من كبار الفقهاء في عصره، ولي قضاء الحضرة بتلمسان في عهد السلطان أبو حمو موسى موسى الثاني وتوفي في 11 شعبان سنة 767هـ . ينظر: عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، ص ص: 373، 374.

[5] – عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ص: 175.

[6] – منشأ التمسك بفقه مالك هو جمعه بين الفقه والحديث، إذ يعد الموطأ أول صحيح مدون، وحرص كل الحرص في فقهه على أن يجمع بين الكمال الديني مع التشديد أكثر من غيره لمراعاة مصالح الناس وتدبير حياتهم اليومية بسياقها الواقعي؛ فأثنى عليه بذلك علماء الرأي وعلماء الحديث. ينظر: نقادي سيدي مُحَمَّد، إسهامات العلامة الآبلي التلمساني في الحياة الفكرية بحواضر المغرب، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط01، 2011م، ص: 69.

[7] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص ص: 134، 135.

[8] – بكاي هوارية، المرجع السابق، ص ص: 70، 71.

درس وتتلمذ عليه ابنه **"قاسم العقباني"**[1]، والإمام **أبو الفضل، وعبد الرحمن بن خلدون** وأخوه **يحي وابن مرزوق الحفيد**[2] **وإبراهيم المصمودي وأبو يحي الشريف** وغيرهم[3].

مؤلفاته عدة منها: تفسير سورة الفاتحة وتفسير سورتي الأنعام والفتح[4]، وشرح البردة للإمام **البوصيري**، وشرحه للعقيدة البرهانية في أصول الدين[5]، وشرح التلخيص **لابن لابن البناء**، وشرح المختصر **لابن الحاجب** في الأصول[6]، وتوفي القاضي **سعيد العقباني** عام 811 هـ- 1409م ودفن في مقبرة السلاطين الزيانيين[7].

في الأخير يستنتج مما سبق أن أسرة العقبانين احتكرت القضاء لمدة طويلة خلال العهد الزياني، فقد توارت أبناء هذه الأسرة مهنة القضاء، لهذا السبب تم التركيز على نموذجين من عائلة واحدة، أمّا حديثنا عن القاضي **ابن هدية القرشي** فقد جاء نتيجة المكانة المرموقة التي كان يحظى بها وهذا لا يعني أن بقيت القضاة لم تكن لديهم مكانة في تاريخ الدولة الزيانية، بل على العكس من ذلك فقد كانت لديهم إسهامات كبيرة في إثراء الحياة الاجتماعية والسياسية بالمنطقة.

---

[1] – يعتبر من الذين بلغوا درجة الاجتهاد، وقد تولى القضاء في تلمسان وعكف على تدريس الفقه والتصوف، ونشأ بتلمسان وأخذ من علمائها، وفي القاهرة قرأ علوم الحديث على ابن حجر العسقلاني واستجازه، كما درس على البسطامي علوم التصوف؛ نظم أرجوزة في اجتماع أهل التصوف على الذكر، توفي سنة 854هـ ومن تلاميذه العالم الرياضي علي القلصادي الذي لازمه طيلة إقامته بتلمسان واحمد الونشريسي ومُحَمَّد بن مرزوق الكفيف. ينظر: سعد الله أبو القاسم، "من قضايا العصر في تلمسان الزيانية"، ع: 28، مجلة الثقافة، د.م، د.ن، ط 2011م، ص ص: 72، 73. السخاوي شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج 06، بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص: 181.

[2] – ينحدر ابن مرزوق من عائلة كبيرة أصلها من القيروان، وعندما نزل بنو هلال فيها هاجرت من هناك واستقرت في تلمسان في أواخر أواخر القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي في عهد المرابطين؛لقد حفل تاريخ عائلة ابن مرزوق لمدة ثلاث قرون بشخصيات مرموقة في العلم، برزت واشتهرت بالتقوى مما يجعل منها ذات وضع اجتماعي وثقافي ممتاز. ينظر: ابن مرزوق مُحَمَّد التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، درا: وتح: ماريا خيسوس بيغيرا، تق: محمود بوعياد، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1981م، ص ص: 15- 17.

[3] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، ص: 135.

[4] – بكاي هوارية، المرجع السابق، ص: 71.

[5] – عيادي سعيد، المرجع السابق، ص: 331.

[6] – بكاي هوارية، المرجع السابق، ص: 71.

[7] – بوعزيز يحي، مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ، ص: 135.

طرحت العديد من القضايا التي أخذت في بعض الأحيان شكل اختلافات وجهات النظر في مسائل وقعت في مجالس الإقراء والتدريس، رفعت إلى المفتون أو القضاة للنظر فيها. لذلك يمكن القول بأن الاجتهاد القضائي والفقهي سمح بتطوير أفق العمل على مستوى المحاكم ودور التقاضي، وسيتم التطرق إلى البعض من هذه القضايا لإعطاء لمحة مبسطة عن الدور الذي لعبه كل من الفقيه والقاضي على العهد الزياني لمعالجة هذه القضايا.

كانت النوازل[1] والمسائل تأتي علماء وفقهاء **تلمسان** من ربوع **المغرب الإسلامي**، واجتهدوا في استنباط الحكم الشرعي لها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، فأجادوا وأفادوا واحتلوا بذلك مكانة مميزة وهامة بين علماء وفقهاء **المغرب الإسلامي**[2].

حدثت تأثيرات في مختلف الاتجاهات والاجتهادات القضائية في الحياة الاجتماعية، وكان الشيخ **أبا عمران موسى بن عيسى المازوني**[3] يجتهد في مسائل مختلفة في القضاء، ولم يكن ذلك يمنعه من مشاورة شيخه **أبي الفضل سعيد العقباني**[4].

كانت تلك الحوادث والمسائل تأتي في شكل رسائل، تحمل استفسارات وتساؤلات لوقائع يومية حلت بمختلف الشرائح الاجتماعية، رفعت للفقهاء أو القضاة للنظر فيها، كما أنها كانت تأتي على شكل مناظرات علمية وقعت بين بعض الفقهاء في مسائل معينة، فاستدعت تلك المسائل إلى التوضيح ورفعت إلى فقهاء الأمصار الأخرى للنظر فيها وترجيح أحد الرأيين[5].

---

[1] – لقد أطلق الفقهاء على المستجدات الحادثة التي تعضل بأهل العلم ويعانون شّدة في التعرف على حكمها بالنوازل. ينظر: المازوني أبي زكريا يحي بن موسى، المصدر السابق، ص: 119.

[2] – غرداوي نور الدين، المرجع السابق، ص: 90.

[3] – نسبة لمدينة مازونة وهي مدينة عريقة قديمة، فقد كانت قبلة للعلم والعلماء، ولها انهار ومزارع وأسواق ومساكن، وهي من أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا وهي اليوم تابعة لولاية مستغانم. ينظر: عمورة عمار ودادوة نبيل، المرجع السابق، هـ 01، ص: 184.

[4] – عيادي سعيد، المرجع السابق، ص: 325.

[5] – غرداوي نور الدين، المرجع السابق، ص: 91.

نستهل هذه النماذج بمسألة من مسائل الوصايا وقعت **ببجاية**، وقع الاختلاف فيها بين فقهائها، منهم الفقيه **مُحَمَّد بن بلقاسم المشدالي**[1] ومنهم الفقيه **سيدي أحمد بن الشاط**[2] وفريقه، وأفتى كل منهم بما ظهر له؛ فاحتكموا إلى فقهاء **تلمسان**، فسألوا عن ذلك القاضي **أبا الفضل العقباني التلمساني**، ويظهر من السؤال أن الفريق الثاني هو الذي راسل فقيه **تلمسان** لمعرفة الحكم الشرعي لتلك المسألة[3].

نستنتج من هذه المسألة المكانة التي يحتلها فقهاء **تلمسان**، فعند اختلاف فقهاء **بجاية** في مسألة من المسائل احتكموا للفقيه التلمساني **أبي الفضل العقباني** للنظر فيها، وهذا دليل على المكانة العلمية التي كان يحظى بها فقهاء وعلماء **تلمسان**، كما يتضح لنا من خلال هذه النازلة استمرار التواصل الفكري بين حاضرتي **بجاية وتلمسان** رغم الصراع السياسي والعسكري بين الحفصيين و الزيانيين والمرينيين.

استفتى **المغيلي** علماء **تلمسان** في قضية **اليهود** الذين سيطروا على مصادر التجارة والأموال، ومن الذين أفتوا له **مُحَمَّد بن يوسف السنوسي و مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي** مفتي **تلمسان**؛ وأشار هؤلاء إلى أن المسألة ليست دينية بل هي مسألة سياسية واقتصادية[4].

نرى أن تطور القضاء الإسلامي وفضاءاته السياسية والاجتماعية والأخلاقية في **بلاد المغرب الأوسط** يكشف عن قوة المطارحات والمقاربات في اجتهادات فقهاء **تلمسان** عبر المدارس الفقهية التي تخصصت في هذا الباب الاجتهادي[5].

أمّا مكانة فقهاء **تلمسان** ودورهم على الصعيد الخارجي، فنجد المسائل والنوازل كانت تأتيهم من خارج **المغرب الإسلامي**، ففي مسائل الأيمان والنذور، وردت مسألة من

---

[1] – هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي القاسم بن مُحَمَّد بن عبد الصمد المشدالي البجائي، علامتها وفقيهها وإمامها وخطيبها ومفتيها، يعرف في المشرق بأبي الفضل وفي المغرب بابن أبي القاسم، ومن تأليفه تكملة حاشية أبي مهدي عيسى الوانوغي على المدونة، توفي سنة 866هـ. ينظر: غرادوي نور الدين، المرجع السابق، هـ 04، ص: 105.

[2] – هو عيسى بن أحمد الهندسي، يعرف بابن الشاط تصدى للإفتاء والإقراء وناب في الخطابة بجامع بجاية الأعظم. من آثاره: تعليق على صحيح مسلم، كان حيا سنة 890هـ- 1485م. ينظر: التنبكتي احمد بابا، المصدر السابق، ص ص: 298، 299.

[3] – غرداوي نور الدين، المرجع السابق، ص: 93.

[4] – بوداوية مبخوت، "دور علماء تلمسان الزيانية في ترسيخ القومية الإسلامية"، ع: 01، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية: تصدر عن المركز الجامعي، ط 2006م، ص: 02.

[5] – عيادي سعيد، المرجع السابق، ص: 327.

الأندلس من عند الفقيه **أبو سعيد بن لب**[1] الغرناطي إلى الفقيه التلمساني **أبو عبد الله الشريف**[2]. كما جاء في إحدى مسائل الحج على لسان الإمام **المقري**، بأنه كان **ببيت المقدس** جالسا عند القاضي **شمس الدين بن سالم**، « فسألني بعض الطلبة بحضره، فقال: إنكم معشر المالكية تتيحون للشامي يمر بالمدينة أن يتعدى ميقاتها إلى الجحفة...» فأجابه **المقري** بجواب كاف شاف أقنع به السائل والقاضي المشرقي[3].

نستنتج من هاذين النموذجين مكانة فقهاء وعلماء **تلمسان** خارج **المغرب الإسلامي** لدى نظرائهم في **الأندلس** و**المشرق**، وسمعتهم الطيبة لدى المجتمعات الإسلامية الأخرى.

وممّا يدل على النشاط العلمي والفكري ببلاد **المغرب الإسلامي** بصفة عامة و**تلمسان** بصفة خاصة في ظل الصراع السياسي وانعدام الأمن في أواخر العصر الوسيط، هو تواصل حركة الإفتاء والعناية بالنوازل الطارئة، فقد اهتم **أبو القاسم البرزلي**[4]، و**أبو زكريا المازوني** و**احمد بن يحي الونشريسي** ببيان الأحكام الشرعية وإجابة المفتين[5].

وخلاصة القول أن العلاقات الفكرية كانت وثيقة بين أقطار **المغرب الإسلامي** وكذلك بين **المشرق** و**الأندلس**، جسّدها الفقهاء والعلماء الذين رحلوا إلى الكثير من بلدان **العالم الإسلامي** للقاء أشهر علماء عصرهم والأخذ عليهم أو لممارسة وظيفتي الإفتاء والقضاء وغير ذلك، وقد استفادت معظم الحواضر المغربية من هذا التبادل النشيط.

---

[1] – هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي التغلبي، فقيه غرناطة ومفتيها وشاعرها، ألف في الفقه والنحو، وجمعت له فتاوى كثيرة توفي سنة 782هـ- 1381م. ينظر: التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص ص: 357- 360.

[2] – هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الشريف التلمساني، عاصر فترة عهد بني زيان، وقد تتلمذ على يد شيوخ بلده منهم: الفقيه الإمام أبي مُحَمَّد عبد الله المجاصي والقاضي أبي عبد الله بن عمر التميمي، والقاضي أبي عبد الله بن عبد النور وغيرهم كثيرون. ينظر: قصار شريف، "أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الشريف الحسني التلمساني المعروف بالشريف التلمساني"، ع: 13، مجلة الدراسات الإسلامية، الجزائر: د.ن، ط 1429هـ- 2008م، ص ص: 130- 133.

[3] – غرداوي نور الدين، المرجع السابق، ص: 101.

[4] – هو فقيه تونس ومفتيها أبو القاسم بن أحمد بن مُحَمَّد بن المعتل البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي، وغالبية المصادر لم تحدد تاريخ ولادته والراجح أنه ولد سنة 738 هـ- 1337م تقريبا؛ ومن شيوخه: أبو عبد الله بن مُحَمَّد بن عرفة الورغمي التونسي وهو أشهر فقهاء عصره وأعلمهم بالمنقول والمعقول. ينظر: البرزلي أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي، فتاوى البرزلي(جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تق: وتح: مُحَمَّد الحبيب الهيلة، ج01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط01، 2002م، ص ص: 05، 06.

[5] – غرداوي نور الدين، المرجع السابق، ص: 91.

2-3:مساعدوالقاضي:

يحتاج القاضي على عهد الدولة الزيانية إلى العديد من الموظفين والمساعدين، حاله حال القضاء في بلدان **المغرب الإسلامي**، فقد كانت تدون الإجراءات القضائية من طرف الكاتب في إطار حفظ النظام الذي يوفره الحاجب، وإذا تعسر على القاضي مناقشة القضية يرجعها إلى المفتي الذي يجد لها حلا من خلال عودته إلى الكتاب والسنة.

تتمثل مهمة حاجب القاضي في رفع الأمور إلى القاضي، أما وكلاء القاضي[1] فقد مدحهم بعض المؤرخين فقالوا: هم أناس نصبوا أنفسهم لخلاص حقوق الخلق، وذّمهم آخرون فقالوا: هم أناس فضل عليهم الفضول فباعوه لغيرهم، أمّا الشهود فهم قوام غالب المعاش والمبادلات، وقد ذكر الفقهاء مالهم وما عليهم وذمهم قوم وقالوا إن **سفيان الثوري** قال: الناس عدول إلا العدول[2].

حتى تكتمل عناصر إجراءات المحاكمات القضائية، كان لابد أن تتكون الهيئة من القاضي ومساعديه وذلك نظرا لكثرة القضايا، وبعد أن اتسعت رقعة الدولة وكثرت القضايا العالقة أمام القاضي؛ كان لابد من الاستعانة بكاتب ليحفظ حقوق الناس بتدوين الأحكام ليعود إليها عند الضرورة، ولا يتخذ القاضي إلا كاتبا مسلما عادلا، أمينا فطنا متيقظا ويلازم القضاة في مجالسهم[3].

وقد أشار **أبو حمو موسى الثاني** إلى كيفية الفراسة في كاتب السر حيث قال: «...وإذا أردت أن تطلع على ما هو عليه كاتب سرك من كتمان خيرك وشرك، فتحدث معه فيما يسر أهل بلدك الشرفاء والفقهاء والقضاة[4]والأشياخ والوجوه الثقات، في كل واحد من هؤلاء المذكورين بما يخصه ويسر به...فإن إذاعته للأسرار تدعوه إلى الشراهية

---

[1] – هم بمثابة المحامون في وقتنا الحالي. ينظر: السبكي تاج الدين عبد الوهاب، معيد النعم ومبيد النقم، تح: وتع: محمّد علي النجار وآخرون، القاهرة: مكتبة الخناجي، ط02، 1413هـ- 1993، ص: 62.

[2] – المصدر نفسه، ص ص: 61- 63.

[3] – شحادة نزيه، المرجع السابق، ص: 62.

[4] – يذكر أبي الأصبغ عيسى بن سهل أنه للحكام الذين تجري على أيدهم الأحكام ست خطط: أولها القضاء وجلها قضاء الجماعة، والشرطة الكبرى والشرطة الصغرى، وصاحب مظالم وصاحب رد بما رد إليه من الأحكام، وصاحب مدينة وصاحب سوق. ينظر: الأسدي الجياني أبي الأصبغ عيسى بن سهل، ديوان الأحكام الكبرى (أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام)، تح: يحي مراد، القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع، ط 1428هـ- 2007م، ص: 27.

بالاستبشار فيبادر أهل البلد بالتبشير...ثم تبعث من يسأل في بلدك على ما أودعته من ذلك، وتجده قد ظهر هنالك فتعلم أنه غير محافظ لسرك...»[1].

يستنتج مما أورده **أبو حمو موسى الثاني** عن كاتب السر أنه يجب أن تتوفر فيه العديد من الصفات والشروط حتى يتولى هذا المنصب الحساس.

تعتبر فئة العلماء من أهم المساعدين للقاضي وهم فرق كثيرة، منهم المفسر والمحدث والفقيه والأصولي والمتكلم والنحوي وغيرهم؛ ويجمع الكل أنه حق عليهم إرشاد المتعلمين، وإفتاء المستفتين ونصح الطالبين وإظهار العلم للسائلين[2].

أما فيما يتعلق بالرواتب التي كان يتقاضها القاضي في العهد الزياني، فهي من خزينة الدولة في شكل أموال أو عقارات أراضي تقطع للقاضي يتصرف فيها خلال توليه القضاء وهي كافية[3].

وخلاصة القول أنه نظراً لزيادة عبء المسؤوليات الاجتماعية والقضائية الموكلة للقاضي واتساع نطاقها كان من الضروري تعيين عدد من المعاونين والمساعدين، حتى تكتمل الإجراءات القضائية على أحسن وجه.

[1] – أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص: 181.

[2] – السبكي تاج الدين عبد الوهاب، المصدر السابق، ص: 67.

[3] – حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاجتماعية)، ص: 101.

خاتمة

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

– تنعقد ولاية القضاء باللفظ مشافهة، ومع الغيبة مراسلة ومكاتبة؛ والألفاظ التي تنعقد بها الولاية ضربان: صريح وكناية، فالصريح أربعة ألفاظ، قد قلدتك ووليتك واستخلفتك، فإذا أتى بأحد هذه الألفاظ انعقدت ولاية القاضي، أما الكناية فقد ذكرت عند بعض المؤرخين أنها سبعة ألفاظ: قد اعتمدت عليك، ورددت إليك، وجعلت إليك، وفوضت إليك، ووكلت إليك، وأسندت إليك.

– يجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين، وجعله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من النعم التي يباح الحسد عليه.

– لذلك فالقضاء فرض كفاية بمعنى أنه لا يلزم بمزاولته سائر الناس وإنما يتولاه الكفء المستوف لشروط تولي القضاء، فإذا تم ذلك سقط هذا الفرض عن سائر المكلفين.

– تتمثل أهمية القضاء في أنه جزء من أجزاء الشريعة الإسلامية، وينطبق عليه ما ينطبق على الشريعة عامة من الصفات والخصائص والميزات، والقضاء باب من أبواب الفقه الإسلامي الذي يعرضه الفقهاء والعلماء في كتب الفقه المختلفة في جميع المذاهب.

– يهدف القضاء إلى إقامة العدل وتحقيق القسط، وحفظ الحقوق والأموال والأنفس والأعراض، وتطبيق أحكام الشرع وآدابه ويقيم حدود الله تعالى ويصون القيم والأخلاق، ويمنع العدوان والظلم والبغي بمختلف أشكاله وأصنافه.

– يحتل القضاء جزءا مهما في الشريعة، وأنه أحد سلطات الدولة الإسلامية، وقد تثبت مشروعية القضاء بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين، كما أن العقل يؤيد ذلك ويحث عليه؛ لذلك اعتبر الفقهاء والعلماء والأئمة أن علم القضاء من أجل العلوم قدرا وأعزها مكانا.

– قدم الجهاز القضائي على عهد الدولة الزيانية دورا كبيرا في الحياة العامة للمجتمع، حيث كان يمثل سلطة في حد ذاتها، وما القضاة الذين ذاع صيتهم في هذا المجال إلا دليلا على الجهاز الحساس الذي كان يمثل الدولة الزيانية.

– لا تقتصر وظائف القاضي على الأعمال القضائية لوحدها وإنما تمتد إلى أمور دينية ليس لها علاقة بالقضاء لكن ضمت إلى القاضي بسبب معرفته للشرع الإسلامي؛ من هذه الوظائف الإضافية في الصلاة والخطابة والإشراف على أموال الغائبين والمفقودين.

– كان سلاطين بني زيان يعظمون الشرع ويمتثلون لأحكامه، إذ يحترمون القضاء ولا يتدخلون في شؤونه ويتركون للقضاة حريتهم، ويحترمون فتاوى شيوخ الإفتاء، وبذلك عظم شأن القضاء.

– يمكن القول أن الجهاز القضائي المكون من القضاة وأعوانهم كان يكون طريقا للعمل القضائي مهمته النظر في قضايا الناس وتسهيل أمور المتعاملين مع القضاة.

– كان قضاة الدولة الزيانية يعتمدون على مذهب الإمام مالك في تنفيذ أحكامهم، حين كان هذا المذهب هو السائد في ربوع الدولة الزيانية، وقد أحاطته بالرعاية التامة وساهمت في امتداده وتجذره.

– يمثل القضاة على عهد الدولة الزيانية طبقة اجتماعية واحدة، وهي على درجات أعلاها قاضي الجماعة ورئيس المظالم، ويدخل ضمن هذه الطبقة المفتي والمحتسب وصاحب الشرطة لعلاقتهما بنظام القضاة.

– يتميز ديوان صاحب المظالم عن القاضي بفروق عديدة منها جلال هيبته وقوة تنفيذه وبعد نظره، كما له الحق بأن يأخذ فرصة من الوقت يقدرها بنفسه فيتأنى في النظر إلى القضايا التي تعرض عليه علما ومستقصيا جميع أطراف الدعوى، كما له الحق في سماع شهود مستورين – أي الذين لا يقفون أمام القاضي– ومن جميع الطبقات، وذلك حتى

يستبين له الحق من الباطل وهو ما يخرج عن عرف القضاة، ويعتبر القاضي بمثابة مستشار لصاحب المظالم.

– تعتبر خطة الحسبة من بين الخطط المكملة لخطة القضاء، لأن فيها جانب قضائي تنفيذي، لأنه يهتم بالنظام وفض المنازعات وقمع المخالفات مما يحتاج إلى إصدار أحكام بسرعة.

– المراد بالشرطة تنفيذ أحكام القضاة أو فرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم وإقامة التعزير في حق من لم ينته عن الجريمة، فكانت الشرطة خادمة للقضاء ومكملة له.

الملاحق

الملحق رقم: 01.

رسالة من عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري لما ولاه قضاء الكوفة[1].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلي إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آس بين الناس في مجلسك ووجهك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرم حلالا أو أحلّ حراما...ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه نفسك، وهديت إلى رشدك أن ترجع عنه إلى الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، الفهم عندما يتلجلج في صدرك، مما لم يبلغك في كتاب الله ولا في سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك، ثم إعمد إلى أحبها عند الله، وأشبهها بالحق فيما ترى؛ واجعل للمدعي حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهي إليه، فإن أحضر بينته أخذت له بحقه، وإن لا وجهت عليه القضاء، فإن ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى، وأبلغ في العذر للمسلمين عدول بعضهم على بعض، فإن الله قد تولى منكم السائر ودرأ عنكم الشبهات، ثم إياك والقلق والضجر والتأذي بالناس، والتذكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذجر، فإنه من يخلص بينه وبين الله تبارك وتعالى ولو على نفسه، يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين للناس بما يعلم الله من خلاف ذلك هتك الله سيّره وأبدى فعله، فما ظنك بثواب غير الله في رزقه وخزائن رحمته والسلام عليك.

[1] – قويدر بشار، المرجع السابق، ص: 422.

ملحق رقم: 02 .[1]

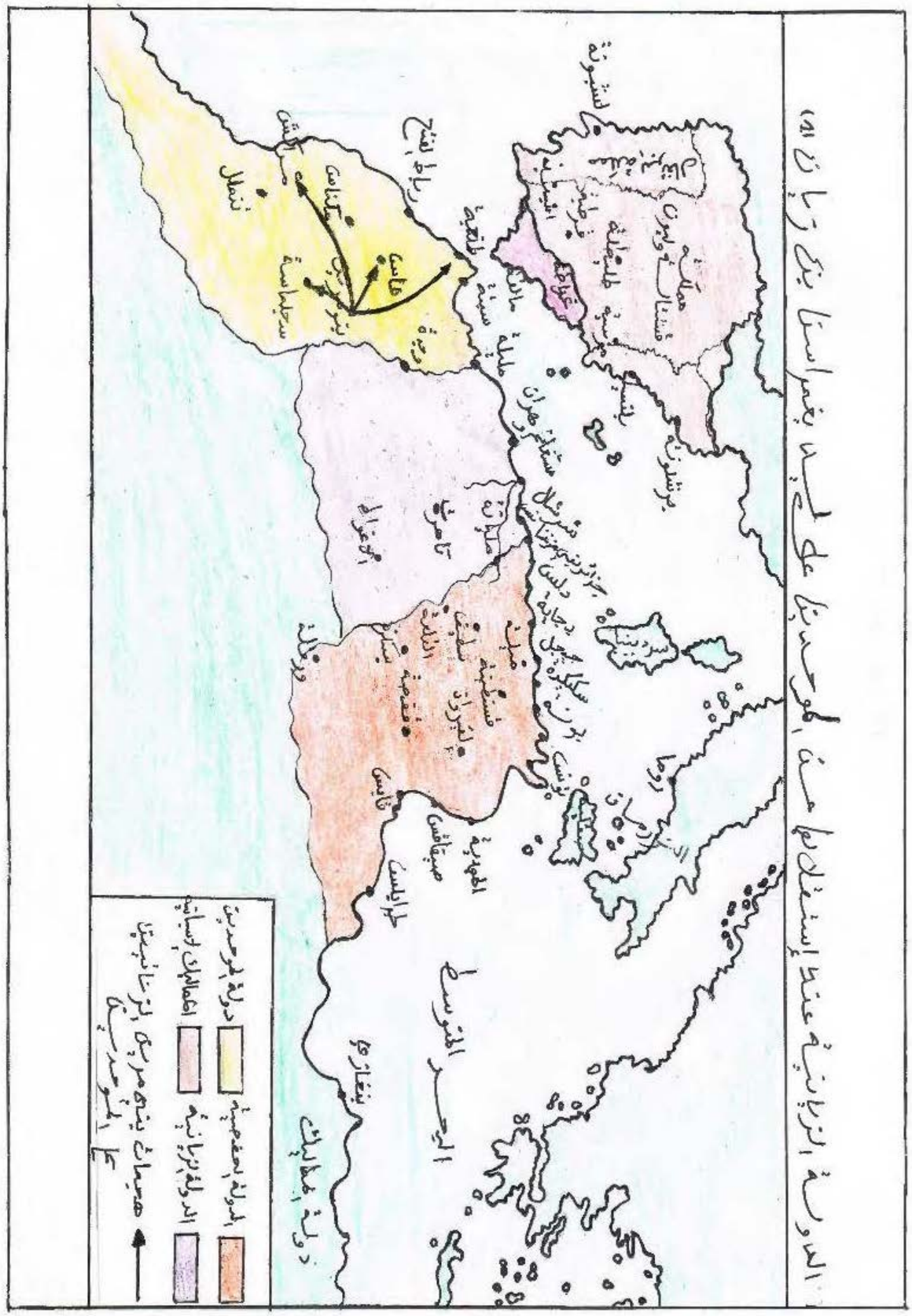

[1] – عـادل أنـور خضـر، أطلـس تاريـخ الجزائـر، مـراجعة: ناجـي يحـي، الجزائـر: دار العـزة والكرامـة للنشـر والتوزيـع، ط1، 1434 هـ-2013م، ص: 94.

ملحق رقم: 03.[1]

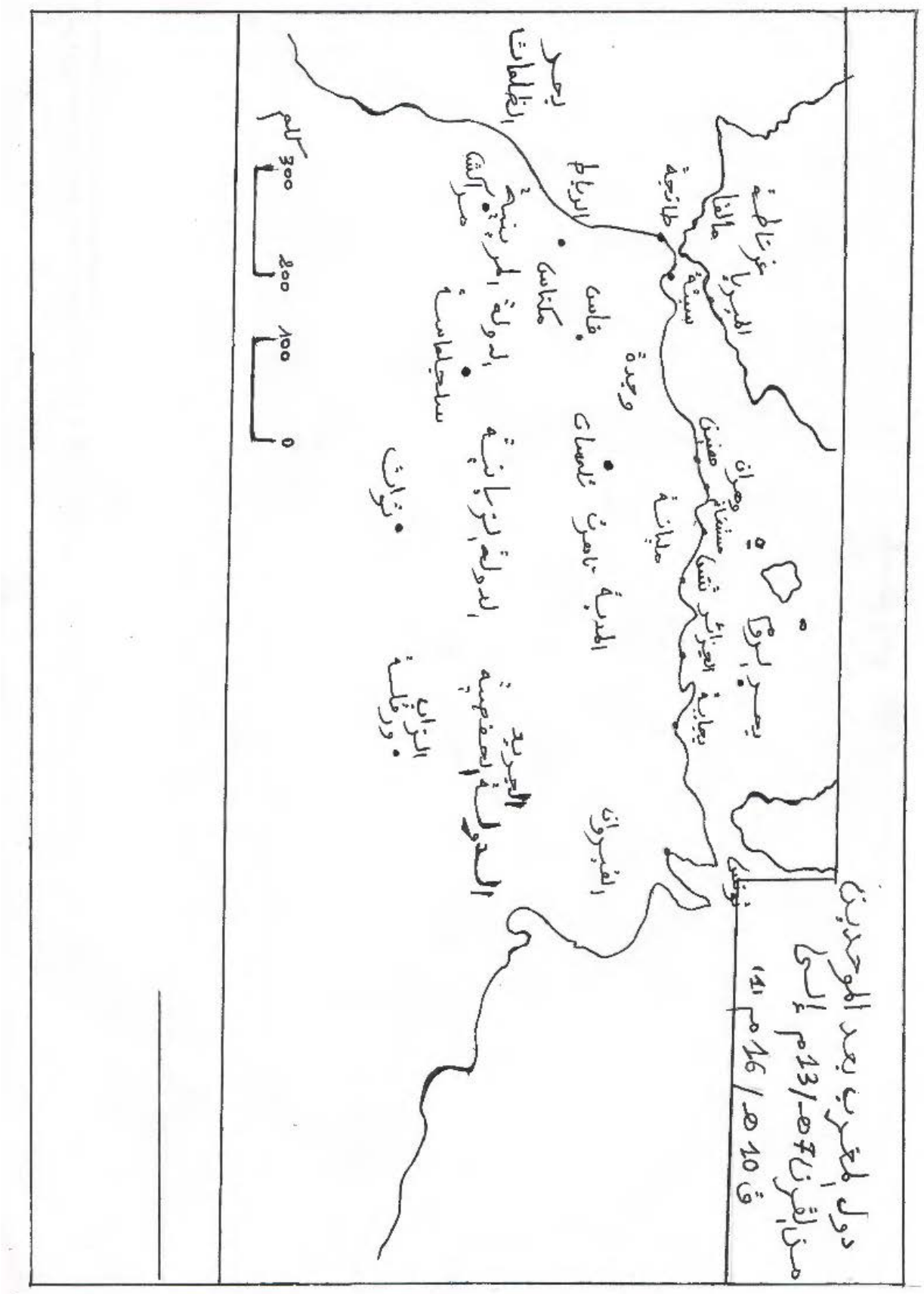

[1] – بن داود نصر الدين، المرجع السابق، ص: 139.

ملحق رقم: 04.[1]

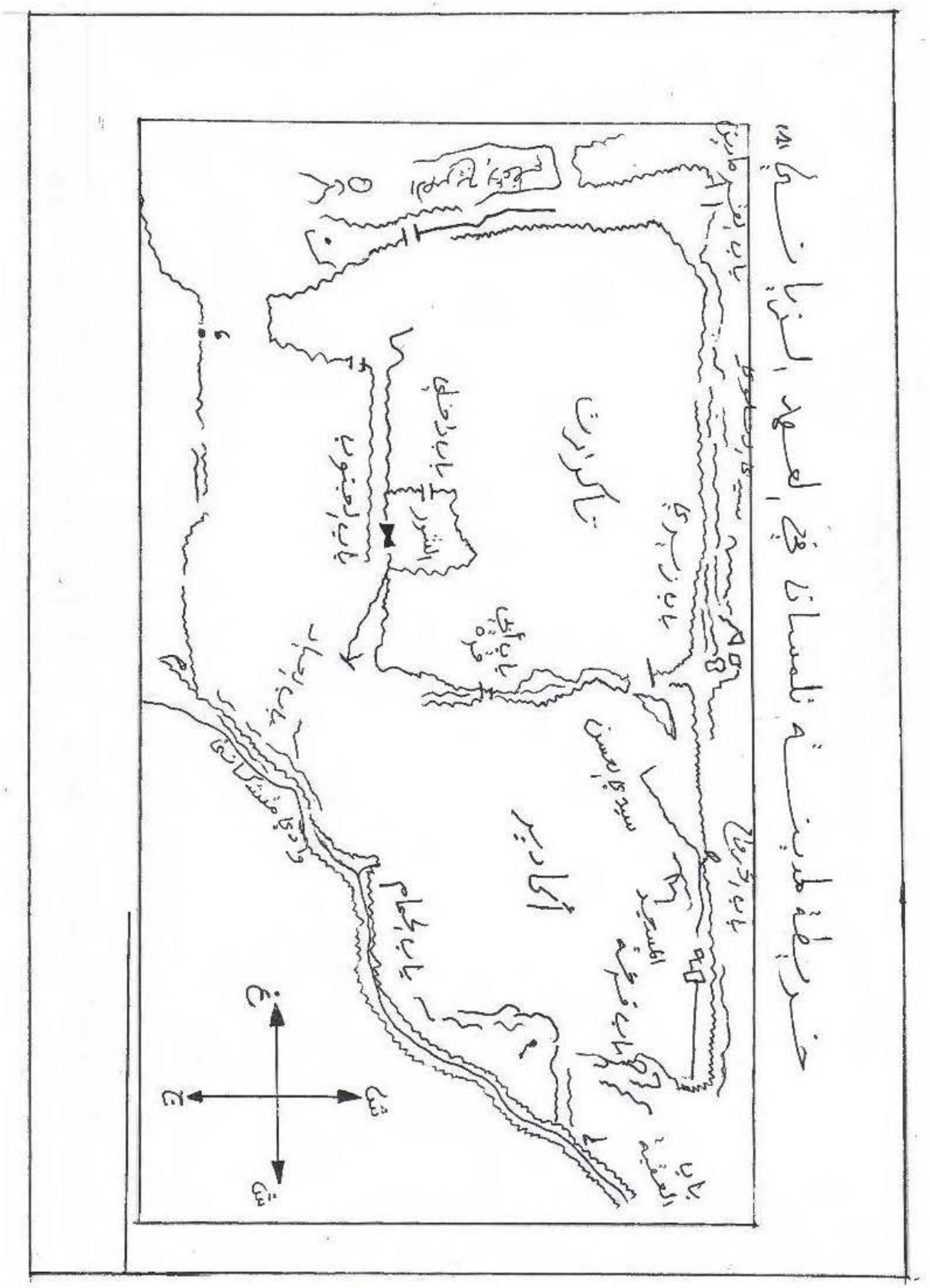

[1] – فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسة، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، ج02، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ط 2002م، ص: 627.

ملحق رقم: 05[1]

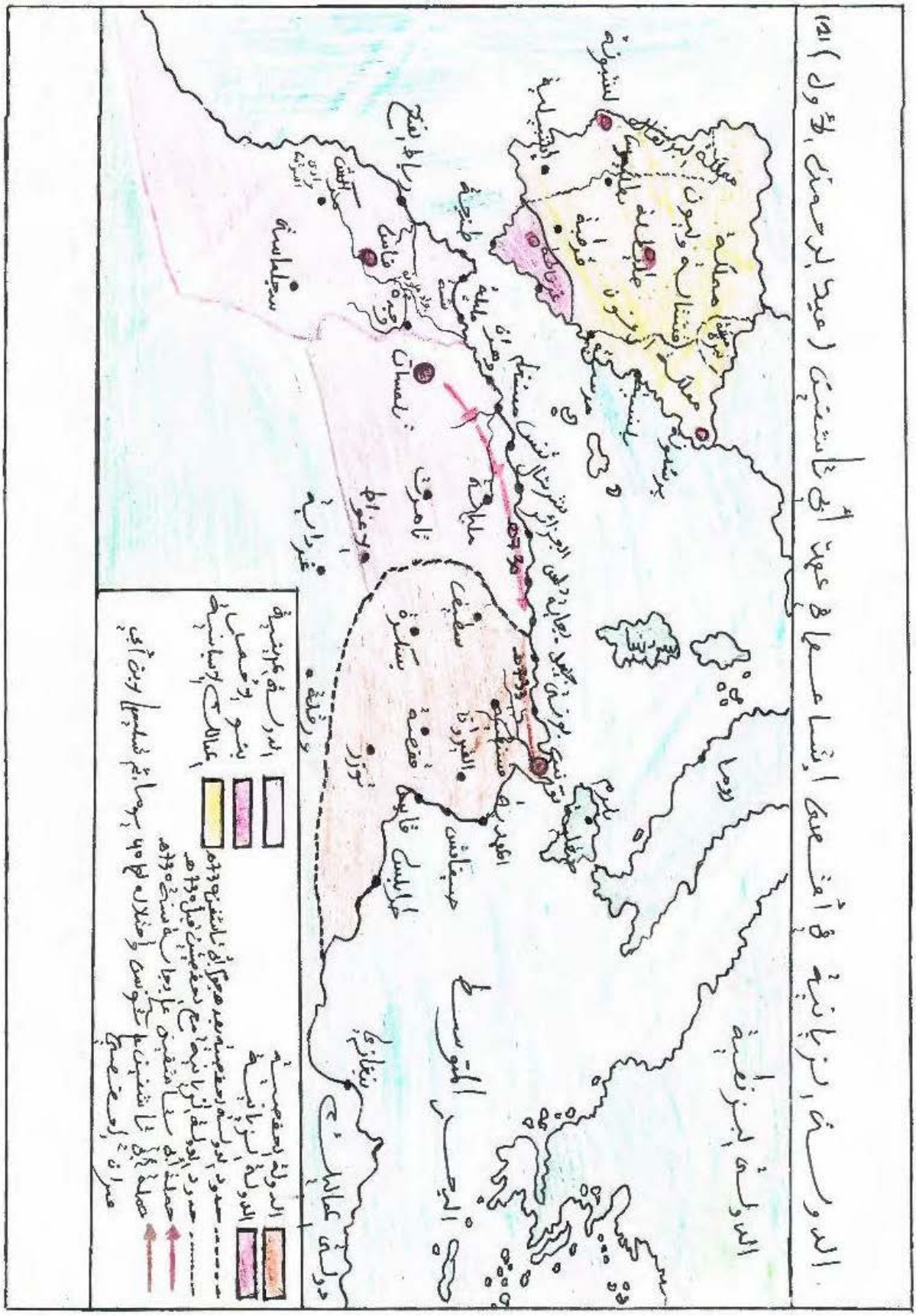

[1] – عادل أنور خضر، المرجع السابق، ص: 96.

ملحق رقم: 06[1]

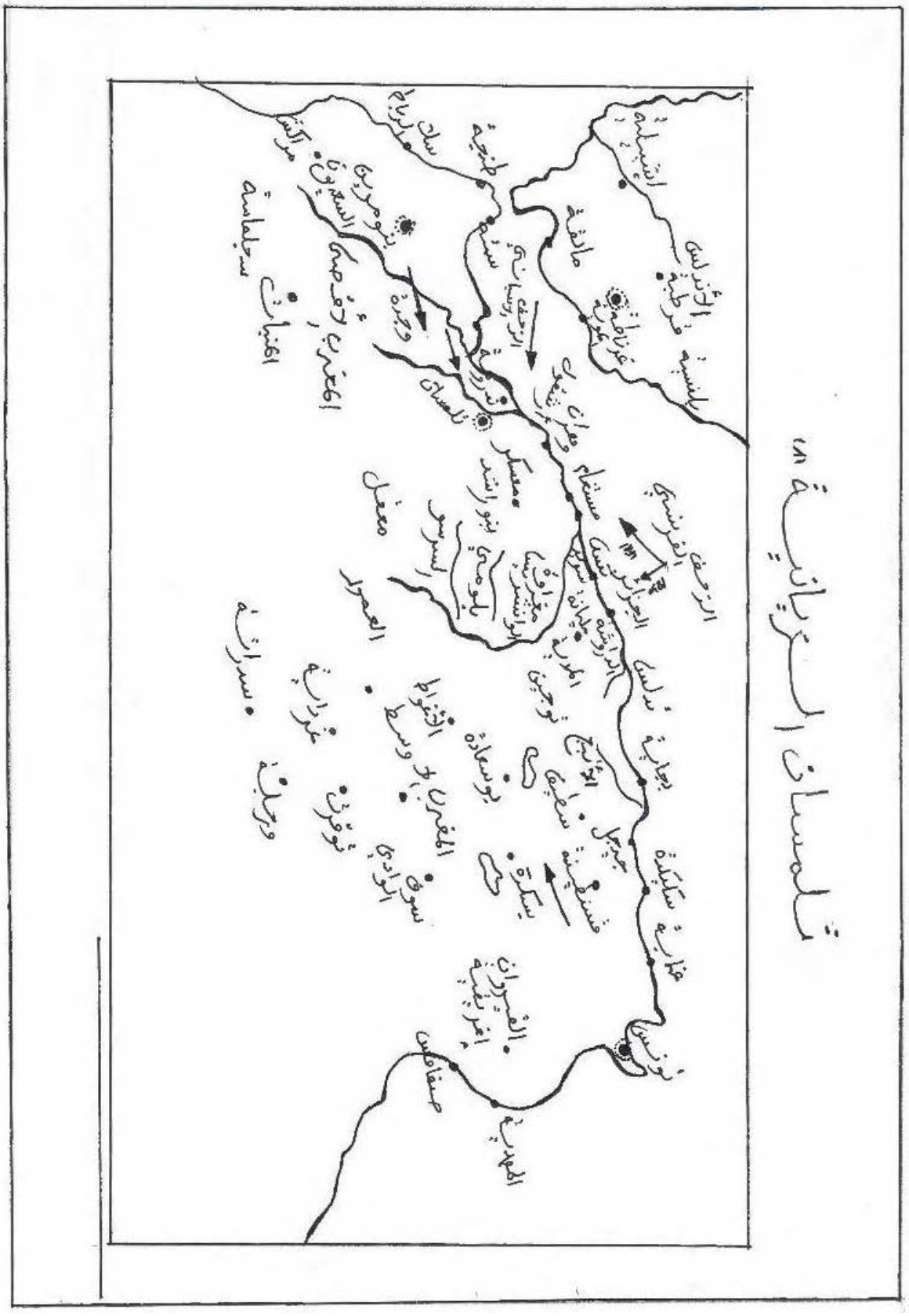

[1] – الطمار محمد، تلمسان عبر العصور ودورها في سياسة وحضارة الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1984م، ص: 266.

ملحق رقم: 07.

شجرة نسب بني زيان[1]

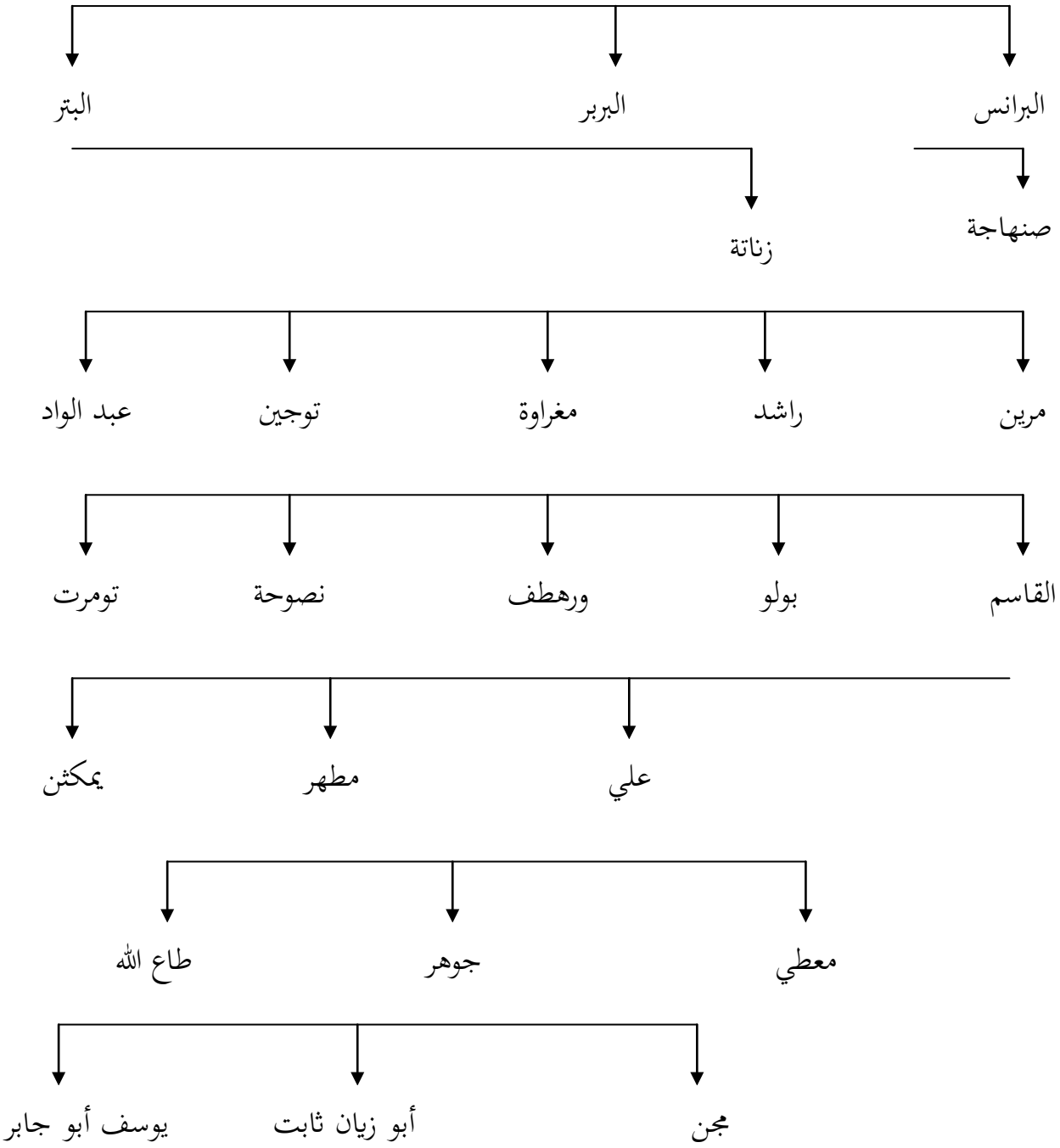

ملاحظة: الرسم لا يشمل جميع القبائل البربرية

[1] – شقدان بسام كامل عبد الرزاق، تلمسان في العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235- 1555م)، إشراف: هشام أبو رميلة، ، رسالة مقدمة لنل شهادة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، ط 1422هـ- 2002م، ص: 53.

ملحق رقم: 08.

سلاطين تلمسان في عهد الدولة الزيانية[1]

السلاطين الزيانين	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
1- أبو يحي يغمراسن بن زيان	633	1236
2- أبو سعيد عثمان بن يغمراسن	681	1283
3- أبو زيان مُحَمَّد الأول بن عثمان	703	1304
4- أبو حمو موسى الأول بن عثمان	707	1308
5- أبو تاشفين عبد الرحمن الأول موسى	718	1318
العهد المريني الفترة الأولى: أو أبو الحسن علي	737	1337
مكرر 6- أبو سعيد عثمان وأخوه أبو ثابت	749	1349
العهد المريني: الفترة الثانية (عنان فارس)	753	1352
7- أبو حمو موسى الثاني بن يوسف	760	1359
8- أبو تاشفين عبد الرحمن الثاني	791	1389
9- أبو ثابت يوسف بن عبد الرحمن	795	1393
10- أبو الحجاج يوسف بن موسى	796	1394
11- أبو زيان مُحَمَّد الثاني بن موسى	796	1394
12- أبو مُحَمَّد عبد الله الأول بن موسى	801	1398
13- أبو عبد الله مُحَمَّد الأول بن موسى (الواثق)	804	1402
14- عبد الرحمن الثالث ابن خولة	813	1411
15- السعيد بن أبي حمو موسى	814	1411
16- أبو مالك عبد الواحد بن موسى	814	1411
17- أبو عبد الله الثاني بن أبي تاشفين (ابن الحمرة)	827	1424
أبو مالك عبد الواحد (للمرة الثانية)	831	1428
18- أبو عباس أحمد المعتصم بن موسى (العاقل)	834	1431

[1] - شاوش مُحَمَّد بن رمضان، المرجع السابق، ص ص: 116، 117.

19- أبو ثابت مُحَمَّد بن مُحَمَّد (المتوكل)	866	1462
20- تاشفين بن أبي ثابت	890	1485
21- أبو ثابت مُحَمَّد الثالث	890	1485
22- أبو عبد الله مُحَمَّد الثالث (الثابتي)	902	1496
23- أبو حمو موسى الثالث (أبو قلمون)	909	1503
24- أبو زيان أحمد الثالث	923	1517
أبو حمو موسى الثالث (للمرة الثانية)	924	1518
25- أبو مُحَمَّد عبد الله الثاني)	924	1518
26- أبو سرحان المسعود	925	1519
أبو مُحَمَّد عبد الله الثاني (للمرة الثانية)	؟	؟
27- أبو عبد الله مُحَمَّد الرابع	930	1524
أبو زيان احمد الثالث (للمرة الثانية)	949	1542
أبو عبد الله مُحَمَّد الثالث (للمرة الثانية)	950	1544
أبو زيان احمد الثالث (للمرة الثالثة) عامل تركي	950	1544
الحسن بن عبد الله الثاني (عامل تركي)	957	1550
استيلاء الأتراك على تلمسان نهائيا	962	1555

سلاطين تلمسان في عهد الدولة الزيانية[1]

[1] – شاوش مُحَمَّد بن رمضان، المرجع السابق، ص ص: 116، 117.

ملحق رقم: 09.

رسم تخطيطي للذراع الملكي[1]

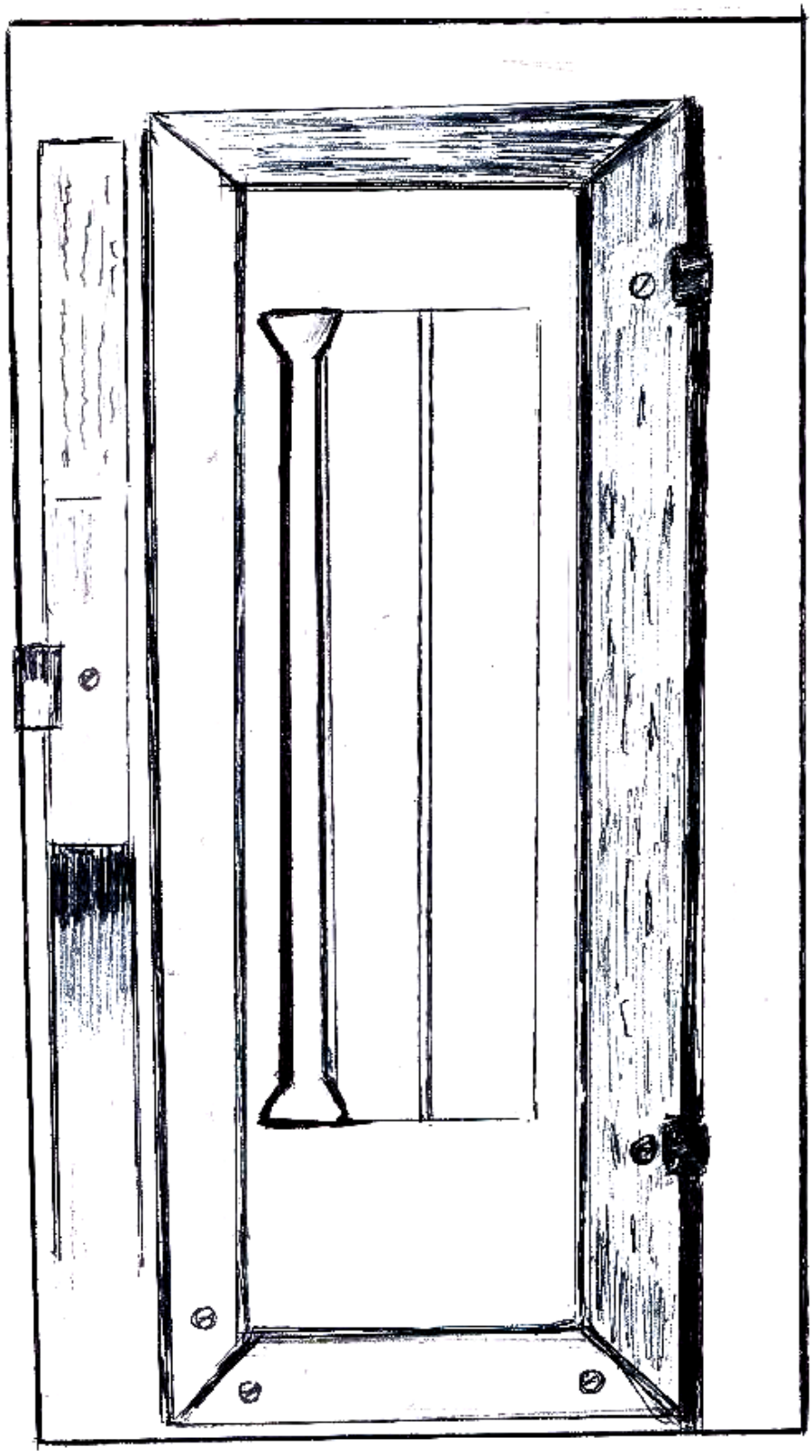

[1] – عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ص: 181.

الملحق رقم: 10.

جدول يمثل وظائف قضاة الحضرة[1]

الوظيفة / اسم الفقيه	الخطابة	الافتاء	العدالة	مشاور للسلطان	الكتابة
أبو زكريا بن عبد العزيز			X		
أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي		X			
أبو عبد الله بن هدية	X				
أبو علي بن هدية	X				
أبو العباس المديوني		X			
أبو عثمان العقباني	X	X		X	

[1] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص: 198.

الملحق رقم: 11.

جدول بمثل قضاة البلاط الزياني[1]

سلاطين بني زيان	القضاة من الفقهاء
* السلطان يغمراسن بن زيان	– أبو الحسن علي بن اللجام. – أبو عبد الله مُحَمَّد المدكالي – أبو عبد الله بن مروان – أبو الحسن علي – أبو مهدي عيسى بن عبد العزيز – إبراهيم بن علي بن يحي
* السلطان أبو سعيد عثمان بن يغمراسن	– أبو زكريا يحي بن عصفور – أبو زكرياء يحي بن عبد العزيز – أبو عبد الله مُحَمَّد بن مروان
* السلطان أبو زيان بن عثمان	– أبو الحسن علي بن مروان –أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد العزيز
* السلطان أبو حمو الأول	– أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد العزيز – أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي عمرو – أبو عبد الله مُحَمَّد بن منصور بن هدية
* السلطان أبو تاشفين بن أبي حمو الأول	– مُحَمَّد بن منصور بن هدية – أبو علي حسن بن مُحَمَّد الحسيني
* السلطان أبو سعيد وأبو ثابت	– أبو العباس أحمد بن أحمد بن علي القيسي – أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد
* السلطان أبو حمو الثاني	– أبو العباس أحمد بن الحسين المديوني

[1] – قريان عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص: 90– 93.

الملحق رقم: 12.

جدول يمثل الانتماء الجغرافي لقضاة حضرة تلمسان[1]

اسم الفقيه	من أهل تلمسان	من خارج تلمسان	يجهل انتماؤه الجغرافي
أبو الحسن بن اللجام			X
أبو عبد الله المدكالي			X
أبو عبد الله بن مروان			X
أبو مهدي بن عبد العزيز	X		
إبراهيم بن علي بن يحي			X
أبو زكريا يحي بن مُحَمَّد بن عصفور	X		
أبو زكريا بن عبد العزيز	X		
أبو عبد الله بن عبد العزيز	X		
أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي		X	
أبو عبد الله بن هدية	X		
أبو علي بن هدية	X		
أبو علي الحسيني		X	
أبو العباس بن المشوش	X		
أبو العباس المديوني	X		
أبو عثمان العقباني	X		
أبو الحسن المقري	X		

[1] – خطيف صابرة، المرجع السابق، ص ص: 193، 194.

قائمة المصادر والمراجع

01- القرآن الكريم

– قائمة المصادر:

02- ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق: وتح: وتع: هاني سلامة، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط01، 1421هـ- 2011م.

03- ، تاريخ دولة بني زيان (مقتطف من كتاب ترجمان العبر وديوان المبتدأ والخبر وكتاب تاريخ الدولة الزيانية)، تق: وتح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر: دار مدني للنشر والتوزيع، ط 2011م.

04- ابن الأزرق أبي عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تع: وتح: علي سامي النشار، ج01، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع، ط01، 1429هـ- 2008م.

05- الأسدي الجياني أبي الأصبغ عيسى بن سهل (ت: 486هـ)، ديوان الأحكام الكبرى (أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام)، تح: يحي مراد، القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع، ط 1428هـ- 2007م.

06- الإدريسي الشريف (ت: 560هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ليدن: دار بريل للنشر والتوزيع، ط 1863م.

07- البرزلي أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي (ت: 841هـ)، فتاوى البرزلي(جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تق: وتح: مُحَّد الحبيب الهيلة، ج01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط01، 2002م.

08- البكري أبي عبيد الله(ت:487هـ)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

09- التنبكتي أحمد بابا (ت: 1036هـ)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشرا: وتق: عبد الحميد عبد الله الهدامة، ج 01، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط 01، د.ت.

10- التنسي مُحَمَّد بن عبد الله (ت: 899هـ)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان)، تح: وتع: محمود آغا بوعياد، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ط 2011م.

11- بن الحجاج القشيري أبي الحسن مسلم (ت: 261هـ)، صحيح مسلم، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 01، 1426 هـ- 2006م.

12- أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، ط 01، 1432هـ- 2011م.

13- الحفناوي أبي القاسم مُحَمَّد، تعريف الخلق برجال السلف، الجزائر: د.ن، ط 1334 هـ- 1906م.

14- ابن خلدون عبد الرحمان (ت: 808هـ)، مقدمة ابن خلدون، مرا: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1421- 2001م.

15- ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مرا: سهيل زكار، ج 07، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1421 هـ، 2000م.

16- بن خلدون يحي(ت:780هـ)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزائر: مطبعة بييرفونطانا الشرقية للنشر والتوزيع، ط 1321هـ- 1903م.

17- بن الخطيب أبي عبد الله، رقم الحلل في نظم الدول، تونس: المطبعة العمومية للنشر والتوزيع، ط 1316هـ.

18- بن الخطيب لسان الدين (ت: 776هـ)، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط(القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تح: وتع: احمد مختار العبادي ومُحَمَّد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء: دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط 1964م.

19- ابن أبي دينار مُحَمَّد بن أبي القاسم(ت:1110هـ)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، د.م: مطبعة الدولة التونسية للنشر والتوزيع، ط01، 1286م.

20- أبي راس الناصر، لقطة العجلان في شرق الشيخ عبد القادر بن زيان (وأنه من بني زيان ملوك تلمسان)، دار: وتح: حمدادو بن عمر، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 1432هـ- 2011م.

21- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط:د.ن، ط 1972م.

22- ، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، الرباط: د.ن، ط 1392هـ- 1972م.

23- الزركشي أبي عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم(كان حيا سنة 894 هـ)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: وتع: مُحَمَّد ماضود، تونس: المكتبة العتيقة للنشر والتوزيع، ط02، 1986م.

24- السبكي تاج الدين عبد الوهاب(ت:771هـ)، معيد النعم ومبيد النقم، تح: وتع: مُحَمَّد علي النجار وآخرون، القاهرة: مكتبة الخناجي، ط02، 1413هـ- 1993.

25- السخاوي شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن(ت:902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج 06، بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

26- السنوسي أبي عبد الله مُحَمَّد بن يوسف، شرح المقدمات،درا:وتح: ماحي قندوز،الجزائر:دار دادة للنشر والتوزيع،طخ:2011م.

27- الصنهاجي أبي بكر بن علي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تق: وتح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر: وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2007م.

28- ، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط: دار المنصور للنشر والتوزيع، ط 1971م.

29 – العبدري أبو عبد الله، رحلة العبدري، تح: علي إبراهيم كردي، تق: شاكر الفحام، دمشق: دار سعد للنشر والتوزيع، ط02، 1426هـ- 2005م.

30- أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: 256 هـ)، صحيح البخاري، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، د.م، دار طوق النجاة للنشر والتوزيع، ط01، 1422هـ.

31- العقباني أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التلمساني (ت: 720 هـ)، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح: علي الشنوفي، د. م: د. ن، د.ط، د.ت.

32- الغبريني أبو العباس أحمد بن عبد الله(ت:714هـ)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: وتع: عادل نويهض، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط02، 1979م.

33- بن فرحون إبراهيم بن نور الدين (ت: 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار: وتح: مأمون بن محي الدين الجنان، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط01، 1417هـ- 1996م.

34- بن فرحون برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم مُحَمَّد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام، تع: جمال عثلي، الرياض: عالم الكتب للنشر والتوزيع، طخ، 1423هـ- 2003م.

35- القرافي بدر الدين مُحَمَّد بن يحي، توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تح: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط01، 1425هـ- 2004م.

36- ابن قيم الجوزية أبي عبد الله مُحَمَّد، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تح: نايف بن أحمد الحمد، مج 01، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط 01، 1428هـ.

37- بن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تح: مصطفى السيد مُحَمَّد و آخرون، مج 05، جيزة: مؤسسة قرطبة للنشر و التوزيع، ط01، 1421 هـ- 2000م.

38- مؤلف مجهول، السفر الثاني من زهر البستان في دولة بني زيان (760- 764 هـ/ 1359- 1363م)، تق: مُحَمَّد بن أحمد باغلي، الجزائر: الأصالة للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ- 2011م.

39- ابن مرزوق مُحَمَّد التلمساني (ت: 781هـ)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، درا: وتح: ماريا خيسوس بيغيرا، تق: محمود بوعياد، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1981م.

40- المراكشي عبد الواحد (ت: 647هـ)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تق: وتح: وتع: مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، د.م: دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط 1994م.

41- المراكشي ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (القسم الموحدي)، تح: مُحَمَّد إبراهيم الكتاني وآخرون، ج 05، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 1406هـ- 1985م.

42- المراكشي ابن القطان أبي مُحَمَّد حسن بن علي، نظم الجمان في ترتيب ما سلف من أخبار الزمان، دار: وتح: محمود علي مكي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط01، 1990م.

43- ابن مريم أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التلمساني (ت:1020هـ)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مرا: مُحَمَّد بن أبي شنب، الجزائر: دار المطبعة الثعالبية للنشر والتوزيع، ط 1336هـ- 1908م.

44- المازوني أبي بكر زكريا يحي بن موسى، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، دار: وتح: قندوز ماحي، ج01، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط01، 1433هـ- 2012م.

45- المغيلي مُحَمَّد بن عبد الكريم التلمساني، تاج الدين (فيما يجب على الملوك والسلاطين)، تح: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، بيروت: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط 01، 1415 هـ- 1994م.

46- المقري أحمد بن مُحَمَّد التلمساني (ت: 1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب،تق:وتع:مريم قاسم طويل ويوسف علي طويل،مج09،الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع،طخ2011م.

47- ، أزهار الرياض في أخبار عياض، تح: سعيد أحمد أعراب وآخرون، ج05، د.م: د.ن، ط 1400هـ- 1980م.

48- الماوردي أبي الحسن علي بن مُحَمَّد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: احمد مبارك البغدادي، الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، ط 01، 1409هـ - 1989م.

49- النباهي أبو الحسن بن عبد الله، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط 05، 1403 هـ- 1983م.

50- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومُحَمَّد الناصري، ج03، الدار البيضاء :دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط 1954م.

51- الوزان حسن، وصف إفريقيا، تر: مُحَمَّد حجي ومُحَمَّد الأخضر، ج 01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 02، 1983م.

52- الونشريسي أبي العباس احمد بن يحي (ت: 914هـ)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إشرا: مُحَمَّد حجي، ج01، بيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط 1401 هـ- 1981م.

- قائمة المراجع:

53- إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط01، 1416هـ- 1996م.

54- بـــدري مُحَمَّد فهـــد، محاضـــرات في الفكـــر و الحضـــارة، الأردن: دار المنـــاهج للنشـــر و التوزيع، ط 1429 هـ- 2009م.

55- براهامي نصر الدين، تلمسان الذاكرة، الجزائر: منشورات ثالة، ط 02، 2010م.

56- بشـاري لطيفـة، العلاقـات الخارجيـة للمغـرب الأوسـط في عهـد إمـارة بـني عبـد الـواد (مـن القـــرن 7- 10 هـــ/ 13- 16م)، الجزائـــر: منشـــورات وزارة الشـــؤون الدينيـــة والأوقـــاف، ط01، 2011م.

57- بلعـربي خالـد، الدولـة الزيانيـة في عهـد يغمراسـن (دراسـة تاريخيـة وحضـارية)، الجزائـر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

58- بلـوط عمـار، فنـادق مدينـة تلمسـان الزيانيـة (دراسـة أثريـة)، الجزائـر: مؤسسـة الضـحى للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

59- بـــن داود نصـــر الـــدين،الحياة الفكريـــة والتعليميـــة بتلمســـان مـــن خـــلال علمـــاء بـــني مرزوق(من القرن7هـ-13م/10هـ-16م)،الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع،ط01،2011م.

60- بـــن ســـاري مســـعود، جماليـــات المكـــان في حاضـــرة تلمســـان، الجزائـــر: منشـــورات بـــني سنان، د.ط، د.ت.

61- بهلـولي سـليمان، الدولـة السـليمانية والإمـارات العلويـة في المغـرب الأوسـط (173- 342هـ/ 789- 954م)، تـق: غـازي الشـمري، الجزائـر: دار ذاكـرة النـاس للنشـر والتوزيـع، ط01، 2011م.

62- بوحـوش عمـار، التـاريخ السياسـي للجزائـر (مـن البدايـة ولغايـة 1962م)، بـيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط 01، 1997م.

63- بوركبـة مُحَمَّد، الجزائـر الاجتماعيـة في عهـد الدولـة الرسـتمية (160-296هـ/777- 909م)، الجزائر : دار الكفاية للنشر و التوزيع، ط2013م.

64- بـوزيان أحمـد، القضـاء في دولـة الأمـير عبـد القـادر، د.م: مطبعـة سـخري للنشـر و التوزيع، ط2002م.

65- بوطبـل عبـد القـادر، تاريـخ مدينـة حمـو موسـى في الماضـي والحاضـر، الجزائر:المؤسسـة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2011م.

66- البوعبـدلي المهـدي وآخرون،مـآثر تلمسـان ماضـياً وحاضـراً،تع:مُحَمَّد بـوزواوي، الجزائـر: القافلة للنشر والتوزيع،د.ط،د.ت.

67- بـوعزيز يحـي، تلمسـان عاصـمة المغـرب الوسـط، الجزائـر:وزارة الثقافـة للنشـر والتوزيـع، ط 2007م.

68- ، المـوجز في تاريـخ الجزائـر (الجزائـر القديمـة والوسـيطة)، ج 01، الجزائـر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1999م.

69- ، موضـوعات وقضـايا مـن تاريـخ الجزائـر والعـرب، ج01، الجزائـر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

70- ، مدينـة تلمسـان عاصـمة المغـرب الأوسـط، الجزائـر: عـالم المعرفـة للنشـر والتوزيع، طخ: 2009م.

71- بوعيـاد محمـود آغـا، جوانـب مـن الحيـاة في المغـرب الأوسـط في القـرن 9 هـ- 15م، الجزائر: منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 01، 1982م.

72- بوفلاقـة سـعد، أوراق تلمسـانية، الجزائـر: منشـورات بونـة للبحـوث والدراسـات، ط 1432هـ- 2011م.

73- التليسـي بشـير رمضـان وآخـرون، تاريـخ الحضـارة العربيـة الإسـلامية، بـيروت: دار المـدار الإسلامي للنشر والتوزيع، ط02، 2004م.

74- تـوات الطـاهر، شخصـيات تلمسـانية أندلسـية ومظـاهر مـن الثقافـة الإسـلامية، الجزائـر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 2011م.

75- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مج 01، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، د.ت.

76- الجزائري أبو بكر جابر، منهاج المسلم (عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات)، المدينة المنورة: دار السلام للنشر والتوزيع، ط 1384هـ- 1964م.

77- الجيلالي عبد الرحمن بن مُحَمَّد، تاريخ الجزائر العام، ج02، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، ط 2010م.

78- حاجيات عبد الحميد، أبو حمو موسى الزياني (حياته وآثاره)، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م.

79- ، دراسات حول التاريخ السياسي والحضاري لتلمسان والمغرب الإسلامي، ج01، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م.

80- ،كتاب مرجعي حول تاريخ الجزائر في العصر الوسيط،الجزائر: منشورات المركز الوطني للنشر والتوزيع،د.ط،د.ت.

81- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام(السياسي و الديني والثقافي والاجتماعي)، ج01، بيروت: دار الجيل للنشر و التوزيع، ط14، 1416هـ - 1996م.

82- حساني مختار، الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية، ج04، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 2011م.

83- ، تاريخ الجزائر الوسيط، ج01، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع،ط 2013م.

84- ، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاجتماعية)، ج03، الجزائر: منشورات الحضارة، ط 2009م.

85- حسين الحاج حسن، حضارة العرب في صدر الإسلام، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 02، 1426هـ- 2006م.

86- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ (من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين)، مج 02، الدار البيضاء: درا الرشاد الحديثة للنشر والتوزيع، ط 01، 1398هـ- 1978م.

87- حلاق حسان، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1409هـ- 1989م.

88- خطيف صابرة، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ- 2011م.

89- خلاق عبد الوهاب، السلطات الثلاث في الإسلام (التشريع، القضاة، التنفيذ)، الكويت: دار القلم للنشر و التوزيع، ط 02، 1405هـ- 1985 م.

90- الدراجي بوزيان، أدباء وشعراء من تلمسان، ج01، الجزائر: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 2011م.

91- الدقر عبد الغني، الإمام مالك بن أنس (إمام دار الهجرة 93- 197هـ)، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع، ط 03، 1419هـ- 1998م.

92- دويب عبد الرحمان، تاريخ المدن، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، طخ، 2013م.

93- ر.ب سرجنت، المدينة الإسلامية، تر: أحمد مُحَّد تعلب، اليونسكو: دار الفجر، ط 1983م.

94- الزحيلي مُحَّد، تاريخ القضاء في الإسلام، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، ط01، 1415هـ-1995م.

95- أبو زهرة مُحَّد، تاريخ المذاهب الإسلامية (في السياسة و العقائد و تاريخ المذاهب الفقهية)، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر و التوزيع، د.ط، د.ت.

96- سعدون نصر الله، تاريخ العرب السياسي في المغرب (من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة)، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 2003م.

97-سعدي عثمان،الجزائر في التاريخ،الجزائر:دار الأمة للنشر والتوزيع،ط2013م.

98- السليماني أبو عبد الله الأعرج، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح: حساني مختار، د.م: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

99- سمعي إسماعيل، معالم الحضارة العربية الإسلامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، ط2007 م.

100- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط 2011م.

101- السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، ط 2006م.

102- شترة خير الدين، مُحَمَّد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (المصلح الثائر وفكره الإصلاحي في توات والسودان الغربي، ج01، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م.

103- الشربيني محمود، القضاء في الإسلام، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر والتوزيع، ط 02، 1999م.

104- الشامي فاطمة قدور، تطور تاريخ العرب السياسي والحضاري (من العصر الجاهلي إلى العصر الأموي)، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1997م.

105- شاوش مُحَمَّد بن رمضان، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1995م .

106- صبحي الصالح، النظم الإسلامية (نشأتها وتطورها)، بيروت: دار العلم للملايين للنشر والتوزيع، ط05، 1980م.

107- الصابوني مُحَمَّد علي، صفوة التفاسير، بيروت: دار القلم للنشر و التوزيع، ط 05، د.ت.

108- صاري الجيلالي، تلمسان الزيانية، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

109- طرحة حسين، شرح مائة حديث من جوامع الكلم من صحيح البخاري و مسلم، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط 1432هـ- 2010 م.

110- الطمار مُحَمَّد، تلمسان عبر العصور ودورها في سياسة وحضارة الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1984م.

111- عبد الرزاق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517-1798م)، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر و التوزيع، ط 1998م.

112- عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان (633- 962هـ/ 1236- 1554م)، د.م: دار الأوطان للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

113- ، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، 2011م .

114- العبودي عباس، تاريخ القانون، الأردن: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 1998م.

115- العربي حرز الله مُحَمَّد، تلمسان مهد حضارة وواحة ثقافة، د.م: دار السبيل للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

116- العروسي مطوي مُحَمَّد، السلطنة الحفصية (تاريخها السياسي ودورها في الغرب الإسلامي)، بيروت: درا الغرب الإسلامي، ط 1406هـ- 1986م.

117-- عمارة عمار و نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة من ما قبل التاريخ إلى 1962م)، ج01، الجزائر: دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، ط 2009م.

118- عيادي سعيد، موقع تلمسان في تاريخ المدارس الفكرية في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1432هـ- 2011م.

119- فخري خليل النجار، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، 1432هـ- 2011م.

120- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962م)، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 1423هـ- 2002م.

121- فاضلي إدريس، المدخل إلى تاريخ النظم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط 2006م.

122- فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط 01، 1434 هـ- 2013م.

123- فيلالي عيد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، ج 01،ج02، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، ط 2002م.

124- قرقوني جنان، في الحضارة الإسلامية حول تدوين القرآن الكريم والسنة الشريفة ونظام الحكم، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 01، 1427هـ- 2006م.

125- قريان عبد الجليل، التعليم بتلمسان في العهد الزياني، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 01، 1432هـ- 2011م.

126- قويدر بشار، دراسات و أبحاث في تاريخ المغرب و المشرق (التاريخ الإسلامي)، ج 01، الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط 2011م.

127- الكعاك عثمان، موجز التاريخ العام للجزائر (من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي)، تق :ومرا: أبو القاسم سعد الله وآخرون، بيروت: دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط01، 2003م.

128- لعرج عبد العزيز، مدينة المنصورة المرينية بتلمسان (دراسة في الفكر العمراني الإسلامي تطبيقاته العلمية عمراناً وعمارة وفناً)،الجزائر:شركة ابن باديس ،للنشر والتوزيع،ط2014،02م.

129- لقبال موسى، المغرب الإسلامي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط02، 1981م.

130- ، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامي (من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي)، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ط 2002م.

131- مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارته (من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي) مج 02، بيروت: درا العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط01، 1412هـ- 1992م.

132- محاسنة مُحَمَّد، الحضارة الإسلامية (مدخل معمق)، الأردن: مركز يزيد للنشر و التوزيع، ط01، 2005م.

133- مزهود الصادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، د.م: دار مداد يونيفار سيتي براس، ط 02، 2013م.

134- المزاري آغا بن عودة، طلوع سعد السعود (في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر)،تح:ودرا:يحي بوعزيز،ج01، بيروت:دار الغرب الإسلامي،ط01،1990م.

135- المعموري مُحَمَّد بن عبد الله، تاريخ المغرب والأندلس، العراق: دار صادق الثقافية للنشر والتوزيع، ط01، 1433هـ- 2012م.

136- المصمودي فوزي، تلمسان بعيون عربية (الرحالة والجغرافيون المؤرخون والكتاب والشعراء)، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، ط01، 2011م.

137- الملاح هاشم يحيى، حكومة الرسول صلى الله عليه و سلم (دراسة- دستورية - مقارنة)، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، ط01، 1428هـ- 2007م.

138- المامي مُحَمَّد المختار ، المذهب المالكي (مدارسه ومؤلفاته- خصائصه وسماته)، الإمارات العربية المتحدة: مركز يزيد للتراث والتاريخ للنشر والتوزيع، ط01، 1422هـ- 2002م.

139- الميلي مبارك بن مُحَمَّد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 03، الجزائر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ط 2010م.

140- نزيه شحادة، صفحات من الحضارة الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط01، 1427هـ- 2006م.

141- نصر فريد مُحَمَّد واصل، السلطة القضائية و نظام القضاء في الإسلام، مصر العربية: المكتبة التوفيقية للنشر و التوزيع، د.ط، د.ت.

142- نقادي سيدي مُحَمَّد، إسهامات العلامة الآبلي التلمساني في الحياة الفكرية بحواضر المغرب، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط01، 2011م.

143- نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، بيروت:دار المطبعة الكاثوليكية للنشر والتوزيع، ط 1963م.

– المراجع باللغة الفرنسية:

144- Benamar Mohamed, nédroma et ses grands noms, Alger: Dar essabil, e: 2011.

145- Benkalfate djelloule, il etait une fois tlemcen, Alger: e 2011.

146- Bouali sid ahmed, les deux grands sieges dans l’histoire et la legende, Alger : l’arbe à livres, e : 01, 2011.

147- Géorges Marçais, les villes d’art célébres tlemcen, Alger: enag editions, e 2011.

148- Hajiat Abdel hamid, le Maghreb central (sous le règne du Abou h'ammou Mousa II (760- 791/ 1359- 1389), Alger: e: 2011.

149- Mahres Amine, complement de l’histoire des beni zeiyan,ain defla: dar alif,e:2011.

150- M. L'abbé, complément de l'histoire des ben- zeiyan, Alger: enag editions, e: 2011.

151- R. pgthéry, Tlemcen évocation sur son passé, Alger: enag editions, e: 2011.

152- Tlemcen (capitale musulmane le siecle d'or du Maghreb central essai), Alger: editions dalimen, e: 2011.

– المعاجم والقواميس:

153- الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت، معجم البلدان، مج 02، بيروت: دار صادر للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

154- الحميري مُحَمَّد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار (عجم جغرافي)، تح: إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، ط01، 1975م.

155- الزركلي خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب والمستعربين و المستشرقين، ج 05، بيروت: دار العلم للملايين للنشر و التوزيع ، ط 15، 2002م.

156- الفيروز آبادي مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط08،1426هـ-2005م.

157- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين مُحَمَّد، لسان العرب، مج12، بيروت: دار صادر للنشر والتوزيع، ط01، د.ت.

158- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والتوزيع،، ط02، 1400هـ-1980م.

– الأطالس والموسوعات:

159- حميش عبد الحق وآخرون، موسوعة تراجم علماء الجزائر (علماء تلمسان وتوات)، الجزائر: دار زمورة للنشر والتوزيع، طخ، 2011م.

160- عادل أنور خضر، أطلس تاريخ الجزائر، مرا: ناجي يحي، الجزائر: دار العزة والكرامة للنشر والتوزيع، ط 01، 1434هـ- 2013م.

161- مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي للنشر والتوزيع، ط 01، 1407هـ- 1987م.

– الرسائل الجامعية:

162- بكوش فافة، أبو عبد الله المقري ورحلته العلمية بين تلمسان وحواضر المغرب الإسلامي، اشرا: جيلالي بلوفة عبد القادر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ السياسي والثقافي لدول المغرب الإسلامي، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، ط 1433 هـ- 2012م.

163- بكاي هوارية، العلاقات الزيانية المرينية (سياسيا وثقافيا)، إشرا: بودواية مبخوت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، ط 2007م- 2008م.

164- بوشقيف مُحَمَّد، تطور العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (8- 9هـ/ 14- 15م)، اشرا: عبدلي لخضر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، ط: 1432هـ -2011م.

165- شقدان بسام كامل عبد الرزاق، تلسمان في العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235- 1555م)، إشرا: هشام أبو رميلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، ط 1422هـ- 2002م.

166- نميش سميرة، دور أهل الذمة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني (من القرنين 7- 10 هـ/ 13- 16م)، إشرا: عبدلي لخضر، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، ط 1435هـ- 2014م.

– المقالات:

167- أرزقي مُحَّد فراد، "العلاقات التاريخية بين الزواوة وتلمسان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م.

168- إقروفة زبيدة، "التواصل الفكري بين حاضرتي بجاية وتلمسان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

169- بختاوي قاسمي، "التعليم بالكتاب في المغرب الأوسط أيام حكم بني عبد الواد" ،ع:12، س:04،مجلة كان التاريخية،د.م: دار ناشري للنشر والتوزيع،ط1429هـ-2011م.

170- بخدة الطاهر، "علاقة حواضر المغرب الأوسط بممالك السودان الغربي"، ع: 12، مجلة الثقافة الإسلامية، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للنشر والتوزيع، ط 1435 هـ- 2014م.

171- بلعربي خالد،"بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، ع :12،س:04،مجلة كان التاريخية،د.م:دار ناشري للنشر والتوزيع،ط1432هـ-2011م.

172- بوباية عبد القادر، "الروابط العلمية بين بجاية وتلمسان من خلال كتاب البستان"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

173- بودواية مبخوت، "دور علماء تلمسان الزيانية في ترسيخ القومية الإسلامية"، ع: 01، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية: تصدر عن المركز الجامعي، ط 2006م.

174- حسن أسامة أحمد، "العلاقات السياسية بين دولتي بني مرين وبني زيان في القرن 8 هـ/ 14م كما تعكسها النقود"، ج 01، مجلة تلمسان الإسلامية، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للنشر والتوزيع، ط 2011م.

175- الخالدي محمود، "ديوان المظالم في دولة الخلافة الراشدة"، ع: 23، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1428هـ- 2007م.

176- سعد الله أبو القاسم، "من قضايا العصر في تلمسان الزيانية"، ع: 28، مجلة الثقافة، د.م، د.ن، ط 2011م.

177- شعباني بدر الدين، "تطور وسائل الدفاع والهجوم في عهد الدولتين الزيانية والمرينية"، ع:21، مجلة العصور،الجزائر: منشورات البحث التاريخي،ط2013م.

178- شقرون الجيلالي، "تلمسان مركز إشعاع حضاري في المغرب الوسيط"، مجلة الفقه والقانون، الجزائر: د.ن، د. ط، د.ت.

179- عباس نصر الله، "ديوان المظالم في الإسلام مقاربة تاريخية مقارنة"، ع: 06، مجلة صوت الجامعة، بيروت: مركز البحوث للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1435هـ، 2014م.

180- غرداوي نور الدين، "دور تلمسان في الإشعاع الفكري لبلاد المغرب الإسلامي في العهد الزياني (من خلال مخطوط الدرر المكنونة في نوازل مازونة)"، ج 02، مجلة تلمسان الإسلامية، تلمسان: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م.

181- فلاق مُحَمَّد، "المشهد العلمي والثقافي في زواوة وتلمسان في القرنين السابع والثامن للهجرة"، مجلة العلاقات العلمية والحضارية بين زواوة وتلمسان، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط 2011م.

182- قصار شريف، "أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الشريف الحسني التلمساني المعروف بالشريف التلمساني"، ع: 13، مجلة الدراسات الإسلامية، الجزائر: د.ن، ط 1429هـ- 2008م.

183- القاضي وداد، "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، ع: 27، س: 04، مجلة الأصالة، الجزائر: دار البعث للنشر والتوزيع، ط 1395هـ- 1975م.

184- لعرج عبد العزيز، "المساجد الزيانية بتلمسان(عمارتها وخصائصها)"، ع:06،ج01، حوليات جامعة الجزائر،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،ط1992م.

185- ليبدري بلخير، "الشرطة في بلاد المغرب الإسلامي"، ع: 08، مجلة كان التاريخية، د.م: دار ناشري للنشر والتوزيع، ط 1431هـ- 2008م.

186- وليد عبد الله عبد العزيز، "الحسبة على المدن والعمران"، ع: 16، حوليات كلية الآداب، الكويت: د.ن، ط 1417هـ- 1996م.

187- أبو يعقوبي أبي العباس، "تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة"، ع: 01، مجلة عصور الجديدة، سيدي بلعباس، دار الرشاد للنشر والتوزيع، د.ط،د.ت.

188 - "ما قالوا عن تلمسان"، ع: 09، مجلة آمال، الجزائر: وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2011م.

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن:

-أ-

- إفريقية..... 27
- أقادير 19
- الأندلس..... 29-55

-ب-

- بجاية 26- 27- 54
- البحر الرومي..... 22

- ت-

- تدلس..... 27
- تلمسان: 19- 20- 22- 23- 24- 25- 26- 27- 28- 29- 30- 36- 37- 38- 45- 46- 48- 49- 50- 51- 53- 54- 55.
- تاهرت 20
- تونس 24- 25

-ج-

- جبل الزان 22
- الجزائر..... 27

-ز-

الزاب..... 26

- س-

- السودان 22

- ف-

- فاس-..... 28

فهرس الأماكن:

– ق–

– قسنطينة 22

– القيروان..... 26

– م–

– المغرب الأوسط..... 19-20-24-25-44-48-54

– المغرب الإسلامي 29-44-53-54-55-56

– المشرق 44- 50

– ن–

– ندرومة 27

– نهر ملوية 21-22

– و–

وهران..... 27

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

-أ-

- الآبلي 51
- إبراهيم المصمودي 52
- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن اللجام 46
- ابني الإمام 51
- الإمام مالك 51

-ب-

- البوخاري 51
- البوصيري 52

- ت-

- تاشفين بن أبي ثابت 29
- أبي تاشفين الثاني 27-28-37-40
- أبي تاشفين بن أبي حمو موسى الثاني 22

-ث-

- أبو ثابت 27
- أبي ثابت مُحَمَّد المتوكل 29

-ج-

- جابر بن يوسف 23

-ح-

- أبو حمو موسى 26
- أبو حمو موسى الثاني 27-33-37-40-48-51-57
- -أبي الحسن 23-26

- خ-

- ابن خميس 49

-ر-

- رسول الله ﷺ 13-14-15-16-32-38

-ز-

-زغدان بن زيان بن ثابت 23

- أبو زكريا يحي الأول 25

- أبي زيان 25-26

- س-

- أبي سعيد عثمان 25-26

- أبو سعيد بن لب 55

- أبو سعيد بن مُحَّد العقباني 44

- سفيان الثوري 56

-ش-

- شعيب 34

- الشافعي 34

- شمس الدين بن سالم 55

-ع-

- أبو عبد الله بن منصور بن علي بن هدية القرشي 48

- أبو عبد الله الشريف 55

- عبد الواحد العقباني 28-50

- أبو عبد الله مُحَّد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني 46

فهرس الأعلام:

- أبي العباس 36-51
- عبد العزيز عمر بن مخلوف 46
- عز الدين بن جماعة 51
- أبا علي منصور 49
- عقبة بن نافع الفهري 49
- أبو عنان المريني 27-51

-غ-

- الغبريني 46

- ف-

- أبو فارس عبد العزيز 28
- أبو الفضل قاسم العقباني 45

- ق-

- أبو القاسم البرزلي 55
- ابن القيم الجوزية 17

- م-

- مُحَمَّد بن بلقاسم المشدالي 54
- مُحَمَّد بن يوسف السنوسي 54
- مُحَمَّد بن عبد الله الجليل التنسي 54
- مُحَمَّد بن قاسم بن سعيد العقباني 38-50
- المازوني 45
- المغيلي 54
- المقري 20-55

فهرس الأعلام:

- أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو الثاني 28
- الما وردي 32
- مولاي الحسن 29-37
- موسى بن يخلف 40

- ن -

- النباهي 49
- الناصر بن أبي الحسن 27

- هـ -

- ابن هدية القرشي 48-49-52

- و -

الونشريسي 45-55

-ي-

- يحي بن خلدون 40
- يغمراسن بن زيان 24-25-30-45-49

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

إهداء

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

مدخل: القضاء تعريفه وأهميته

1- تعريف القضاء..... 12

1-1: التعريف اللغوي..... 12

1-2: التعريف الاصطلاحي..... 12

2- دليل مشروعية القضاء..... 13

2-1: من القرآن الكريم..... 13

2-2: الأحاديث الشريفة في القضاء 15

2-3: الإجماع 17

الفصل التمهيدي:الأدوار التي مرت بها الدولة الزيانية منذ نشأتها إلى غاية سقوطها

1- أهمية الموقع الجغرافي لمدينة تلمسان 19

2- أصل بني عبد الواد..... 20

3- حدود الدولة الزيانية..... 22

4- العلاقات السياسية للدولة الزيانية مع جيرانها 22

الفصل الأول: الأحكام القضائية على عهد الدولة الزيانية

1- شروط اختيار القاضي..... 32

2- المناصب الإدارية التابعة للقضاء 35

2-1- ولاية المظالم..... 35

2-2- ولاية الحسبة 37

فهرس الموضوعات:

2-3- ولاية الشرطة..... 39

3- الحدود وتنفيذ الأحكام..... 40

الفصل الثاني: تنظيمات خطة القضاء على عهد الدولة الزيانية

1- أصناف القضاة على عهد الدولة الزيانية..... 44

1-1- قاضي الجماعة..... 44

1-2-قاضي الحضرة..... 45

1-3- قاضي العمالات 46

1-4- قاضي الأنكحة 47

1-5- قاضي الأهلة 47

2- نماذج لأهم القضاة والقضايا المعالجة على عهد الدولة الزيانية..... 47

2-1: القاضي ابن هدية القرشي..... 48

2-2:القاضي مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم العقباني 50

2-3:القاضي أبو عثمان سعيد بن مُحَمَّد العقباني..... 51

3- مساعدو القاضي 56

خاتمة..... 59

الملاحق..... 63

قائمة المصادر والمراجع..... 77

فهرس الأماكن..... 98

فهرس الأعلام 101

فهرس الموضوعات..... 106